العدد 672 – الأحد 05 كانون الثاني/ يناير 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

"ديون كريهة" استثمار إيراني خاسر في سوريا

07

أي "مؤتمر وطني" يريده السوريون؟

ملف خاص

قالت الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع خلال اجتماع مع رجال الأعمال والصناعيين من مدينتي حلب وإدلب – 28 كانون الأول 2024 (القيادة العامة)

أخبار سوريا 02

السعودية مفتاح استعادة التوازن في سوريا

تقارير مراسلين 04

درعا.. سرقة محطة "نوى" تحرم الآلاف من المياه

تقارير مراسلين 04

إدلب.. "نصف راتب" يدفع المعلمين للإضراب

تقارير مراسلين 05

رأس العين بطبيبي أطفال فقط

اقتصاد 06

الاقتصاد السوري ينتظر رافد "الترانزيت" عبر المعابر

رياضة 19

حكام سوريون ينتقدون تأثير المحسوبية والفساد على أدائهم

فلول الأسد يتسلحون بالتضليل الإعلامي لنشر الفتنة

انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية الكثير من الفيديوهات المضللة التي تسببت في انتشار الفوضى والفلتان الأمني في عدة مناطق سورية، ولا سيما في الساحل السوري، حيث استغلت فلول نظام الأسد السابق، التضليل الإعلامي كسلاح لنشر الفتنة، وخلخلة الوضع الأمني بعد إسقاط النظام.

الفوضى اشتعلت بشكل كبير على خلفية انتشار مقطع فيديو، في 25 من كانون الأول 2024، زعم ناشروه أنه صُوِّر حديثًا، وبأن مسلحين دخلوا إلى مقام "أبو عبد الله حسين الخصيبي" الذي يحمل رمزية كبيرة لأتباع الطائفة العلوية، وقاموا بحرق المقام وقتل الأشخاص الذين يحرسونه.

الفيديو انتشر خلال فترة وجيزة على نطاق واسع، ليتسبب ...

14

الوجهة الأولى للإدارة الجديدة

السعودية مفتاح استعادة التوازن في سوريا

عنب بلدي – هاني كرزي

أجرت الحكومة السورية الجديدة أول زيارة خارجية رسمية لها بعد سقوط النظام السوري، وكانت الوجهة إلى السعودية، ما يحمل دلالات كثيرة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الرياض في مستقبل سوريا.

في 1 من كانون الثاني الحالي، وصل وفد سوري ضم كلًا من وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات السورية إلى السعودية، وعقد عدة لقاءات دبلوماسية مع مسؤولين سعوديين.

تأتي الزيارة بعدما تلقى وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قبلها بيومين، دعوة رسمية لزيارة المملكة من نظيره السعودي، فيصل بن فرحان، في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين.

السعودية.. الوجهة الأولى

بعد سقوط بشار الأسد، كان وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أول مسؤول يزور دمشق ويلتقي بقائد الإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع.

لكن حينما غادر أول وفد رسمي من حكومة دمشق المؤقتة، كانت وجهته عربية إلى السعودية، ما يبرز دور المملكة بالنسبة لسوريا الجديدة.

أهمية الدور السعودي بالنسبة لسوريا، تجلى كذلك بعدما خصّ أحمد الشرع قناة "العربية" السعودية لتكون أول وسيلة إعلامية عربية يجري لقاء تلفزيونيًا عبرها.

واعتبر الشرع خلال اللقاء، في 29 من كانون الأول 2024، أن "تحرير سوريا يضمن أمن المنطقة والخليج لـ50 سنة مقبلة"، مشيرًا إلى أن للسعودية دورًا كبيرًا في مستقبل سوريا، كما أثنى على التوجهات الاقتصادية للمملكة.

وقال المحلل السياسي أحمد مظهر سعدو، لعنب بلدي، إن اختيار السعودية لتكون بوابة العلاقات الخارجية لدمشق يدل على اهتمام كبير من قبل الإدارة السورية الجديدة بالدور الإقليمي والعربي للمملكة، وهو يفتح الباب على مصراعيه نحو إعادة إنتاج دور سوري جديد ومتميز، كما أن ذلك يلجم بعض الأدوار الإقليمية التي تحاول أن تعكر صفو الواقع السوري، أو أنها تحن إلى دور سابق للاستبداد الأسدي.

بدوره، قال الباحث في الشأن السياسي نادر الخليل، إن اختيار الرياض كأول وجهة لمسؤولي الإدارة السورية الجديدة بعد سقوط الأسد، يدل على أهمية السعودية ودورها السياسي والاقتصادي في سوريا وزيادة الزخم والدعم لها، وامتلاكها تأثيرًا مهمًا على الصعيد الإقليمي والدولي في البعدين السياسي والاقتصادي.

وأضاف الخليل لعنب بلدي، أن انفتاح السعودية وتقبلها وترحيبها واستقبالها للمسؤولين بالإدارة السورية الجديدة ورفع العلم الجديد، دلالة واضحة على رغبة السعودية الجادة في دعم الإدارة الجديدة.

وكان اللافت بشكل كبير ما جاء في بيان وزارة الدفاع السعودية بعد زيارة الوفد السوري، حيث أكدت دعمها للعملية السياسية الانتقالية، وهي نقطة مهمة، وفق رأي الخليل، تشير إلى تركيز إقليمي على أن تكون هناك عملية سياسية، وأن الإدارة الجديدة لن تحتكر السلطة، وأنه سيكون هناك نوع من التشاركية في الحكم بالمرحلة المقبلة بين مكونات الشعب السوري.

وعقب زيارته إلى الرياض، قال أسعد الشيباني، إن الوفد السوري نقل خلال زيارته إلى السعودية رؤيته الوطنية المتمثلة بتأسيس حكومة تقوم على التشاركية والكفاءة وتضم جميع المكونات السورية.

بُعد اقتصادي إقليمي

الزيارة السورية إلى السعودية حملت بُعدًا اقتصاديًا، ففي موازاة الاستقرار السياسي الذي تسعى إليه الإدارة الجديدة في دمشق، تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أيضًا، حيث تسلمت الإدارة الجديدة بلدًا منهارًا اقتصاديًا بعد سقوط الأسد.

وقال وزير الخارجية السوري، "نقلنا للرياض رؤيتنا للعمل على إطلاق خطة تنموية اقتصادية تفسح المجال للاستثمار وتعقد الشراكات الاستراتيجية وتنهض بالواقع المعيشي والخدمي".

وأضاف الشيباني أن المملكة أكدت دعمها للشعب السوري والإدارة السورية الجديدة، واستعدادها للمشاركة بنهضة سوريا ودعم وحدتها وسلامة أراضيها.

مع دخول حلفاء جدد

هل انتهى دور روسيا وإيران في سوريا الجديدة

عنب بلدي – موفق الخوجة

مع تبدل المشهد السياسي في سوريا بعد سقوط النظام، تغيرت التحالفات التي تدعم السلطات هناك، فبعد أن كان نظام بشار الأسد يعتمد على حليفين رئيسين هما روسيا وإيران، أعادت الكثير من الدول علاقاتها المقطوعة سابقًا، ومع هذه الحركة الدبلوماسية، تثار التساؤلات حول طبيعة علاقة هذه الدول، وعن إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع الأصدقاء السابقين للأسد.

من حلفاء النظام السابق

اعتمد النظام السوري السابق في حربه ضد السوريين على حليفين رئيسين، روسيا وإيران، وكانت العلاقات مع الأخيرة مبنية على أبعاد سياسية وأخرى مذهبية، تمثلت بإرسال ميليشيات ذات بعد طائفي، مثل "زينبيون" و"فاطميون"، إضافة إلى دعمها فصائل أخرى عراقية ولبنانية، على رأسها "حزب الله".

وأما روسيا، وريثة الاتحاد السوفييتي، فكانت علاقتها مع سوريا قبل عهد الأسد الأب حافظ، إلا أنها ترسخت في عهده، وامتدت حتى فترة وريثه في الحكم بشار الأسد، وبنيت على أسس سياسية بحتة واقتصادية في بعض الجوانب.

روسيا حليف قديم

الموقف الروسي الداعم للنظام السوري السابق كان واضحًا منذ بداية الثورة السورية وحتى آخر أيامه، داخليًا من ناحية الدعم اللوجستي والعسكري، وخارجيًا من حيث المواقف في المحافل الدولية، لا سيما استخدامها حق النقض (الفيتو) لعدة مرات في مجلس الأمن لمصلحة نظام الأسد.

وتجلى موقف روسيا الداعم للأسد في تدخلها العسكري المباشر في 30 من أيلول 2015، الذي كان فارقًا في الصراع العسكري بين النظام والمعارضة، وأثر بشكل كبير على خارطة السيطرة.

وأشارت تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، حينها، إلى أن تدخل الروس العسكري أنقذ النظام السوري (السابق)، الذي كان آيلًا للسقوط.

كما شاركت روسيا بقصف المواقع التي خرجت عن سيطرة النظام السابق لمصلحة المعارضة، واستخدمت قواعدها العسكرية لإسناد قوات حليفه الأسد.

من الإدارة الجديدة إلى روسيا

بدأت عملية "ردع العدوان" التي أطلقتها فصائل المعارضة المنضوية تحت مسمى "إدارة العمليات العسكرية" في 27 من تشرين الثاني 2024، وأدت إلى سقوط الأسد في 8 من كانون الأول من العام نفسه .

ومنذ بدء العملية، تقلص دور روسيا إلى حد كبير، ولم تشهد ساحات القتال على جانب المعارضة حضورًا كثيفًا للطيران الروسي الذي كان معهودًا في السنوات السابقة.

"إدارة العمليات العسكرية" في ثالث أيام "ردع العدوان"، وجهت رسالة إلى روسيا واعتبرتها "شريكًا محتملًا" في بناء مستقبل مشرق لسوريا.

كما دعت "إدارة العمليات العسكرية" روسيا إلى عدم ربط المصالح بالنظام السوري، أو شخص بشار الأسد، بل مع الشعب السوري.

ومع أولى ساعات سقوط النظام السابق، في 8 من كانون الأول 2024، تبدل موقف روسيا الداعم للنظام، إلى موقف أكثر توازنًا بالرغم من منحها اللجوء للرئيس المخلوع، بشار الأسد.

ومن جانبه، أبدى قائد إدارة سوريا الجديدة، أحمد الشرع، موقفًا أكثر "دبلوماسية" من روسيا، قائلًا إنه لا يريد أن تخرج روسيا بطريقة لا تليق بعلاقتها مع سوريا.

وفي أحدث التصريحات الرسمية حتى لحظة تحرير التقرير، قال مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، إن السلطات السورية الجديدة ترسل إشارات تتعلق باهتمامها باستمرار الوجود الروسي في سوريا.

وأضاف نيبينزيا أن السلطات الجديدة في سوريا تقدم نفسها باعتبارها السلطات التي تهتم بمصالح السوريين، معتبرًا أنها تتصرف "بكفاءة تامة"، وفق ما نقلته وسائل إعلام روسيا، منها "RT".

الخبير في الشأن الروسي الدكتور نصر اليوسف، قال لعنب بلدي، إن موقف روسيا من السلطات الجديدة ليس سيئًا كما كان متوقعًا، لا سيما أن حكومة دمشق الحالية أطاحت بحليف موسكو بشار الأسد.

ودعا اليوسف السلطات الجديدة إلى المحافظة على العلاقات السورية- الروسية، وعدم قطعها إرضاء لأطراف أخرى، مشيرًا إلى أمريكا ودول غربية وأوكرانيا.

وأضاف أنه يجب على السلطات الجديدة أن توازن علاقاتها مع كل الأطراف، بما يخدم المصلحة السورية، وليس بما يخدم او يرضي جهة على حساب جهة أخرى.

ويعتقد الخبير في الشأن الروسي، أن الدول الغربية ليست سعيدة ببقاء روسيا في سوريا، خاصة في مجال الصراع الاستراتيجي الذي يجري حاليًا.

القواعد الروسية

بالرغم من تقليص دورها بعد سقوط النظام السابق، ما زالت روسيا تمتلك قاعدتين عسكريتين في سوريا، هما مطار "حميميم" وميناء طرطوس غربي سوريا.

هذه القواعد مرتبطة بعقود مع النظام السابق، إلا أن الإدارة السورية الجديدة لم تتخذ خطوات بشأنها.

الخبير في الشأن الروسي أشار في حديثه لعنب بلدي، إلى أن حكومة دمشق المؤقتة أعطت الضمانات لعدم تعرضها للقواعد الروسية.

وبالرغم من تأكيد روسيا على بقاء قواعدها في سوريا، يعتقد اليوسف أنها (القواعد) ستندثر، لأنها أصبحت في بيئة غير مرحبة بها.

ويرى اليوسف أن روسيا لن تضحي بهذه القواعد، إذ إن أي شخص باستطاعته إطلاق طائرة مسيّرة صغيرة لا تستطيع الرادارات كشفها، وتلحق الضرر بالقواعد الروسية في سوريا.

حكومة دمشق المؤقتة لن تستطيع منع مثل هذه الحوادث، وقواعد روسيا يجب أن تنسحب بـ"هدوء وكرامة"، بحسب حديث اليوسف، الخبير بالشأن الروسي.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يصل إلى الرياض في أول زيارة خارجية – 2 كانون الثاني 2024 (سانا)

الوقت البحث عن نوع من الشرعنة العربية والإقليمية لما للسعودية من دور عربي وإقليمي كبير.
وأضاف الخليل أنه يمكن للسعودية أن تفتح الأبواب أمام الإدارة السورية الجديدة نحو العواصم العربية والغربية، حيث قد تكون من نتائج الزيارة السورية إلى الرياض، أن تقوم بعض الدول العربية بتهدئة أو تغيير مواقفها السلبية تجاه الإدارة السورية.
من جهته، قال أحمد مظهر سعدو، إن من الممكن أن يكون للسعودية الدور الكبير في إعادة سوريا لدورها الطبيعي داخل الجامعة العربية، وكذلك إعادة دورها الإقليمي المهم بعيدًا عن هيمنة المشروع الإيراني، بل والإسهام في مواجهته أيضًا، وكذلك فإن أي نهضة سورية تحتاج إلى دعم مالي كبير، وأعتقد أن المملكة يمكنها أن تدعم ذلك ضمن علاقات جيدة قائمة على الاحترام المتبادل بين البلدين.
كانت السعودية أتاحت، في أيار 2023، عودة نظام بشار الأسد إلى الجامعة العربية، ليشارك في قمتين عربيتين، إحداهما في جدة والأخرى في المنامة، وفي قمتين عربيتين إسلاميتين بالرياض، قبل إسقاط نظامه نهاية 2024.

دور سعودي- تركي

عقب سقوط النظام، تسارعت التصريحات التركية التي تتحدث عن دعم سياسي واقتصادي لسوريا، حيث كشف وزير النقل والبنية التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو، عن خطط تركية لإعادة تأهيل البنية التحتية في سوريا، قائلًا، إن "سوريا تحتاج إلى كل شيء".
وأكد أورال أوغلو أن تحسين الطريقين السريعين (M4 وM5) وبناء الجسور المدمرة ضمن الأولويات، مشيرًا إلى أن الاستثمارات ستنفذ عبر منظمات تركية مثل "تيكا" و"آفاد"، في إطار تحسين البنية التحتية ودعم الاستقرار في سوريا.
وأضاف أورال أوغلو، "سنبرم اتفاقية مع الإدارة السورية الجديدة لترسيم حدود المناطق البحرية. لدينا خطة عمل عاجلة تشمل استئناف خدمات النقل الجوي، والسكك الحديدية، والطرق البرية، بالإضافة إلى تحسين شبكات الاتصالات وإعادة تشغيل المطارات".
من جهته، قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن تركيا تعهدت بتقديم الدعم في إعادة إعمار سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد.
التصريحات التركية جاءت بالتوازي مع تصريحات سعودية لتقديم دعم اقتصادي وسياسي لسوريا، ما يفتح بابًا للتساؤل حول احتمال أن يكون هناك تنافس تركي- سعودي على المصالح في سوريا، أو أنه قد يكون دورًا تكامليًا.
وتعليقًا على ذلك قال الباحث نادر الخليل، رغم أن البعض يرى بوادر تنافس بين تركيا والسعودية، وأن دخول الرياض في المشهد السوري سيكون مضرًا بالنفوذ التركي، لا يبدو الأمر كذلك، وإنما الدور السعودي سيكون تكامليًا مع الدور التركي، ويبدو أن أنقرة منفتحة لهذا الدور، وكذلك فإن زيارة وزير الخارجية التركي للإمارات، تظهر ترحيبًا تركيًا بدور إماراتي في سوريا.
وأشار الخليل إلى أن لتركيا مصلحة في أن تستثمر دول الخليج وعلى رأسها السعودية في سوريا، وأن تسهم في إعادة الاعمار، لأن ذلك سينعكس إيجابًا على الشركات التركية التي ستعمل في سوريا، لذا ستكون العلاقة بين أنقرة والرياض وفق دور تكاملي، وربما تكون هناك بعض المنافسة بهامش سياسي ما، ولكن لن يكون مضرًا بالمشهد الإجمالي في سوريا.
ولفت الخليل إلى أن تركيا يمكن أن تكون داعمًا بالمعنى الأمني والعسكري أكثر، وسيكون لها دور في إعادة الإعمار، لكنها لا تستطيع لوحدها تحمل العبء الاقتصادي، لذلك سيكون دور السعودية في مجال التمويل أكبر وأهم في هذا المجال.

ما الذي تريده الرياض من دمشق؟

في الوقت الذي تركز فيه الإدارة السورية الجديدة على الدور السعودي في سوريا، فإن الرياض تنتظر في المقابل أدوارًا يمكن أن تلعبها حكومة دمشق بما يخدم المصالح السعودية.
وفي هذا الإطار قال مظهر سعدو، إن ما تريده السعودية من الإدارة الجديدة في سوريا، هو مزيد من تشبيك العلاقة مع العالم العربي بعيدًا عن الإيرانيين وأطماعهم، وأن تستمر دمشق في قطع طريق إيران تجاه المنطقة العربية والخطر الإيراني على المنطقة برمتها .
كما تريد السعودية أن تستقر سوريا وتمارس الدور المنوط بها عربيًا، الخالي من "القلاقل الكبتاجونية"، وأيضًا قطع الطريق على ميليشيات إيران في المنطقة التي كانت سابقًا الفاعل الأسوأ عبر تصدير ثورة الإيرانيين المزعومة للمنطقة العربية برمتها.
ومن ثم فإن ما تريده المملكة أيضًا هو إقامة علاقات جيدة بين دمشق والرياض لا مكان فيها للفساد والإفساد، الذي اشتغلت عليه أدوات النظام السابق وميليشيات إيران، بحسب مظهر سعدو.
تعد السعودية من أكثر الدول الخليجية تضررًا من تدفق "الكبتاجون" إليها وإلى دول الخليج من سوريا عبر الأردن، ولم تفلح كل مساعيها الدبلوماسية السابقة مع نظام الأسد المخلوع في وقف تدفق المخدرات الذي حاول النظام السابق في أكثر من مناسبة التملص منه، لتظهر معامل ومستودعات للمواد المخدرة في القطع العسكرية والفروع الأمنية بعد سقوط الأسد وهروبه إلى موسكو.

وفي إطار تقديمها الدعم الاقتصادي لسوريا، أعلنت السعودية تسيير جسر جوي إلى دمشق، شمل كمرحلة أولى إرسال أربع طائرات إلى مطار "دمشق" تحمل مساعدات إنسانية، من إمدادات طبية وغذائية وإيوائية "للتخفيف من الأوضاع الصعبة" على السوريين.
تعاني سوريا اقتصاديًا وسط انهيار العملة المحلية، بالتزامن مع عقوبات غربية تحاول الإدارة الجديدة العمل على إنهائها بسقوط نظام الأسد.
وقالت قناة "الإخبارية" السعودية، إن الجسر الجوي للمساعدات إلى سوريا، مستمر وغير محدود بعدد من الطائرات، لافتة إلى أن صهاريج من البنزين ستصل إلى سوريا لسد الاحتياج في قطاع الطاقة.
تأتي هذه الخطوة بعدما أوقفت كل من إيران والعراق إرسال إمدادات النفط إلى سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد المخلوع، في 8 من كانون الأول 2024.
ويرى نادر الخليل، أن ما تريده الإدارة السورية من هذه الزيارة يبدو واضحًا، وهو كسب الدعم الاقتصادي السعودي والمشاركة في إعادة الإعمار، وبنفس

وفي حال قررت روسيا سحب قواتها من سوريا ولم تتوصل إلى اتفاق مع حكومة دمشق المؤقتة يقضي باستمرار بقاء هذه القواعد، ستواجه موسكو صعوبات لوجستية في نقلها، بحسب تقرير لـ"BBC" البريطانية.
ووفق تقرير القناة البريطانية، تضعف هذه الصعوبات موقف موسكو التفاوضي مع حكومة دمشق في حال أصرت على بقاء قواعدها.
وذكر التقرير أن نقل الدبابات الثقيلة والعتاد العسكري يحتاج إلى طائرات من نوع "An-124" (أنتونوف 124)، وهي واحدة من أكبر الطائرات في العالم، وطائرات "IL-76" (إليوشن 76) في فترة زمنية قصيرة.

الموقف الإيراني

إيران من أبرز داعمي الرئيس المخلوع بشار الأسد، وكان لها حضور عسكري، إلا أنها لا تعترف به، وكانت تسمي عناصرها الموجودين على الأراضي السورية بالمستشارين.
وبعد سقوط نظام الأسد، أصبحت إيران خارج المشهد السياسي السوري، وأغلقت سفاراتها وقنصلياتها، وأنهت تمثيلها الدبلوماسي، وربطت إعادة المسار بأداء السلطات الجديدة.
ودعت في أول يوم بعد سقوط نظام الأسد إلى إنهاء الاشتباكات العسكرية، ومنع الأعمال "الإرهابية"، والبدء بحوارات وطنية بمشاركة جميع أطياف المجتمع السوري وتشكيل حكومة شاملة تمثل كافة أبناء الشعب السوري.
وعلى عكس موقف موسكو المتوازن، كانت طهران أكثر حدة في تصريحاتها، إلا أنها كانت تخفف من تصعيد لهجتها في بعض الأحيان.
تخفيف اللهجة تجلى بعد ردود فعل غاضبة من جامعة الدول العربية، التي وصفت تصريحات طهران بأنها تهدف إلى "تأجيج الفتن بين أبناء الشعب السوري".
يعتقد الباحث في الشأن الإيراني مصطفى النعيمي، أن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي بعد إخراجها من سوريا، بل ستسعى لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لزعزعة أمن الدولة السورية.
وبعد تراجع نفوذها في المنطقة، يرى الباحث النعيمي أن إيران ستستمر في محاولاتها لزعزعة استقرار سوريا، إذ يمثل سقوط حليفها الأسد خسارة كبيرة لمشروع استمر أكثر من 20 عامًا.
وأكد النعيمي، في حديث سابق لعنب بلدي، أن إحباط مخططات إيران يتطلب تضافر جهود محلية وإقليمية ودولية لحماية سوريا، ومنع أي تدخلات خارجية تهدد أمنها واستقرارها.
من بين هذه الوسائل، قد تلجأ إلى تفعيل ميليشيات مهجورة لتنفيذ عمليات إرهابية، مشابهة لما حدث في العراق من تفجيرات طائفية تهدف إلى إثارة التوترات بين مكونات الشعب السوري، وهذا الوضع يمنح إيران فرصة للتدخل مجددًا عبر إدخال عناصر مسلحين والمشاركة المباشرة على الأرض، بحسب النعيمي.

الحاجة لروسيا وإيران

يعتقد مدير مركز "إدراك للدراسات الاستراتيجية"، باسل حفار، أن الإدارة السورية الجديدة لا تستطيع أن تمارس دور الدولة دون أن تتواصل أو تبني علاقات مع أطراف مثل روسيا وإيران.
وقال حفار لعنب بلدي، إن هذه العلاقات ستكون محل شد وجذب، وقد تكون هناك أبعاد إيجابية وأخرى سلبية.
وأشار إلى أن إيران دولة إقليمية، وروسيا قوة كبيرة في العالم، معتبرًا أنه لا يمكن تجاهل وجودهما.
ويرى الباحث أن هذه العلاقة قد تكون محط نقاش كبير، خصوصًا في الفترة الأولى، إلى أن تتبلور بشكل ما.
وربط مدير مركز "إدراك" طبيعة هذه العلاقات بطريقة تعامل السلطات وإدارتها لهذه الملفات، وحرفيتها ومهارتها، إضافة إلى مكانة هذه السلطة أو السلطات القادمة من الدولة السورية.

حلفاء جدد.. دول على الحياد

منذ سقوط الأسد، برز على الساحة السياسية حلفاء جدد للسلطات الجديدة، على رأسهم تركيا وقطر والسعودية.
وفي أول زيارة رسمية للإدارة الجديدة، كان رئيس الاستخبارات التركية، إبراهيم كالن، موجودًا على الأراضي السورية، بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي، ثم تلتها زيارة لوزير الخارجية التركي، هاكان فيدان.
قطر أيضًا كانت من أوائل البلاد التي أرسلت وفودها إلى دمشق، بعض سقوط النظام السابق، وأعادت فتح سفارتها المغلقة منذ 13 عامًا، وكانت معروفة بدعمها للمعارضة، وهي الوحيدة التي منحت السفارة السورية لـ"الائتلاف الوطني" منذ عام 2013.
وقال مدير مركز "إدراك"، إن موقف تركيا وقطر كان إيجابيًا، وهما من أكثر الدول المتفاعلة مع تفاصيل المشهد في الحالة السورية بطريقة ظاهرة.
وفي ذات السياق، نشطت التحركات الدبلوماسية لوزير الخارجية في حكومة دمشق المؤقتة، أسعد الشيباني، وكانت أول زيارة خارج البلاد له هي إلى السعودية، مع وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات، ما ينبئ بدور لها في مستقبل "سوريا الجديدة".
ويرى حفار أن موقف الدول الداعمة (تركيا وقطر والسعودية) بدأ بأخذ طابع عملي إلى جانب المواقف، ويعتقد أن باقي الدول في المنطقة والعالم ستأخذ نفس الخطوات، بنسب أو طرق مختلفة .
وعلل حفار اعتقاده بأن من مصلحة الجميع أن تكون سوريا مستقرة وآمنة ومتقدمة، مضيفًا أن هذه هي الطريقة الوحيدة حتى تستقر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.
وعلى مستوى آخر، قدمت وفود أمريكية وأوروبية وعربية، كما تلقى الشيباني مكالمات هاتفية من دول عربية مثل اليمن والسودان وسلطنة عمان ومصر، بينما لم تبدِ دول أخرى موقفها.
وأشار حفار إلى أن عدم ظهور مواقف واضحة على الصعيد الإعلامي من بعض الدول لا يعني أن موقفها سلبي مما جرى في سوريا.
ويعتقد أن هذه الدول ما زالت تبني أطر العلاقة مع السلطات الجديدة، وتنتظر تواصلًا أو تبادل أفكار وآراء، ليظهر حجم التفاعل مع الواقع الجديد لسوريا.

عناصر من القوات الروسية داخل قاعدة حميميم العسكرية في اللاذقية بعد سقوط النظام السوري – 26 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ديان جنباز)

درعا..
سرقة محطة "نوى" تحرم الآلاف من المياه

محطة ضخ مدينة نوى قرب تل الجموع بريف درعا – 26 كانون الأول 2024 (عنب بلدي /حليم محمد)

درعا – حليم محمد

تعرضت محطة ضخ المياه في مدينة نوى بريف درعا الشمالي لعملية سرقة من قبل مجهولين، استهدفت الكوابل المغذية لمضخات مياه الشرب، ما أدى إلى خروجها عن الخدمة.
وترتبط المحطة بمركز ضخ "الأشعري" في ريف درعا الغربي، وتشرف على تغذية مدينة نوى بمياه الشرب، وكذلك تغذي قرى السكرية وعدوان وتسيل، أي ما يقارب 200 ألف نسمة من سكان هذه المناطق.
وتعتبر المحطة احتياطية بعد تفعيل مشروع خزان "الأشعري" من قبل المجتمع المحلي في مدينة نوى، وربطه بخزان آخر في سفح تل الجموع.
واشتكى عدد من سكان مدينة نوى من نقص مياه الشرب بعد كثرة التعديات، سواء في الشبكة الداخلية أو استخدام المياه الواردة للمدينة من قبل مزارعين في المنطقة الواصلة ما بين الأشعري ومدينة نوى، في مسافة تقدر بأكثر من 15 كيلومترًا.

سرقات متكررة

عطا الله الصوالحة، موظف في المحطة، قال لعنب بلدي، إن اللصوص قطعوا جميع الكوابل التي تصل المضخات بلوحات التشغيل، وسرقوا بعض القواطع من هذه اللوحات.
وأضاف أن المحطة خرجت عن الخدمة في كانون الأول 2024، وتحتاج إلى كوابل جديدة حتى تعود للعمل من جديد.
وطالب حكومة دمشق المؤقتة بتفعيل حراسة على المحطة، إذ تعرضت لأكثر من ثلاث سرقات حتى رممها برنامج الأغذية العالمي عام 2019، ثم وضع النظام السوري السابق حاجزًا على مدخلها، لحمايتها خلال السنوات الماضية.

جهود محلية

في حزيران 2024، أطلق أهالي مدينة نوى حملة تبرعات لحل إشكالية مياه الشرب في المدينة، وجمعوا ما يقارب مليارين و675 مليون ليرة سورية (نحو 206 آلاف دولار أمريكي)، وفق ما قاله عضو اللجنة المحلية في مدينة نوى جمال خطاب.
وأضاف خطاب لعنب بلدي أن اللجنة المحلية بنت خزانًا على سفح وادي اليرموك، وغذّته بخط كهرباء دائم التشغيل، ثم ربطت الخزان بخزان "تل الجموع" في أعلى سفح التل، والذي يعمل بشكل ذاتي بناء على قوة دفع الانحدار.
وذكر أن محطة الضخ أصبحت مصدرًا احتياطيًا في حال حدوث عطل على الخزان الرئيس في "الأشعري".
ويقع تل الجموع جنوبي مدينة نوى، ويبعد عنها نحو أربعة كيلومترات.
وتدفع اللجنة المحلية في مدينة نوى ثلاثة ملايين ليرة سورية (230 دولارًا) أجور حراسة شهرية لحماية الخزان الرئيس في "الأشعري"، ولا قدرة حاليًا على دفع مبلغ مماثل لحراسة محطة الضخ قرب تل الجموع، بحسب اللجنة المحلية في المدينة.

بدائل مكلفة

وليد عمارين، وهو مدرّس في مدينة نوى، يدفع معظم راتبه الشهري ثمن مياه شرب، يشتريها من الصهاريج الجوالة منذ أكثر من ثلاثة أشهر.
وقال وليد لعنب بلدي، إنه بعد تنفيذ المشروع الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ منذ ثلاثة أشهر، لم تعد المياه تصل إلى بيته، ما دفعه لشراء المياه من الصهاريج الجوالة.
وتعد مدينة نوى من أكبر التجمعات السكنية في محافظة درعا، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 120 ألف نسمة.
ويحتاج وليد إلى نحو نصف متر مكعب من المياه يوميًا، ويصل سعر المتر إلى 25 ألف ليرة سورية (دولاران).
في حين قال نزار (53 عامًا)، إن المياه لا تصله إلا مرة كل ثلاثة أشهر، لذلك أصبح اعتماده على مياه الآبار، التي بمعظمها كلسية وغير خاضعة للتعقيم.
ويتحكم بائعو المياه بالأسعار، إذ يبيع بعضهم الصهريج (25 برميلًا) بـ120 ألف ليرة سورية، وآخرون بـ150 ألفًا.
ويعتبر خط الخزان الجديد مشتركًا ما بين مدينة نوى وقرى تسيل وعدوان والسكرية، إذ يخصص يوم لمدينة نوى، ويوم لباقي المناطق، إلا أن تعداد سكان مدينة نوى ضعف عدد سكان تلك المناطق، التي رفض وجهاؤها إعطاء يومين لمدينة نوى مقابل يوم لمناطقهم، بحسب خطاب.

تجاوزات على خط الدفع

أرجع عدد من السكان ممن التقتهم عنب بلدي نقص كميات المياه إلى تجاوزات المزارعين على خط الدفع الواصل ما بين خزان "الأشعري" وخزان "تل الجموع".
وقال جمال خطاب، إن هناك عدة تجاوزات على الخط المغذي، تستخدم بقصد السقاية للمشاريع الزراعية.
وأضاف أنه رغم تدخل الوجهاء وفصائل مسلحة في المدينة، لم يتمكنوا من ضبط هذه التجاوزات، التي تؤدي إلى تناقص كميات المياه الواردة.
وذكر وليد عمارين أنه كان هناك مقترح وهو حفر آبار في محيط تل الجموع وربطها بالخزان مباشرة لتفادي خطر التعدي على الخط الرئيس، إلا أن اللجنة رفضت وعملت على بناء خزان "الأشعري".

"التربية" تعد بالتعويض
"نصف راتب" يدفع معلمي إدلب للإضراب

إدلب – سماح علوش

أصدر معلمون تابعون لمديرية التربية والتعليم في محافظة إدلب بيانًا عبروا خلاله عن استيائهم من قرار صادر عن المديرية، يقضي بصرف نصف راتب عن شهر تشرين الثاني، داعين لإضراب عام حتى يتم النظر بمطالبهم.
وجاء في البيان الصادر في 27 من كانون الأول 2024، أن الديون المتراكمة على المعلمين والضغوط الاقتصادية، تهدد قدرتهم على الاستمرار، لذلك فهم مضطرون لإعلان الإضراب عن العمل حتى تحقيق مطالبهم.

خمسة مطالب

نص البيان على أن استمرار تجاهل مطالب المعلمين يؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية، وحرمان آلاف الطلبة من حقهم في التعليم، كما حمل البيان خمسة مطالب هي:

- صرف جميع الرواتب المتأخرة بشكل فوري.
- إلغاء قرار الحسم بنسبة 50% من الرواتب.
- تقديم ضمانات بعدم تأخير الرواتب مستقبلًا.
- تحسين الظروف المعيشية للمعلمين بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي.
- صرف رواتب دائمة للمعلمين صيفًا شتاء.

ولفت المعلمون إلى أن هذا الإضراب ليس رغبة منهم في التوقف عن العمل، بل هو وسيلة أخيرة للحصول على حقوقهم المشروعة.

وعود بالتعويض

في المقابل، مدير التربية والتعليم في إدلب، أحمد الحسن، قال لعنب بلدي، إنه سيتم صرف نصف راتب عن شهر تشرين الثاني 2024 للكوادر التعليمية، لكن هذا الإجراء ليس فقط في قطاع التربية، إنما لجميع الوظائف والمسميات الوظيفية في الشمال السوري.
وأضاف أنه تم إيصال رسائل للكوادر كافة، بأن الاقتطاع من الرواتب محدود إلى أمد قريب، مع وعود بتعويضهم لاحقًا.
وفيما يتعلق بزيادة الرواتب في المحافظات الأخرى، قال الحسن، إن هنالك فارقًا في الأجور بين مناطق الشمال السوري، والمناطق التي تحررت من قوات النظام السابق مؤخرًا.
وذكر أن متوسط الأجور في المناطق التي تحررت حديثًا لا يتجاوز 17 دولارًا أمريكيًا، والزيادة في تلك المناطق استجابة طارئة، ومستقبلًا سيكون الراتب موحدًا لجميع العاملين في المحافظات السورية.

الراتب لا يكفي

شكّل اقتطاع نصف الراتب صدمة لدى المعلمين، خاصة أن حكومة دمشق المؤقتة التي تدير الحكم حاليًا في سوريا، وعدت برفع رواتب الموظفين في المحافظات 400%، بعد سقوط النظام السوري، في 8 من كانون الأول.
في استطلاع للرأي أجرته عنب بلدي لعدد من المعلمين، قال محمد نور، وهو مدرس يعمل في مخيمات ريف إدلب، إن قرار نصف الراتب "مجحف" بحق جميع المعلمين، مضيفًا أنه يتقاضى 120 دولارًا في الشهر، ويدفع شهريًا 25 دولارًا كأجور مواصلات، متسائلًا كيف له أن يتدبر أمره فيما تبقى له بعد الحسم.
في حين قالت أمينة، وهي معلمة من ريف جسر الشغور، إنها شعرت بخيبة أمل كبيرة عند سماعها بقرار منح نصف راتب، لا سيما أن زوجها معلم أيضًا، وينتظران الراتب كي يسددا بعضًا من الديون المتراكمة، كما أنهما لا يتقاضيان أي راتب خلال أشهر العطلة الصيفية.
وتتراوح أجور المعلمين في مناطق إدلب وريفها بين 100 و170 دولارًا، فمعلم الصف الأصيل يتقاضى 150 دولارًا، بينما الوكيل 120 دولارًا، ومدير المدرسة 160 دولارًا، ومدرسو الاختصاص الأصلاء يتقاضون على الساعة 1.7 دولار، بينما الوكلاء وخريجو المعاهد 1.5 دولار.
تتقاضى المعلمة فادية (مدرسة اختصاص في ريف سلقين) 100 دولار شهريًا، بسبب عدم وجود ساعات كافية لنصابها كمدرّسة، ولديها أربعة أطفال، وتحتاج شهريًا إلى 50 دولارًا بين أقساط حضانات وروضات وأجور مواصلات.
عبّرت فادية عن استيائها مع زملائها من قرار جاء بظروف معيشية سيئة، وفي أكثر فصول السنة قسوة، فلا يمكنهم شراء مواد للتدفئة أو كسوة لأطفالهم.
وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها صرف نصف راتب للعاملين في مناطق إدلب وريفها التابعين لحكومة "الإنقاذ" سابقًا، حيث تم ذلك في شهري أيلول وتشرين الأول دون توضيح الأسباب.

طلاب في مخيمات شمال غربي سوريا – 21 تشرين الثاني 2024 (الدفاع المدني السوري)

قصور يتسبب بوفيات

رأس العين بطبيبي أطفال فقط

لا يوجد سوى طبيبين للأطفال في مستشفى رأس العين "الوطني" - 31 كانون الأول 2024 (عنب بلدي)

عنب بلدي - رأس العين

منذ خمس سنوات، يواجه سكان مدينة رأس العين شمال غربي الحسكة نقصًا حادًا في الأطباء المتخصصين بعلاج الأطفال، نتيجة ضيق المساحة الجغرافية، وغياب المنافذ البرية إلى الشمال السوري، عدا عن تفضيل الأطباء العمل بمناطق فيها أجور مرتفعة وحرية في التنقل.

يضطر أهالي الأطفال المرضى للانتظار لساعات طويلة في المستشفى "الوطني" الوحيد في المدينة، والذي يضم طبيبين فقط، وهو قاصر أمام احتياجات المدينة وريفها الواسع.

ويلجأ بعضهم إلى السفر لمسافات طويلة نحو مدينتي سلوك أو تل أبيض (تبعد نحو 120 كيلومترًا) لتأمين العلاج، ما يضيف عبئًا ماليًا ويرهق العائلات.

حالات وفاة

إبراهيم المحمد، من أبناء قرية حميد شرقي رأس العين، نقل طفله (ثمانية أشهر) إلى المستشفى "الوطني"، بعد إصابته بالتهابات حادة في الصدر، آملًا الحصول على العلاج المناسب.

اضطر إبراهيم إلى الانتظار لساعات طويلة في المستشفى، بسبب نقص الأطباء المتخصصين، لكنه لم يتمكن من الحصول على دور، وتدهورت صحة طفله بشكل ملحوظ.

بعد أن فقد الأمل في الحصول على المعاينة المناسبة في المستشفى، توجه والد الطفل إلى صيدلية لتلقي العلاج، ومع مرور أسبوعين على العلاج، توفي طفله نتيجة إعطائه دواء بجرعة زائدة.

أما السيدة شمسة الغريمة، فذكرت أن طفلتها (3 سنوات) تعاني من مشكلات في الجهاز الهضمي، ولم تتمكن من الحصول على العلاج المناسب بسبب غياب أطباء الأطفال في عيادات خاصة برأس العين، حيث يقتصر وجودهم على المستشفى "الوطني" الذي يعاني من ضغط كبير.

ومع تدهور حالة الطفلة، اضطرت شمسة للسفر إلى تل أبيض، حيث قابلت طبيبًا مختصًا، اكتشف بعد فحص دقيق أن المرض تفاقم بشكل خطير وأصبح يهدد حياة الطفلة.

وأضافت لعنب بلدي أن الطبيب أحال طفلتها إلى تركيا لإجراء عملية جراحية في الجهاز الهضمي، إذ تطور المرض ليتطلب تدخلًا عاجلًا للحفاظ على حياتها.

ويعاني مراجعو المستشفى جراء نقص التخصصات في الجراحة، والتوليد، والأطفال، والقلب والأوعية الدموية، والأمراض الباطنية، إذ يسبب هذا النقص تأخرًا في تقديم الخدمات الطبية الحاسمة، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى تدهور حالة المرضى أو حتى الوفاة.

لا دعم.. أجرة منخفضة

مصدر طبي في المستشفى "الوطني" (طلب عدم ذكر اسمه)، قال إن نقص الرغبة لدى الأطباء في العمل بالمدينة يعود إلى غياب الدعم الكافي وقلة الأجور.

وأوضح لعنب بلدي أن صعوبة جلب الأجهزة الطبية للعيادات الخاصة بسبب الحصار المفروض على المنطقة، تجعل من الصعب توفير الأدوات الضرورية لتقديم الرعاية المناسبة.

وأضاف أن الظروف الاقتصادية تدفع العديد من الأطباء للعمل في مناطق أخرى، حيث الفرص أفضل والأجور أعلى.

وأشار المصدر إلى أن طبيب أطفال واحدًا في المستشفى (من أصل طبيبين) يعاين يوميًا ما بين 100 إلى 150 طفلًا في المستشفى "الوطني"، وهو عدد كبير يؤثر على دقة التقييم الصحي.

وذكر أن الحل الوحيد يكمن في تحفيز الأطباء من خلال منح مالية مغرية، أو تسهيل إجراءات المعابر الحدودية من الطرف التركي، خاصة فيما يتعلق بحاجيات الأطباء من سوريا.

ويواجه المستشفى "الوطني" ضغطًا كبيرًا كونه المستشفى العام الوحيد في المنطقة، ويعتبر وجهة لأغلبية السكان، إذ يعتمدون على خدماته الحيوية، بحسب ما قاله مدنيون من أبناء المدينة لعنب بلدي.

وعود بتسهيلات لجذب الأطباء

المتحدث باسم المجلس المحلي، زياد موسى ملكي، قال لعنب بلدي، إن المجلس يسعى لتقديم التسهيلات اللازمة للأطباء في مدينة رأس العين.

وذكر أنه يوفر منحة مالية خاصة للأطباء العاملين في المستشفى "الوطني"، بالإضافة إلى تأمين عبورهم إلى تركيا.

وأضاف أن المجلس، عبر مديرية الصحة التابعة له، سيعمل على جذب الأطباء من الشمال السوري إلى رأس العين في الفترة المقبلة، مع توفير كل التسهيلات اللازمة لافتتاح عياداتهم أو للعمل في المستشفى "الوطني".

وأشار إلى أن المرضى الذين يحتاجون إلى معاينة أو علاج يتم تحويلهم إلى تل أبيض على نفقة المستشفى "الوطني"، وفي الحالات الطارئة يتم تحويلهم إلى تركيا.

مستشفى رأس العين "الوطني"، الذي يُعتبر المرفق الرئيس للرعاية الصحية لأهالي المدينة، يواجه تحديات تتعلق بضعف الكوادر الطبية ونقص بعض التخصصات، بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي يعاني منه.

ومقارنة بمناطق شمالي حلب، تواجه مدينة رأس العين نقصًا "حادًا" في الدعم، وتعيش المدينة حالة أشبه بـ"الحصار والعزلة"، وهو ما يعوق جهود توفير الدعم اللازم للقطاع الطبي.

وفي تقرير سابق أعدته عنب بلدي، تبيّن أنه لا يتوفر أطباء عيون في مدينة رأس العين، الأمر الذي يشكل عبئًا على المرضى من المحتاجين لمعاينات أولية أو عمليات جراحية.

كما يلجأ معظم السكان في رأس العين إلى الصيدلية مباشرة لتشخيص بعض الأمراض، والحصول على أدوية تقلل من حجم الألم وتساعد في العلاج، رغم مخاطرها المتمثلة بعدم التشخيص الصحيح، وعدم منح الدواء المناسب.

جراء القصف واستخدامها مقار عسكرية

دير الزور.. 86 مدرسة خارج الخدمة

دير الزور - عبادة الشيخ

تحتاج مدارس محافظة دير الزور شرقي سوريا إلى إعادة إعمار وتأهيل، فالعشرات منها في المدينة والريف باتت خارج الخدمة لأسباب مختلفة، منها تحويل بعضها لنقاط عسكرية لقوات النظام وإيران، والقصف الذي ألحق الضرر بعدد كبير منها.

بحسب إحصائية حصلت عليها عنب بلدي من وزارة التربية في حكومة دمشق المؤقتة، توجد في دير الزور 63 مدرسة مدمرة بالكامل، وتحولت 23 مدرسة أخرى إلى مقار عسكرية لقوات النظام السابق والميليشيات الإيرانية.

وتحتاج 23 مدرسة إلى تأهيل كامل في البنية التحتية، بسبب العبث بها خلال فترة سيطرة النظام السابق والميليشيات الإيرانية على المنطقة، والتي امتدت منذ نهاية عام 2017 حتى سقوط النظام في 8 من كانون الأول 2024.

وكان لخروج هذه المدارس عن الخدمة أثر سلبي، وأدى إلى تسرب عدد من الطلاب، وفق توضيح الوزارة.

مدرسة مدمرة إثر قصف قوات النظام السوري السابق على مدينة دير الزور - 23 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ عبادة الشيخ)

مكتظة ودون كتب

وفق معلمين وإداريين قابلتهم عنب بلدي، يعاني القطاع التعليمي في دير الزور من نقص كبير في أعداد المدرسين الاختصاصيين والموجهين التربويين، إضافة إلى عدم توفر مواصلات لنقل المعلمين والموجهين لمتابعة العمل في مدارس الريف.

هلا التركي معلمة من مدينة دير الزور، قالت لعنب بلدي، إن صفوف المدارس التي لا تزال في الخدمة مكتظة بالطلاب، وقد يصل العدد داخل الصف الواحد إلى 50 طالبًا.

وذكرت أن أغلب الطلاب دون كتب، والمعلمون يشرحون المواد العلمية بلا وسائل تعليمية، ويضطرون أحيانًا لكتابة المناهج كاملة على السبورة بسبب عدم توفر الكتب.

أما المعلم سهيل الجاسم، فقال لعنب بلدي، إن المدرسة الثانوية التي كان يعمل فيها أغلقت أبوابها نتيجة قصفها من قبل قوات النظام 2017، مشيرًا إلى أنها كانت تضم حوالي 700 طالب، غالبيتهم أصبحوا خارج مقاعد الدراسة.

وأضاف سهيل أن النظام السابق لم يكن يسعى بعد سيطرته على المدينة وأجزاء من ريفها لإعادة تفعيل المدارس المدمرة، أو إعادة ضبط العملية التعليمية.

ولفت إلى أن التحدي الأكبر الذي واجه المعلمين كان نزوح الطلاب مع ذويهم من مدينة دير الزور إلى مناطق لم يطلها القصف، مطالبًا المنظمات الدولية وحكومة دمشق المؤقتة بالإسراع والانتباه للعملية التعليمية وإعادة ضبطها.

متطلبات الدعم

مصدر مسؤول في وزارة التربية (غير مخوّل بالتصريح) قال لعنب بلدي، إن إعادة تأهيل القطاع التعليمي في دير الزور تتطلب تضافر الجهود المحلية والتعاون مع المنظمات الدولية الداعمة للتعليم.

وذكر أن هذه الجهود يجب أن تركز على تأهيل وترميم المدارس المتضررة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان استمرارية العملية التعليمية بشكل مستدام.

واعتبر أن واقع التعليم في دير الزور بحاجة إلى اهتمام كبير واستراتيجيات مستدامة لإصلاحه، خاصة بعد الأضرار التي لحقت بالقطاع نتيجة الحرب والسياسات المهملة للنظام السابق.

ومنذ سنوات يعاني القطاع التعليمي من عدة صعوبات، كما توجد مناهج تعليمية متعددة في مناطق شمال شرقي سوريا، إذ لا تزال تسيطر "الإدارة الذاتية" على عدة قرى وبلدات في ريف دير الزور.

وكانت "الإدارة الذاتية" لا تعترف بالمنهاج الذي يفرضه النظام السوري السابق، كما سبق لها الإعلان عن حظر تدريسه في مناطق سيطرتها، وأغلقت عشرات المدارس والمعاهد التي تُدرسه، وكانت حكومة النظام ترفض الاعتراف بمنهاج "الإدارة الذاتية".

ويعاني السكان من دفع تكاليف في سبيل تأمين التعليم لأطفالهم، بدءًا من المستلزمات من القرطاسية والزي وصولًا إلى تكلفة النقل إلى المدارس، في حين تكون التكاليف مضاعفة في حال أرادت العائلة تسجيل أبنائها في مدارس خاصة أو معاهد تقوية.

الاقتصاد السوري ينتظر رافد "الترانزيت" عبر المعابر

عنب بلدي – جنى العيسى

تشكّل إعادة تشغيل المعابر البرية بين سوريا والدول المجاورة نافذة لتحسن حركة الأسواق، وهو ما ينعكس على الاقتصاد الوطني عند بدء استخدام الأراضي السورية كمناطق عبور بين عدد من الدول.
سابقًا، تعذر تشغيل الحركة التجارية، بسبب تعدد الجهات المسيطرة على مناطق مختلفة من سوريا، إلا أن تحرير سوريا وسيطرة حكومة دمشق حاليًا على مساحة أكبر ينبئ بعودة هذه الحركة من وإلى دول الخليج أو من وإلى تركيا على أقل تقدير.
عودة شرايين حياة الاقتصاد السوري هذه قد تشكّل حجر أساس لتعافٍ اقتصادي جزئي في ملف المعابر، ما سينعكس إيجابيًا على خزينة الدولة.

الترانزيت (Transit)
هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى حركة البضائع أو الأشخاص عبر دولة أو منطقة معينة، دون أن تكون تلك الدولة أو المنطقة هي الوجهة النهائية.
في سياق التجارة والنقل، يعرف الترانزيت أكاديميًا على أنه عملية نقل البضائع أو الركاب عبر أراضي دولة وسيطة بين بلد المصدر وبلد الوجهة النهائية، مع تطبيق إجراءات جمركية خاصة تضمن عدم تأثر هذه البضائع أو الركاب بالقوانين الاقتصادية أو الضرائب المحلية للدولة الوسيطة.

موقع استراتيجي.. لاعب محوري

تحتل سوريا موقعًا استراتيجيًا يجعلها ممرًا مهمًا بين آسيا وأوروبا ودول الخليج، وتاريخيًا كانت الطرق البرية السورية أساسية في حركة التجارة بين هذه الدول، وكانت حركة الترانزيت تدر إيرادات كبيرة من الرسوم الجمركية ورسوم العبور على خزينة الدولة.
تخضع البضائع العابرة وفق هذا المصطلح لإجراءات جمركية خاصة تعرف باسم "الترانزيت الجمركي"، بينما لا يفرض عليها أي ضرائب أو رسوم داخلية باستثناء ذلك، كما تتطلب بنية تحتية مناسبة مثل الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ.
تبرز أهمية الترانزيت من الناحية الاقتصادية بأنها توفر دخلًا للدول الوسيطة عبر رسوم العبور، ولوجستيًا تقلل تكاليف النقل وتعزز الربط بين الأسواق الدولية، فيما تجعل الدولة الوسيطة لاعبًا محوريًا في التجارة الإقليمية والدولية، وهنا تبرز أهميتها من الناحية الجيوسياسية.

تصريحات أردنية

عقب سقوط النظام، أبدى الأردن رغبة واضحة بعودة تفعيل تجارة الترانزيت عبر سوريا، إذ قال عضو غرفة تجارة الأردن ونقيب تجار الألبسة والأقمشة والأحذية، سلطان علان، إن تعزيز تجارة الترانزيت بين الأردن وسوريا يمثّل فرصة واعدة لاستفادة المملكة من موقعها الاستراتيجي كمنفذ جنوبي وحيد وآمن للجنوب السوري.
وفي 18 من كانون الأول 2024، بدأت الشاحنات الأردنية بالدخول مباشرة إلى الأراضي السورية عبر معبر "نصيب- جابر" الحدودي لتسليم البضائع، في خطوة تهدف إلى تعزيز الحركة التجارية بين البلدين، وذلك بعد أن أتاحت السلطات السورية خيار تسليم البضائع مباشرة للتجار دون الحاجة إلى تبديل سيارة النقل عند المعبر.

العودة مشروطة

كان اختلاف الجهات المسيطرة أحد أبرز الأسباب التي تمنع تجارة الترانزيت، فضلًا عن وجود معابر داخلية أساسًا بين مناطق السيطرة تمنع مرور هذه التجارة بسلاسة.
الباحث في الاقتصاد السياسي يحيى السيد عمر، قال إنه لا ضرورة حاليًا لوجود المعابر بين مناطق الدولة، إذ يعد استمرار وجودها بين حلب وإدلب عرقلة للعمل التجاري والاقتصادي، وينعكس سلبًا على الأفراد.
وأكد السيد عمر في حديث إلى عنب بلدي، أن إلغاء المعابر الداخلية يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية، كما أن إلغاءها ينعكس إيجابًا على تكاليف الإنتاج، لأن أي رسوم تفرضها هذه المعابر ستؤدي إلى زيادة الأسعار، ما يتعارض مع السياسة الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة.
فالحكومة تسعى لتسهيل العمل والإنتاج، وتحفيز المؤشرات الاقتصادية، وهذا يتطلب سهولة تدفق السلع بين مناطق الدولة، وفق الباحث.
فيما يتعلق بعودة تجارة الترانزيت في سوريا بين تركيا ودول الخليج العربي، فهو متوقع، بحسب ما أكده الباحث يحيى السيد عمر، إلا أن عودتها لن تكون في المدى القريب، بحسب اعتقاده.
الباحث برر رأيه بأن عودة تجارة الترانزيت تحتاج إلى استقرار أمني تام، وصيانة الطرق الرئيسة في الدولة، وهذا يتطلب بعض الوقت، كما يحتاج إلى تمويل لا تمتلكه الحكومة حاليًا.
وعندما يتم ذلك سينعكس إيجابًا على الاقتصاد السوري، من حيث العوائد المتوقعة من المعابر مع تركيا والأردن، خاصة معبر "نصيب" الذي يعد المعبر الأهم في الشرق الأوسط، ودخله الشهري لا يقل عن 100 مليون دولار، وفق السيد عمر.
وأضاف الباحث أن هذه التجارة تعزز من ربط الاقتصاد السوري باقتصادات المنطقة، ما يعزز من سرعة التعافي ويشجع على الاستثمارات الأجنبية.

رغبة تركية

الدكتور في العلوم المالية والمصرفية فراس شعبو، قال إن وجود المعابر بين المحافظات سابقًا كان غير قانوني أو منطقي، ومن الطبيعي الآن أن تلغى بعد عودة السيطرة لجهة واحدة.
وأوضح شعبو في حديث إلى عنب بلدي، أن أثر ذلك سيكون إيجابيًا على أسواق المحافظات جميعها دون استثناء من حيث تبادل الموارد، الأمر الذي يكفل النهوض بالاقتصاد إلى حد كبير.
وحول حركة تجارة التزانزيت عبر سوريا، يتوقع الباحث فراس شعبو عودتها بشدة، خاصة تلك القادمة من وإلى تركيا، إذ كانت الأخيرة تسعى منذ سنوات لإعادة فتح الطرقات البرية الرئيسة أمامها بسبب خسارتها السوق الخليجية.
من مصلحة تركيا بالكامل تحريك التجارة من مدن وولايات تركية حتى معبر "نصيب"، الأمر الذي من شأنه إنعاش السوق والبضائع التركية، فيما ستحصل الحكومة السورية على حصتها من هذا الانتعاش عبر الرسوم التي ستتقاضاها لمرور التجارة عبر أراضيها، بحسب شعبو.
إلى جانب ذلك، قد تستفيد الدولة السورية من هذه المعابر للحصول على المساعدات بجميع القطاعات، وستؤدي أيضًا عودتها إلى إنعاش الحالة الاقتصادية وتأمين فرص عمل، وإحياء المناطق التي ستمر عبرها حركة الترانزيت.
لكن ذلك سيتم بعد ضمان سلامة الطرق الدولية، وفق شعبو، مضيفًا أن ذلك لن يكون صعبًا لكنه أولوية بالنسبة للحكومة الجديدة التي تريد انتعاش البلاد اقتصاديًا.

معابر تربط سوريا بدول الجوار

يوجد في سوريا حوالي 12 معبرًا بريًا يربط الأراضي السورية بدول الجوار (تركيا ولبنان والأردن والعراق)، بعضها يعمل بشكل كامل، فيما توقف عدد قليل عن العمل منذ عام 2011، دون إعلان رسمي حتى الآن حول إعادة تفعيله.
مع تركيا ترتبط الأراضي السورية بعدة معابر، منها معبر "باب الهوى" في إدلب، ومعبرا "باب السلامة" و "جرابلس" في ريف حلب، ومعبر "تل أبيض" في محافظة الرقة ويربطها بولاية شانلي أورفا التركية.
ومع لبنان يوجد أكثر من أربعة معابر، الأول هو "جديدة يابوس- المصنع" وهو أهم معبر بري يقع على الطريق الواصل بين دمشق وبيروت، إضافة إلى معابر "الدبوسية" و"العريضة" و"تلكلخ".
فيما ترتبط الأراضي السورية والعراقية بثلاثة معابر، أبرزها "البوكمال- القائم" الذي يربط محافظة دير الزور بمحافظة الأنبار العراقية، و"اليعربية- ربيعة" الذي يربط محافظة الحسكة بسهل نينوى في العراق، و"التنف" في الصحراء الذي كان يستخدم سابقًا لنقل البضائع.
ومع الأردن يوجد معبران، الأول "نصيب- جابر" وهو المعبر الرئيس بين البلدين ويربط محافظة درعا بالأردن، والثاني "الرمثا"، وهو معبر صغير نسبيًا وكان يستخدم سابقًا لحركة السفر بشكل رئيس.

جانب من حركة الشاحنات التجارية عبر معبر "نصيب- جابر" على الحدود السورية- الأردنية- 18 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ حليم محمد)

مخاوف من فوضى في هيئة المنافذ

في 31 من كانون الأول 2024، أعلنت حكومة دمشق المؤقتة إحداث هيئة عامة للمنافذ الحدودية البرية والبحرية، وإلحاق الجمارك والمراكز الحدودية ومؤسسة المناطق الحرة بها، على أن تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمادية، وترتبط بشكل مباشر برئاسة مجلس الوزراء.
تتولى الهيئة المحدثة، بحسب بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، عمليات الإشراف والتنظيم للدخول والخروج الإنساني والتجاري، والإشراف على شؤون الملاحة البحرية وأعمال النقل البحري وتملّك واستئجار السفن التجارية والعقارات اللازمة لأعمالها.
ألحقت الحكومة بهيئة المنافذ عدة مؤسسات هي "الشركة العامة لمرفأ طرطوس" و"الشركة العامة لمرفأ اللاذقية" ومديرية الجمارك العامة والمراكز الحدودية والمديرية العامة للموانئ و"المؤسسة العامة للنقل البحري" و"المؤسسة العامة للمناطق المحررة" وشركة "التوكيلات الملاحية".
بموجب القرار، ينقل جميع العاملين بالمؤسسات والمديريات الملحقة بهيئة المنافذ البحرية والبرية مع الاحتفاظ برواتبهم وأوضاعهم وما يتعلق بقدمهم، تمهيدًا للترفيعات المقبلة.
يثير قرار الحكومة التساؤلات حول أهداف إنشاء هذه الهيئة، وآثار ذلك على عمل الوزارات التي كان عدد من المؤسسات المنضوية تحت الهيئة الجديدة مسؤولة عنها.

فوضى محتملة

المحلل الاقتصادي يونس الكريم، قال إن صلاحيات حكومة دمشق المؤقتة غير معروفة بعد تغير شكل الدولة، دون معرفة خطتها ومن أين استقتها، وذلك في تعليقه على قرارها بإنشاء "هيئة المنافذ البرية والبحرية".
وقال الكريم لعنب بلدي، إن القرار من شأنه إدخال البلاد في حالة فوضى شديدة، من حيث عدة أمور هي:
1. إعادة فصل ونقل ملاك الموظفين من المؤسسات أمر معقد وخاصة أن الدولة تغير نظامها السياسي.
2. يقلص القرار صلاحيات الوزراء والمؤسسات لمصلحة رئيس الحكومة، وهذا يلقي أعباء إضافية عليه.
3. حصر المؤسسات المنتجة بيد رئيس الحكومة يجعل بقية المؤسسات والوزارات خاسرة وبالتالي يتيح له خصخصتها .
4. حصر المؤسسات بيد رئيس الوزراء يجعل قرار الخصخصة بيده فقط.
5. إنشاء مؤسسة جديدة بنظام جديد يجعل هذه المؤسسات تحتاج إلى نظام داخلي وقوانين غير متوفرة، وبالتالي حدوث فوضى بها.

حول أهداف "إحداث الهيئة العامة للمنافذ"، أوضح الكريم أنه قد يكون الهدف الأساسي ربط الصلاحيات الاقتصادية في الدولة السورية برئاسة مجلس الوزراء من جهة، ونوعًا من التحكم بالمنافذ الحدودية، وهي تشبه تجربة حكومة "الإنقاذ" في إدلب مع معبر "باب الهوى" مثلًا.
يمكن عبر القرار تعيين الضابطة الجمركية من قوى الأمن العام والعسكريين، ليشكّل هذا الأمر مركزية اقتصادية إلى جانب المركزية الأمنية والعسكرية، بحسب المحلل.
واعتبر الكريم أن هذا النوع من القرارات يعتبر مخالفًا لما صرح به قائد الإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، بأن هذه الحكومة حكومة تسيير أعمال، موضحًا أنه كيف يمكن لحكومة تسيير أعمال فقط نقل ملاك الموظفين دون أي إطار أو منهجية أو قانون داخلي للعاملين تستند إليه في ذلك.

"ديون كريهة".. استثمار إيراني خاسر في سوريا

عناصر من إدارة العمليات العسكرية أمام مبنى السفارة الإيرانية في دمشق بعد سقوط النظام – 8 كانون الأول 2024 (AP)

عنب بلدي – جنى العيسى

على غير المتوقع، طالبت الحكومة الإيرانية بديونها التي اقترضها رئيس النظام المخلوع، بشار الأسد، في مشهد كانت فيه إيران أبرز حلفائه إلى جانب روسيا.

الديون الإيرانية منها مالية، اقترضها الأسد عبر خطوط ائتمانية كانت مصدره الوحيد لتأمين المحروقات، ومنها جزء يتعلق باستثمارات أبرمت اتفاقياتها مع حكومة النظام السابق، إلى جانب أموال دفعتها في الشق العسكري ساندت بها نظام الأسد في قمعه وتهجيره وقتله للسوريين.

ورغم أن الحكومة الجديدة يمكنها التملص من هذه الديون وفق نصوص القوانين الدولية، أكدت طهران رغبتها باسترداد هذه الأموال، دون ذكر قيمة الديون تحديدًا.

قانونيًا ودبلوماسيًا.. لا استرداد

في 17 من كانون الأول 2024، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في مؤتمر صحفي، إن الديون الإيرانية التي كانت مترتبة على نظام الأسد، سيتحملها النظام السياسي الجديد في سوريا، وفقًا لاتفاقيات ومعاهدات تستند إلى مبدأ "خلافة الدول"، وهو مبدأ معتمد في القانون الدولي.

وأضاف بقائي حينها أن الحديث عن وجود ديون لإيران على سوريا بحوالي 50 مليار دولار "أرقام مبالغ فيها حقًا"، دون أن يفصح عن حجم الديون الحقيقي.

حول السؤال المتكرر المتعلق باضطرار الحكومة السورية المقبلة إلى سداد ديون إيران لنظام الأسد، قال الدكتور في الاقتصاد كرم شعار، إن الحكومة لن تكون مضطرة لسداد هذه الديون مستندًا إلى العديد من الأمور القانونية.

وأوضح شعار، في منشور عبر "فيس بوك"، أنه لا توجد آلية في القانون الدولي لاسترداد الديون البينية، ما يعني عدم قدرة طهران على المطالبة بأموالها بشكل قانوني من سوريا.

وستفتقر إيران إلى النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي على الحكومات السورية الجديدة في سوريا، إذ تعتبر هذه الطرق تاريخيًا إحدى الطرق الناجحة الوحيدة لسداد الديون، مثلًا تم سداد جزء من ديون هايتي لدول غربية تحت تهديد العقوبات الغربية، بالرغم من محاولة الحكومة التملص منها عقب إسقاط حكومة دوفالييه القمعية عام 1986.

في المقابل، رفضت الصين في عام 1947 وروسيا البلشفية عام 1917 دفع الديون على الأنظمة السابقة، وكانتا بسبب ذلك عرضة لضغوط وعقوبات غربية أثرت على وصولهما لأسواق المال العالمية.

وأضاف مدير البرنامج السوري في "مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية"، الدكتور كرم شعار، أنه يصعب حساب معظم ديون إيران، كما أن معظمها لم تتم الموافقة عليه حسب الأصول من قبل السلطات في دمشق وطهران، معتبرًا أن الحصة التي أقرها البرلمان لا تُذكر، ومرتبطة فقط ببعض الخطوط الائتمانية.

ويمكن للحكومة السورية الجديدة أن تزعم عن حق أن الديون كانت "بغيضة"، وتطالب بدلًا من ذلك بدفع إيران تعويضات للسوريين، وهذا ما بدأت حكومة دمشق المؤقتة بالمطالبة به فعلًا.

عقب تصريح وزارة الخارجية الإيرانية عن أن ديون طهران لدى نظام الأسد ستدفعها الحكومة السورية الجديدة بنحو أسبوع، نقلت صحيفة "المدن" اللبنانية عن مصدر وصفته بأنه مقرب من الإدارة السياسية الجديدة في سوريا قوله، إن الإدارة تعمل على مذكرة ستقدمها للمحاكم الدولية في هذا السياق.

ورغم غياب التعليق الرسمي على هذه المذكرة، قال المصدر إن المذكرة المزمع تقديمها تتضمن مطالبة إيران بدفع 300 مليار دولار كتعويضات للشعب السوري والدولة السورية، عما سببته سياسات طهران "الإجرامية والتعسفية" من ضرر للسوريين والبنية التحتية السورية، خلال انحيازها عسكريًا مع ميليشياتها لمصلحة نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

"ديون كريهة" أو تفاوض مشروط

عضو الهيئة التدريسية في جامعة "حلب"، أستاذ الاقتصاد والعلاقات الدولية، الدكتور معروف الخلف، قال إن قضية استرداد الديون الإيرانية من الحكومة الجديدة فيها أكثر من وجهة نظر، أولاها بالاعتماد على القانون الدولي، وتنص على أن تعاقب خلافة الدول يضمن سداد الحكومة الجديدة للديون وفق إجراءات قانونية معينة، وهنا تنطبق الحالة على ديون الدول العادية وليست في سياق الحروب.

بينما في حالة الديون "الكريهة" أو "البغيضة" يختلف الأمر بشكل كلي وجذري، إذ تصنف الديون هنا بأنها لم توظف في خدمة الشعب نحو مشاريع إنتاجية تعود بالفائدة أو بقيمة مضافة للاقتصاد، وهذا ينطبق على الديون الإيرانية، إذ استخدم النظام المخلوع هذه الأموال في تمويل آلته العسكرية التي أسهمت بتدمير البنى التحتية لسوريا، وفق ما أوضحه الدكتور معروف الخلف في حديث إلى عنب بلدي.

وفي قضية استرداد الديون الإيرانية توجد عدة احتمالات قد تكون ناجحة، بحسب الخلف، منها أن يجري التفاوض وفق شروط بين سوريا وإيران خاصة فيما يتعلق بشق الاستثمارات الإيرانية في سوريا، ولا سيما تلك المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء والمطاحن وغيرها.

وعلى ما يبدو تريد إيران من هذه الاتفاقيات أن تحصل على امتيازات واستثمارات تضمن وجودها في سوريا بالمستقبل، إلا أن مرحلة التفاوض هذه تشترط برأي الدكتور في العلاقات الدولية حالة مستقرة في الانتقال السياسي.

فيما يمكن اعتبار هذه الديون "كريهة" وعليه يتم إلغاؤها، وفق القانون الدولي، بحسب الخلف.

حول المذكرة التي تعدها الإدارة السورية الجديدة من أجل مطالبة إيران بتعويضات، قال الدكتور معروف الخلف، إن هذه المذكرة يمكن اعتبارها بشكلها الحالي دون تأكيد رسمي من قبل السلطات، خطوة سابقة لأي تصرف وتحرك إيراني في هذا السياق.

فشل إيراني سابق في العراق

وفق تحليل اقتصادي نشره موقع "أمواج" الإيراني، في 10 من كانون الأول 2024، تتوقف معرفة حجم الديون الإيرانية الفعلي على نظام الأسد على ماهية الاتفاقيات الإطارية التي أبرمها الجانبان عبر السنين، وهو أمر لا يمكن معرفته إلا من قبل السلطات المعنية، منتقدًا غياب الشفافية لدى طهران في هذا السياق.

وما يزيد من الغموض هو أن هناك مكونات متعددة يجب مراعاتها عند فك رموز العلاقة الاقتصادية بين البلدين، وتشمل هذه المكونات صادرات الطاقة الإيرانية، ومبيعات المواد الأخرى، والاستثمارات، فضلًا عن التدفقات المالية المتعلقة بالحج والتجارة الدينية، بحسب التحليل، إلى جانب المساهمات التي غطتها الميزانية العسكرية والأمنية الإيرانية، في إطار ما يسمى "الدفاع الأمامي".

ويرى التحليل أن الافتقار إلى المساءلة والشفافية في الثقافة السياسية الإيرانية سمح للحكومات المتعاقبة بمواصلة سياسة يعنّها كثيرون بمثابة فشل من شأنه أن يقوض مكانة إيران الإقليمية والدولية ويثير غضب الإيرانيين العاديين.

ومن منظور إيراني، فإن أحد المخاوف في هذا الملف هو احتمالية أن تؤدي التطورات المتعلقة بسوريا إلى حرمان الاقتصاد الإيراني الهش والضعيف من ثرواته وفرصه الإقليمية.

إحدى الحقائق التي تزيد من احتمال حدوث المزيد من الإخفاقات في هذا الصدد هي أن إيران لم تتمكن بعد من استرداد مطالبتها بمبلغ تريليون دولار أمريكي كتعويضات عن الحرب التي تسبب فيها العراق بعهد الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، بين عامي 1980 و1988، بحسب ما ذكر التحليل.

ما مصطلح "الديون الكريهة"؟

"الدين البغيض" أو "الكريه" (Odious debt) يعرف أيضًا باسم الدين غير الشرعي، هو مصطلح في القانون الدولي، يشير إلى نظرية قانونية تقول إن الدين الوطني الذي يقترضه النظام لأغراض لا تخدم مصالح الأمة لا يجوز الوفاء به.

ويعتبر القانون هذه الديون ديونًا شخصية للنظام يتحملها هو وليس الدولة، ويشبه هذا المفهوم في بعض النواحي العقود الباطلة التي توقع تحت الإكراه.

ظهر مصطلح "الديون الكريهة" لأول مرة في عام 1927 من قبل الوزير الروسي السابق وأستاذ القانون في باريس ألكسندر ناحوم ساك.

وبحسب قانون ألكسندر ناحوم ساك، فإن "أي نظام استبدادي حصل على قرض، ولم يكن الهدف منه تلبية حاجات ومصالح الدولة، وإنما تقوية هذا النظام الاستبدادي وقمع السكان الذين يحاربون هذا الاستبداد، فإن هذا الدين يعتبر كريهًا، وهو غير ملزم للدولة، إنما هو محسوب على النظام المستبد، باعتباره ديونًا شخصية وبالتالي فهي تسقط بسقوطه".

ويشير القانون إلى أنه يمكن لحكومة أن تتخلى على التزامات سابقتها، لأن هذه الديون لا تستوفي أحد الشروط التي تحدد شرعية الديون في أن المبالغ المقترضة باسم الدولة يجب أن تستخدم في تلبية حاجات ومصالح الدولة.

"الشرع" إعلاميًا.. معركة بين شخصيتين

علي عيد

لم يكن لأحد أن يتخيل استجابة العالم لصورة مختلفة عن أحمد الشرع، الذي انتقل من مطلوب على القوائم الأمريكية، كزعيم لتنظيم مصنّف على قوائم الإرهاب، إلى صورة رجل السياسة، بصفة قائد الإدارة السورية الجديدة، وهل أصبحت هذه الاستجابة ناجزة أم أن هناك ما يهددها، وكيف يمكن فهم المعركة الإعلامية على الشخصيتين وبينهما في ذات الوقت.

لفهم طريقة ترسيخ المفاهيم والأنماط حول الأشخاص أو الأشياء، وصناعة الصورة أو التنميط، يمكن الرجوع إلى نظرية عالم الاجتماع البريطاني ستيوارت هول (Stuart Hall)، التي تحدد نظامين للتمثيل، هما "الخرائط المفاهيمية" (Conceptual Maps) واللغة (Language).

"الخرائط المفاهيمية"، هي ما يحمله البشر من انطباعات حول الأشياء، ما يعني إذا رأيت رجلًا ملتحيًا ولا يصافح النساء، فهذا يعني استحضار صور حول أشخاص معادين لحقوق المرأة أو يتبعون أجندة متشددة، حتى ولو لم يكن الأمر حقيقيًا، وعندها تستحضر مثلًا التنظيمات التي قامت بتحطيم الآلات الموسيقية أو الأوابد الأثرية أو حتى أصدرت قرارات بمنع دخول النساء إلى الجامعات، وهذا ما يحصل في نمط حكم "طالبان" في أفغانستان، أو حتى ممارسات تنظيم "الدولة" في سوريا والعراق.

أما نظام اللغة، الذي يشمل "الإيماءات واللغة المكتوبة والمنطوقة والصور وطرق الاتصال الأخرى"، بحسب هول، فهو الأداة التي يشترك فيها الناس في تفسير الأشياء لتبادل خرائطهم المفاهيمية، وأعطى مثالًا، عبارة "الله أكبر"، التي سببت رعبًا في جميع أنحاء العالم، على أنها تعني نية في ارتكاب عمل "إرهابي" بخلفية إسلامية، على الرغم من أن الناطقين بالعربية يستخدمونها حتى في مواقفهم الطريفة أو للاستهجان، أو للتعبير عن الدهشة، إضافة إلى معانٍ أخرى كثيرة.

دون استطراد، يضع هال ثلاثة نماذج للتمثيل، هي "النظرة العاكسة" أو "التأملية" (The Reflective View) وهي العلامات التي تعطي المعنى الحقيقي للأشياء، و"النظرة المتعمدة" (The Intentional View)، وهي أن تفرض على العالم معنى محددًا حيال شيء أو شخص من خلال العلامات التي تستخدمها لوصفه، و"النظرة البنائية" (The Constructionist View)، التي تعطي دلالة حقيقية وتراعي التغيرات.

مبدئيًا، يحاول الإعلام الدولي اعتماد "النظرة البنائية" للدلالة على هوية العهد الجديد في سوريا، وقائده، أحمد الشرع، إلا أن هذا النهج تهدده فوضى الصور والأخبار المضللة التي تملأ مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تسهم في تبني وجهات نظر على المستوى المحلي، وخصوصًا في موضوع الأقليات، ولذلك فإننا نرى بعض الإعلام يشتغل على ضرب بناء الصورة الجديدة، باستضافة محللين سطحيين أو ممولين، وخصوصًا ما يمثل منه وجهات نظر لا تتقاطع مصالحها مع المرحلة أو الهوية الجديدة في سوريا.

هل يعني هذا التفسير أن الصورة باتت على أكمل وجه؟ بالطبع لا، فالتغيير لم يصبح ناجزًا، لكن لا يمكن الحكم عليه من باب "الصورة النمطية" (Stereotype)، وهذا ما يدعو إلى تقدير حجم التغيير الحاصل في شخصية الشرع، وربما التنظيم أو المجموعة التي كان ينتمي إليها وينوي حلّها، وتفسير قلق المتضررين أو المتشككين في إمكانية تحقق هذا التغيير، أو ما إذا كان مجرد محاولات لتثبيت الأمن للانتقال بعدها إلى مرحلة العودة إلى ما قبل الصورة الجديدة.

هل أدعو هنا إلى "ميكيافيلية" إعلامية لتثبيت حكم العهد الجديد، بالطبع هذه مسألة غير أخلاقية، لكن أحاول التحذير من مسألتين، الأولى ضعف الآلة الإعلامية التي تشتغل على نقل حقيقة التغيير، والثانية، حصول الضرر من استغلال "الصورة النمطية" السابقة لعرقلة التغيير، وفي هاتين المسألتين تفاصيل كثيرة، منها استخدام الدعاية المضللة، وتأجيج الرأي العام المحلي وتقسيمه إلى مجموعات متناحرة طائفيًا وعرقيًا، وتأخير تنفيذ الالتزامات التي يتحدث عنها الشرع، أو إعطاء الذرائع بفوضى تمنح سلطة الأمر الواقع مبررات منطقية لعدم الإيفاء بالالتزامات.

في الحالة السورية، يبدو أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تساعد في تقبل السلطة الجديدة، الأول، تاريخ المرحلة الأسود، ومشاهد الرعب التي هزت ضمير العالم، والثاني، وجود مصلحة إقليمية دولية في التغيير بأبعاد جيوسياسية واقتصادية، والثالث، رسائل الطمأنة والتغيير غير العنيف الذي جرى في البلاد، وهذه العوامل ستستمر بالدفع بشكل إيجابي، لكنها ربما تصطدم بظروف داخلية، ليس الاقتصاد أهمها، حاليًا على الأقل، لأن السوريين شهدوا أسوأ ما يمكن أن تصل إليه الحالة المعيشية، وبالتالي فإن أي تحسن ستكون له انعكاساته الإيجابية، أما الخطر الحقيقي فهو تغذية الإعلام لنزعات داخلية، على أساس طائفي أو عرقي أو فصائلي، واندلاع دورة جديدة للعنف ترافقها فوضى يتم معها استحضار الصور التي اعتادها العالم لتوصيف الحالة السورية مع ربطها بتاريخ الجماعات الجهادية.

إعلاميًا، صورة الدولة التي تحمي جميع أولادها، وليس مجرد صورة الشخص "المخلص"، هي التي تعتبر أولوية لمنع شدّ عصب الجماعات، قبل تحليل طبيعة الجهات والمستفيدين، وهم موجودون بالضرورة.

تسهم "الصحافة البناءة" (Constructive journalism)، و"صحافة السلام" (Peace journalism)، في منع خطر عودة الفوضى، لكن ليس دورها أن تسكت عن المشكلات الأساسية في البلاد، فهذا يقع في صلب مهمتها، ويبقى خطر الإعلام حاضرًا، خصوصًا استغلاله مخاوف النس من "الصورة النمطية".. وللحديث بقية.

تكريس منهج أم تغيير مناهج؟

غزوان قرنفل

طفت خلال اليومين الماضيين على سطح وسائل التواصل الاجتماعي مساجلات بين السوريين تتعلق بقرار تعديل أو تغيير بعض المناهج التعليمية، رغم اتفاق جميع السوريين أو معظمهم على الأقل أن النهوض الحقيقي بالعملية التعليمية يقتضي بالضرورة إعادة النظر وإعادة صياغة ربما كل المناهج التعليمية، ليس فقط لجهة مضمون المادة التعليمية وجعلها تتماشى مع أحدث المضامين والنظريات العلمية السائدة في العالم، فضلًا عن إلغاء الحشو اللغوي وكثرة المواد بلا طائل، وإنما أيضًا مراجعة الآلية التعليمية نفسها وكيفية التعاطي مع الطلبة في مستوياتهم التعليمية المختلفة وتهيئة أفضل بيئة تعليمية ممكنة لهم.

إذًا، نحن حقًا نحتاج إلى تغيير جذري في محتوى المناهج، لكن كل ذلك يحتاج إلى مناخ أقل تشنجًا وتجاذبًا، وإلى ظروف مجتمعية وسياسية أكثر استقرارًا، تتيح للحكومة تشكيل لجان علمية وفنية تعمل على إعادة صياغة مضمون المادة التعليمية والشكل الفني والتقني الذي يجب تقديمها فيه، ولا يجوز أن يتم الآن في حالة من الضغط النفسي والاقتصادي والأمني، كما لا يجوز أن يتم من قبل سلطة لا تملك دستوريًا الحق القانوني بفعل ذلك، بوصفها حكومة تسيير أعمال، لا تملك الصلاحية والسلطة اللازمة للقيام بغير أعمال تسيير شؤون المواطنين الملحة، وتسيير شؤون مؤسسات الدولة والاستجابات الطارئة للأحداث، وتوفير الأمن والحماية للمواطنين وأرزاقهم وحقوقهم.

الأخطر في هذا السياق أن هذه السجالات بشأن المناهج التعليمية تزامنت مع بث مقابلة تلفزيونية مع وزير العدل في الحكومة السورية الحالية وغطت على محتواها، عندما قال إننا سنطبق الشريعة الإسلامية، وطبعًا هو يقصد ذلك ضمن ما يتبع وزارته من مؤسسات، مستبقًا مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته، ومستبقًا ما قد يصدر عنه من إعلان دستوري ربما لا يأخذ بهذا القول، بل ومستبقًا تشكيل لجنة صياغة الدستور الدائم للبلاد، التي لم ترَ النور بعد، فقرر وارتأى أن يطبق "الشريعة الإسلامية" في المحاكمات والمحاكم، التي لا يزال الوزير يفترض مسبقًا أن تابعيتها ستبقى لوزارة العدل وليس لمجلس القضاء الأعلى، إعمالًا لمبدأ فصل السلطات.

حتى الاستمارة التي وزعت على القضاة العاملين والمنشقين أيضًا، ممن يرغبون بالعودة إلى عملهم ضمن الجسم القضائي وتضمنت الكثير من الأسئلة وطلب المعلومات، من بينها سؤال عما إذا كان القاضي يتقن تجويد القرآن الكريم، وسؤال عما يحفظه من آيات القرآن الكريم أيضًا، ولا أدري ما الصلة والعلاقة بين الحق في العودة للعمل والانتظام فيه وبين حفظ أو تلاوة القرآن.

المسألة في حقيقتها ليست تلك الهمروجة التي أثيرت حول تغيير بعض محتوى المناهج، بل أعتقد أن الأمر يتعلق بتكريس منهج لصيق بعقيدة القيادة الحالية وهويتها الفكرية التي اتخذتها نهجًا لإدارة الحكم والسلطة في إدلب قبل سيطرتها على عموم سوريا، وهذا شيء يبعث على القلق لدى معظم السوريين، فليس من مهام الدولة إدخال الناس جنة الآخرة، يكفي أن تعمل لتخلق لهم جنة يعيشون فيها في دنياهم، بينما يتكفل الله وحده بآخرتهم.

من المسلّم به أن تعزيز متانة النسيج الوطني بين مختلف مكونات أي دولة حديثة يقتضي بالضرورة الأخذ بمبدأ المواطنة، الذي يعطي حقوقًا متماثلة ومتساوية لجميع مواطني الدولة، ويرتّب عليهم جميعًا نفس الواجبات والالتزامات دون تمييز بينهم على أساس القومية أو الدين أو المذهب، وأعتقد أن كل السوريين متفقون على وجوب إعمال هذا المبدأ في التأسيس لجمهوريتهم الجديدة عندما جعلوه جزءًا أصيلًا من أهداف ثورتهم.

وإذا كان البعض يعتقد أن المواطنة هي على الضد من الدين أو من حق الفرد أو الجماعات بتعلم أحكام دينهم وممارسة شعائرهم الدينية، لأن هذا الحق مرتبط وجودًا وعدمًا بالقانون الوضعي، فأعتقد أن الأمر ملتبس عليهم أو أن فهمهم للأمر مشوب بقصور الاطلاع والمعرفة، وهناك ملايين السوريين الذين عاشوا خلال العقد الأخير في دول تطبق هذا المبدأ وتأخذ به في تشريعاتها، فهل تعرّض أحد منهم لانتهاك حقوقه الدينية فيها؟

والحقيقة أن المواطنة جزء من سلسلة وليست هي كل المسألة، فالمواطنة تقتضي تأكيد مبدأ سيادة القانون، الذي يعني امتثال جميع المواطنين، حاكمين أو محكومين، لمقتضيات وأحكام القانون بلا تمييز بينهم، والعمل وفق هذين المبدأين يقودنا بالضرورة للديمقراطية التي هي هدف أسمى لثورة السوريين ومسعاهم نحو الاستقرار والوفرة.

لذلك فإن أي قول أو فعل لا يكرس مبدأ المواطنة ويميز بين الناس في الحقوق والالتزامات ويحاول إبقاء التعامل مع الناس كرعايا لا مواطنين، ويصنف غير المسلمين كمغضوب عليهم وضالّين، يمثل اعتداء جديًا على حقوق السوريين في أن يكونوا مواطنين كاملي الأهلية والحقوق في دولة تحترم آدميتهم وتصون حقوقهم الإنسانية، وامتهانًا لما بذلوه للوصول إلى هذا الهدف.

إن أي رهان أو مسعى لتكريس منهج يؤسس لدولة دينية في سوريا لن يبدد انتصارنا على الاستبداد فحسب، بل سيقودنا جميعًا إلى هاوية لا قرار لها، لا سمح الله، فوحدها دولة القانون والمواطنة هي طوف العبور إلى ضفة السلامة الوطنية.

عنب بلدي
ملف العدد 672
الأحد 05 كانون الثاني 2025

إعداد:
حسن إبراهيم
جنى العيسى

أي "مؤتمر وطني" يريده السوريون؟

قائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع مع وفد من أعيان المنطقة الشرقية في سوريا – 26 كانون الأول 2024 (القيادة العامة)

أطل عام 2025 بحديث عن مؤتمر لحوار وطني مزمع عقده في سوريا، يشكل بوابة لرسم ملامح المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة توافقية، قبل انتخابات قد تكون بعد أربع سنوات، بعد أن طوى السوريون عام 2024 بسقوط نظام حكم آل الأسد، في حدث استثنائي لا تزال تداعياته حاضرة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وسط معلومات ضئيلة مقتضبة وتلميحات وتكهنات وتوقعات، لا تزال ماهية المؤتمر ضبابية في مناخ سوري يضم قوى عسكرية ومنظمات مجتمع مدني وخبراء مستقلين وأجسامًا وكتلًا سياسية وأحزابًا في الداخل والخارج.

يؤكد سياسيون وخبراء وقانونيون أهمية وجود مؤتمر لحوار وطني في المرحلة الحالية، ما يؤسس لأرضية حكم واضحة، لكن المخاوف موجودة نظرًا إلى غياب عدة نقاط في مقدمتها الشفافية، وعدم توفر المعلومات إلا من تسريبات هنا وهناك، ومخاوف من فرض أمر واقع على السوريين، وتفرد بالقرار، وخلق انتكاسة جديدة في حكم سوريا.

تستطلع عنب بلدي في هذا الملف آراء خبراء حول شكل المؤتمر الذي ينتظره السوريون وأهم ما سينتج عنه لضمان عدم إدخال البلاد في حالة من الفوضى على مختلف الصعد، أبرزها الدستورية والسياسية.

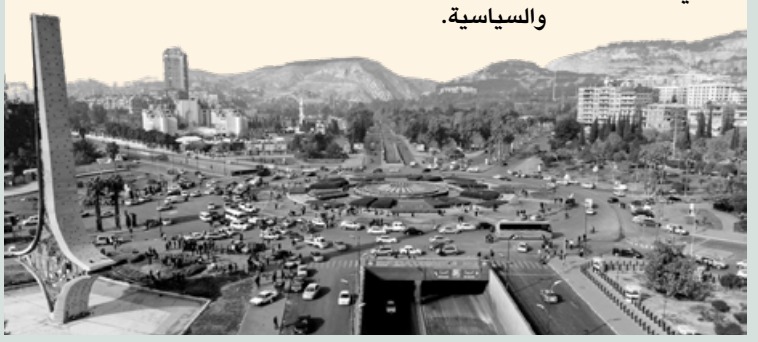

1200 شخصية..
حديث مبكر دون تحضير

سقط نظام حكم آل الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، وفر بشار الأسد إلى روسيا، وجرى تكليف محمد البشير رئيسًا لحكومة تسيير أعمال مؤقتة حتى آذار 2025، وأجرت الحكومة إلى جانب "القيادة العامة" متمثلة بأحمد الشرع تعيينات في مفاصل إدارية وخدمية وسياسية، وتتجه الأنظار نحو مؤتمر حوار وطني جامع

الحديث عن مؤتمر وطني اليوم، كانت نواته حوارًا وطنيًا لا مؤتمرًا وطنيًا، وبدأ بشكل غير رسمي، عبر الإعلامي موسى العمر، بعد لقائه قائد الإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، إذ ذكر اعتزامه إطلاق حوار وطني جامع من 1200 شخصية.

وقال العمر، إن الشخصيات من بياض البلد ورجالها ونسائها من مختلف المشارب والطوائف والأحزاب والقوميات والكفاءات العلمية والأكاديمية والعلماء ورجال الأعمال، ومن جميع المحافظات، ستجتمع لإقرار عدد من القرارات المصيرية التي تهم الشعب السوري، لتكون جسرًا للإدارة الجديدة لقيادة الدولة وخدمة الشعب.

من جهته، تحدث أحمد الشرع عن مؤتمر لحوار وطني، وقال إنه سيشهد مشاركة واسعة من أطياف المجتمع السوري مع طرح قضايا للتصويت مثل حل البرلمان والدستور.

وأضاف الشرع أن المؤتمر سيتضمن مجموعة قرارات سيشارك باتخاذها جميع الحاضرين، إذ سيجري ضمنه شرح كل المعطيات في القضية السورية، ثم سيترك القرار للمشاركين الذين سيصوتون على القضايا المهمة والحساسة التي ستؤسس للمرحلة الانتقالية.

شدد الشرع على أن "مؤتمر الحوار الوطني" سيكون جامعًا وشاملًا لعدد كبير من مكونات الشعب السوري، معتبرًا أن المحاصصة ستدمر سوريا، بينما إذا تم بناء الوطن على مبدأ التشاركية والكفاءات بالاستناد إلى قانون مؤسس بطريقة صحيحة، فالنتائج ستكون إيجابية، لافتًا إلى أن الإعلان عن حل "هيئة تحرير الشام" سيكون خلال المؤتمر.

وزير الخارجية في حكومة دمشق، أسعد الشيباني، اعتبر أن ما يجري هو بداية العمل على مؤتمر الحوار الوطني، لافتًا إلى وجود دعوات وفرق تعمل على التحضير للمؤتمر، وتتواصل مع جميع الأطراف.

ويعتقد الشيباني أن يومين لا يكفيان لمؤتمر من هذا النوع، معتبرًا أن الفكرة بحد ذاتها جديدة على الشعب السوري، وأنه من 100 سنة لم يحصل مثل هذا الحوار الشفاف والهادئ الذي يضم جميع شرائح المجتمع السوري، وفق تصريحات صحفية له .

مصدر في حكومة دمشق المؤقتة (غير مخوّل له بالتصريح) قال لعنب بلدي، إن الحديث عن المؤتمر الوطني مبكر جدًا، حرّكته وسائل إعلام دون مصادر دقيقة، بالاستناد إلى تصريحات أولية صدرت عن قائد الإدارة السورية، أحمد الشرع، ووزير الخارجية، أسعد الشيباني.

وأضاف أنه لا تتوفر معطيات حاليًا عن وجود مؤتمر وطني في سوريا، إذ يحتاج إلى تحضيرات طو يلة .

> يعد الحوار الوطني أداة تحظى بشعبية متزايدة لحل النزاعات والتحول السياسي في بلد ما، ويمكنه توسيع نطاق النقاش حول مسار بلد ما إلى ما هو أبعد من صناع القرار النخبويين المعتادين، ويعد أداة لكسر الجمود السياسي وتحويل الصراعات المعقدة، وفق معهد "السلام الأمريكي" (USIP).
>
> قبل أن يبدأ الحوار الوطني الحقيقي، يجب أن تضع مرحلة تحضيرية شاملة وشفافة وتشاورية الأساس والقرارات الأولية بشأن شكل وبنية الحوار، وخاصة من تتم دعوته للمشا ركة

حوارات وطنية منذ 200 عام

عُقدت الحوارات الوطنية طوال التاريخ الحديث وفي جميع أنحاء العالم، وتحت أسماء وسياقات مختلفة وفي قارات مختلفة على مدار الـ200 عام الماضية، ومن الأمثلة:

- وضع الدستور الأمريكي في عام 1787 كان بمثابة شكل من أشكال الحوار الوطني، لأنه شمل ممثلين عن جميع الدول في مفاوضات حول الاتجاه المستقبلي للبلاد.
- في بولندا أقيمت أولى جولات مفاوضات الحوار الوطني تحت مسمى "الطاولة المستديرة" (1988-1989).
- في بينين، سعى المؤتمر الوطني لعام 1990 إلى تخفيف الضغوط الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العميقة والتآكل الموازي للشرعية السياسية.
- – نظمت الجابون مؤتمر الحوار الوطني الخاص (1990)، تلتها جمهورية الكونغو برازافيل (1991)، وتوغو (1991)، ومالي (1991)، والنيجر (1991).
- على مدى السنوات الـ20 الماضية، استمرت الحوارات الوطنية في تيسير عمليات صنع السلام، والإصلاحات السياسية، أو عمليات وضع الدستور في جميع أنحاء العالم من الصومال (2000، 2002-2004)، وأفغانستان (2002، 2003-2004)، ونيبال (2008-2012)، إلى مصر (2011)، واليمن (2013-2014)، وتونس (2013-2014).

وتوصلت أغلب هذه الحوارات الوطنية إلى اتفاقيات، إلا أنه لم يتم تنفيذ سوى نصف هذه الاتفاقيات، وكثيرًا ما استخدمت النخب الوطنية الحوارات الوطنية أداة لكسب أو استعادة الشرعية السياسية، وهو ما حدّ من قدرتها على إحداث التغيير التحويلي.

قائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع مع قادة فصائل عسكرية في سوريا – 24 كانون الأول 2024 (القيادة العامة)

قائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع ووزير الخارجية السوري أسعد الشيباني خلال لقاء مع شخصيات من الجالية السورية في أمريكا – 27 كانون الأول 2024 (القيادة العامة)

سبعة مبادئ لنجاح الحوار

وفق معهد "السلام الأمريكي" (USIP)، لا يوجد نموذج واحد لحوار وطني يناسب جميع البلدان، لكن يفترض أن تكون للحوارات الوطنية احتمالات أعلى للنجاح، إذا تضمنت سبعة مبادئ وهي:

- الإدماج: ينبغي دعوة جميع مجموعات المصالح الرئيسة للمشاركة، بمن في ذلك النساء والشباب وغيرهما من المجموعات المستبعدة تقليديًا.
- الشفافية: يجب أن تتم هذه الاستعدادات بعناية وشفافية من قبل لجنة تحضيرية تضم جميع المجموعات الرئيسة المشاركة.
- المشاركة العامة: الحوار الذي يضم كل جماعات المصالح الرئيسة قد يفقد شرعيته إذا لم تُتح للجمهور فرص كافية للبقاء على اطلاع على الحوار والمشاركة فيه. وبعيدًا عن الموجودين في القاعة، ينبغي للحوار الوطني أن يشتمل أيضًا على آليات لإشراك السكان على نطاق أوسع، من خلال ربط عمليات الحوار المحلية بالحوار الوطني، فضلًا عن المشاورات العامة، والتواصل المنتظم، والتغطية الإعلامية.
- أجندة بعيدة المدى: يتطلب الحوار وجود أجندة تتناول الأسباب الجذرية للصراع، والسعي إلى التوصل لاتفاق بشأن القضايا الرئيسة التي تواجه البلاد، والتي قد تشمل أي عدد من الموضوعات المؤججة للصراع مثل الهوية الوطنية، ودور الدين في الحكومة، والحقوق السياسية، والحريات الأساسية، والإصلاح المؤسسي، وإجراءات الانتخابات، وبنية الحكومة.

كما ينبغي لأجندة الحوار الوطني أن توفر حوارًا موضوعيًا حول المظالم الرئيسة لجميع جماعات المصالح الرئيسة، لكن لا ينبغي أن تغرق في التفاصيل.

- جهة موثوقة: يعد وجود جهة موثوقة لعقد الحوار أمرًا بالغ الأهمية لضمان مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وتجنب تصورات التحيز. وقد تتخذ هذه الجهة شكل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أو منظمة أو ائتلاف من المنظمات. كما ينبغي أن تحظى الجهة المنظمة باحترام غالبية المواطنين، ولا ينبغي أن يكون لديها أي تطلعات أو أهداف سياسية من شأنها أن تشكل تضاربًا واضحًا في المصالح.
- قواعد إجراءات مناسبة وواضحة: لا بد للحوار الوطني أن يقام خارج المؤسسات الحكومية القائمة، لأن الحكومة القائمة والمؤسسات القائمة عاجزة عن حل القضايا الرئيسة المطروحة، إما لأنها لا تتمتع بالشرعية أو المصداقية، أو لأنها غير راغبة في تحدي الوضع الراهن. ويجب وضع مجموعة خاصة من الإجراءات والقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات، والتي لا بد أن تتسم بالشفافية وأن تكون مصممة بعناية لتلائم تكوين المجموعة وطبيعة القضايا المطروحة.
- خطة تنفيذ: يجب أن يتضمن الحوار خطة متفقًا عليها لضمان تنفيذ التوصيات الناتجة من خلال دستور أو قانون أو سياسة جديدة أو برامج أخرى، ولأن الحوارات الوطنية تجري في إطار عملية انتقالية أوسع نطاقًا، فإنها غالبًا ما ترتبط رسميًا أو غير رسمي بالعدالة الانتقالية، وصنع الدستور، والانتخابات.

وفي حال غياب خطة تنفيذ واضحة، فإن الحوار الوطني يخاطر باستهلاك قدر كبير من الوقت والموارد دون أن يسفر عن أي نتائج ملموسة.

مخاطر

الحوار الوطني يستحق الاهتمام باعتباره أداة قادرة على تيسير التحول السياسي السلمي، لكنه ليس الحل السحري. فحتى في أكثر الحالات نجاحًا، لا يشكل سوى خطوة واحدة على الطريق الطويل والشاق لبناء مجتمع سلمي، وفق معهد "السلام الأمريكي".

وتستهلك هذه العمليات موارد هائلة وطاقة سياسية، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى إهمال الحكومة لمسؤوليتها الأساسية في الحكم وتقديم الخدمات، كما قد تنحرف الحوارات الوطنية عن مسارها أو تنتج توصيات لا يتم تنفيذها أبدًا.

ورغم أهمية الحوار الوطني، هناك خطر يتمثل في إمكانية إساءة استخدام الحوارات الوطنية عمدًا، والتلاعب بها من قبل القادة الذين يسعون إلى تعزيز قبضتهم على السلطة.

واستُخدم مصطلح الحوار الوطني أيضًا للإشارة إلى العمليات التي تشكل نقيضًا للتحول السياسي والسلام، إذ استُخدمت هذه المصطلحات لتعطيل العمليات الديمقراطية وتأجيل الانتخابات، وتعزيز جهود النخب السياسية الرامية إلى الحفاظ على الوضع الراهن، وتخفيف مظالم المواطنين، دون أي نية حقيقية للتصرف إزاء المخاوف التي أعربوا عنها، وفق المعهد.

قائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع خلال اجتماع مع رجال الأعمال والصناعيين من مدينتي حلب وإدلب – 28 كانون الأول 2024 (القيادة العامة)

مكونات مرفوضة
تخبط في المعارضة

منذ سقوط النظام تعيش كيانات المعارضة الرسمية (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة و هيئة التفاوض السورية) حالة تخبط وفوضى واضحة، إذ لم يرحب قائد الإدارة السورية، أحمد الشرع، بشكل صريح بوجود هذه الكيانات في المؤتمر الوطني أو مستقبل سوريا، لأن مبررات خلق هذه الكيانات لم تعد موجودة اليوم.

فيما رحب الشرع بالأشخاص الذين يديرون هذه الكيانات كأفراد، الأمر الذي لم يرضِ هؤلاء المسؤولين بحسب ما يبدو لمَن يتابع تصريحاتهم الإعلامية، إذ لم يلتقِ أي من أعضاء "الائتلاف" بالشرع حتى الآن، على عكس القوات العسكرية التي كانت تحسب عليه أو تنافسه، والتي أعلنت جاهزيتها لحل نفسها للانضمام إلى الجيش السوري.

بالمقابل، ظهرت فئة قليلة من أعضاء "الائتلاف" السابقين تتفق مع غياب الحاجة لوجود كيانات معارضة بعد رحيل النظام، ما دفعها لتقديم استقالتها من "الائتلاف" دون أن يعلن أي من المستقيلين رغبته الحقيقية في العمل السياسي مستقبلًا بشكل فردي.

للحديث عن موقف "الائتلاف" ودوره في المؤتمر الوطني المرتقب، تواصلت عنب بلدي مع عدة شخصيات مسؤولة ومع مدير المكتب الإعلامي لـ"الائتلاف"، إلا إنها لم تلقَ أي رد حتى ساعة تحرير هذا الملف.

السياسي السوري يحيى مكتبي، وهو أحد المستقيلين من "الائتلاف"، قال لعنب بلدي، "إننا اليوم أمام مرحلة جديدة بعيدة كل البعد عن المرحلة السابقة التي كانت لها حيثيات وظروف مختلفة ومعقدة ومتشابكة".

اليوم بعد الانتهاء من نظام الأسد وفتح صفحات جديدة نحن أمام شكل مختلف، بحسب ما يرى مكتبي، إذ تحتاج المرحلة المقبلة إلى الدفع نحو تشكيل أحزاب سياسية تكون العمدة في انطلاق الحياة السياسية بشكلها الطبيعي وبالتالي التهيئة للانتخابات بناء على وجود تلك الأحزاب.

وأضاف السياسي يحيى مكتبي أن كل شخص من أعضاء "الائتلاف" له وجهة نظر خاصة به ودوافع عديدة، وبناء عليها تقدم بعضهم باستقالتهم، دون أن يؤكد أن هذه الاستقالات جاءت وفق رغبة بالمشاركة بالمستقبل السياسي كأفراد لا ككيانات.

> باعتقادي من المهم تسليط الضوء على أن انعقاد مؤتمر وطني بعد انتهاء الحرب له رمزية مهمة في عملية الانتقال السياسي وبناء سردية لهوية وطنية تعكس تطلعات الشعب السوري بمكوناته كافة.
>
> الدكتورة رهف الدغلي

أي مؤتمر يريده السوريون؟

كما في معظم الموضوعات التي تقرر مصير الشعوب، لا يتفق السوريون على اختلاف تخصصاتهم وخلفياتهم على شكل واحد للمؤتمر الوطني، فيما يتفق الخبراء على عدة معايير واجبة تضمن عدم إغراق البلاد في الفوضى.

ربما يجعل تعقيد الحالة السورية تحديد شكل وطبيعة المؤتمر أصعب، كما أن أولويات المخرجات تتصارع في ظل وجود ملفات ملحّة ينبغي البت فيها أهمها العدالة الانتقالية، والدستور، وتعيين الحكومة الانتقالية وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل غياب الأحزاب السياسية التمثيلية لمختلف مكونات الشعب.

> عندما تشارك هذه المؤسسات الناظمة في الدولة بالمؤتمر الوطني سيكون مؤتمرًا وطنيًا نوعيًا بسبب تنوع المشاركة بين أصول المجتمع المدني السوري.

باسم حتاحت
خبير استراتيجي وباحث في شؤون الحوكمة

بناء المؤسسات ثم المؤتمر

الخبير الاستراتيجي والباحث في شؤون الحوكمة الدكتور باسم حتاحت، قال لعنب بلدي، إن المهام المقبلة تقع على مسؤولية المؤسسات السورية، معتبرًا أن النظام السابق حوّل سوريا من دولة مؤسسات إلى دولة فروع مخابرات، ما يفرض الحاجة القصوى حاليًا للعمل على إعادة تأهيل هذه المؤسسات لتشارك بهذا المؤتمر الوطني الذي سيحمل مشروع سوريا المقبل.

وأوضح حتاحت أن المؤسسات المقصود إعادة تأهيلها حوكميًا، هي مؤسسات المجتمع المدني السوري الذي يتألف من نقابات واتحادات وهيئات ومنظمات رائدة قديمة قدم الدولة السورية.

لذلك المطلوب حاليًا من حكومة دمشق المؤقتة إعادة تأهيل المجتمع المدني، ثم الدفع للانخراط في بناء الدولة الحديثة التي ستبنى في إطار دولة المؤسسات، بحسب حتاحت.

ويرى حتاحت أن أهم ما سيكون ضمن المؤتمر ليس مخرجاته، بل الموضوعات التي سيناقشها، مقترحًا أن يبنى مشروع تجري مناقشته هو "مشروع الدولة السورية الحديثة" ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

يمثل القسم الأول من المشروع بناء البنية التحتية الإدارية للدولة، والقسم الثاني إعادة البنية التحتية لكوادر الدولة، ثم ثالثًا إعادة تفعيل برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الدولية والمجتمع المدني والسياسي، وغيرها من القضايا.

غموض.. مشهد معقد

أستاذة العلوم السياسية في جامعة "لانكستر"، الدكتورة رهف الدغلي، تعتقد أن من المهم بداية شرح غاية هذا المؤتمر المنعقد بشكل واضح، وهل سيكون للحوار على شكل الدولة المستقبلي أو لوضع الخطوات والرؤية للتمثيل الحالي في حكومة تصريف الأعمال أم لمناقشة خطوات الانتقال لحكومة انتقالية بعد انتهاء مدة الثلاثة أشهر لحكومة تصريف الأعمال.

وقالت الدغلي، في حديث إلى عنب بلدي، إنه لا بد من وجود إيضاح أو تواصل شفاف لفهم ما هي الغاية المرجوة من هذا المؤتمر.

وترى الدغلي أن المؤتمر الذي تجري المحادثات بشأن انعقاده قد لا يجيب عن جميع هذه الأسئلة، ولا يمكن أن يكون كذلك لتعقيدات المشهد السياسي والإقليمي.

وتعتقد الدغلي أنه لا يمكن عقد مؤتمر وطني والمشهد العسكري لا يزال غير منضبط في ظل دعوات لحل الفصائل والدمج، فخطوات هذه الفصائل ليست واضحة في حل نفسها وقبولها بتسليم السلاح، وهذا الكلام ينطبق على السلاح الموجود في السويداء والجنوب السوري وشمال شرقي سوريا، وليس فقط فصائل "الجيش الوطني" المدعومة تركيًا.

من المهم أن نكون دقيقين في تطلعاتنا لهذا المؤتمر ومسمياته، لذلك من الأفضل أن يطلق عليه اسم مؤتمر تحضيري، ومن الواجب أن يتضمن انتخاب لجنة تحضيرية تكون مسؤولة عن الدعوات لمؤتمر وطني بعد فترة تقارب ثلاثة أشهر، إذ من الخطأ تسمية المؤتمر المزمع عقده بأنه وطني، إذ يجب أن يسبقه تمهيد جيد وغايات واضحة قبل عقده، وهذه العناصر كلها غير موجودة، وفق الدكتورة رهف الدغلي.

> في الحالة السورية اليوم هناك مكسبان، الأول قدرتنا على منع التدخل الدولي، والثاني القدرة على القيام بعملية انتقالية سورية بحتة بملكية وإدارة سورية، لذا لا يجب تغييب أي طرف سياسي موجود على الأرض ولديه أثر عن هذا المؤتمر.

داني البعاج
دبلوماسي سوري سابق

ممثل لكل جهة

الدبلوماسي السابق وكبير الزملاء في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، داني البعاج، قال إن تحديد ما يجب أن يخرج عن هذا المؤتمر من مقررات يفرض قضية الدعوات والأشخاص التي يجب أن تكون حاضرة فيه.

وأوضح البعاج، في حديث إلى عنب بلدي، أنه في حال كان هدف المؤتمر إطلاق أو إدارة المرحلة الانتقالية يفترض حضور ممثلين عن التكنوقراط بالإضافة إلى ممثلين عن جميع القوى السياسية والمجتمعية السورية التي تستطيع أن تكون حاملًا اجتماعيًا وسياسيًا لهذه المرحلة الانتقالية.

بينما في حال كان المؤتمر هدفه جمع السوريين بهدف حضور الجميع فقط، قد لا ينبثق عنه أي نتائج تذكر، وبحسب تجارب سابقة مثل أفغانستان مثلًا، قد تتمخض عن مثل هذا النوع من المؤتمرات لجان تنفيذية تدير العملية الانتقالية وصياغة الدستور وغيرها من القضايا، بحسب البعاج.

وأضاف الدبلوماسي أن من الأجدى وللتوصل إلى نتائج حقيقية أن يكون المؤتمر مصغرًا بتمثيل حقيقي للقوى المجتمعية والسياسية والأحزاب الناشئة، على أن يكون لكل جهة ممثل واحد فقط، وبالتالي يتراوح عدد الحضور في المؤتمر بين 150 و200 شخص، منهم كفاءات تكنوقراط مشهود لها بتاريخ طويل في الإطار الدستوري أو السياسي أو الإداري.

ويتفق البعاج على ضرورة أن يوجد ضمن المؤتمر تمثيل واسع للمرأة، فعلى الأقل يجب أن تكون ثلث الحاضرات من النساء.

ما نذهب إليه في الواقع هو مؤتمر واسع جدًا، بحسب ما يجري تناقله عبر وسائل الإعلام، وهذا يعني أن المؤتمر سيعقد ومنه ستنبثق لجان تنفيذية، ولجان مصغرة، ولجان صياغة تشرح كيف ستكون الأمور خلال الفترة الانتقالية، بحسب البعاج.

> سيبقى موضوع المؤتمر الوطني المقرر عقده محل نقد مستمر، لأنه توجد أطر نظامية لتشكيل حوار كهذا، لا يبدو أنها موجودة اليوم، على رأسها يفترض وجود لجنة تأسيسية تقوم بوضع معايير حضور هذا الحوار وغيره.

معن طلاع
باحث سياسي

أربعة مخرجات واجبة

من جهته، يرى الباحث السياسي ومدير الأبحاث في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، معن طلاع، أنه يجب النظر إلى المؤتمر الوطني المرتقب ليس فقط كاستحقاق سياسي، بل هو استحقاق سياسي قانوني دستوري وهو أيضًا أمني، لأن تبعات وتداعيات الفراغ أو عدم وجود التأطير الدستوري لسوريا الجديدة خطيرة. لذا يعد هذا المؤتمر حاجة وطنية وعلى سلم أجندة المرحلة المقبلة.

وأكد طلاع في حديث إلى عنب بلدي، أن الدعوة إلى هذا المؤتمر ضرورة لتأطير هذه القضايا والحفاظ على وحدة الأراضي السورية واتخاذ إجراءات أكثر حزمًا في قضية الضبط الأمني للبلاد.

من حيث المعايير الفنية للدعوات، يجب أن يكون المؤتمر معبرًا عن النسيج الاجتماعي السوري، وهنا يوجد معياران لذلك، الأول المعيار الجغرافي والإثني، والثاني معيار الهيئات والتشكيلات السياسية المعبرة عن هذه المناطق.

ويرى معن طلاع أن وضوح أجندة المؤتمر لن يفرز تغييرات كبيرة، لكن يمكن اعتبار ذلك نقطة بداية في مسيرة نقاش مستمرة وتحتاج إلى توفر بيئة ليكون نقاشًا سليمًا وصحيًا.

يجب أن تخرج عن هذا المؤتمر وفق ما يرى طلاع أربع قضايا رئيسة، أولاها تعديلات دستورية أو إعلان دستوري مؤقت، يمنح السلطة القائمة بعض الصلاحيات الدستورية التي تؤطر الملفات القانونية والقضائية.

كما يمكن إعلان حل حزب "البعث" باعتباره الجهة الأكثر تسلطًا في الدولة وفك ارتباطها عنه، كما يمكن أن يدعو المؤتمر إلى لجان تأسيسية تناقش فيها قضايا عدة على رأسها البرنامج الوطني للمحاسبة والعدالة الانتقالية وسلسلة الإصلاح القانوني فيما يتعلق بقانون الأحزاب والانتخابات.

ويفترض أن تجري في المؤتمر الدعوة لاستمرار النقاش في وضع آليات ومعايير عمل الحكومة الانتقالية التي ستبدأ عملها بعد آذار 2025 وفق المعلن عنه.

بنية تحتية غير مجهزة

محمد العبدالله
مدير "المركز السوري للعدالة والمساءلة"

لا شك أن الحوار الوطني ضرورة وخطوة ثانية، لكن المعطيات الحالية في سوريا لا تشكل بداية جيدة له، ويمكن وصف ما يحصل بأنه نكوص أو ارتداد أو تراجع سياسي، ولا توجد أي خارطة سياسية واضحة.

يوجد احتكار للتمثيل السياسي من قبل شخصيات "هيئة تحرير الشام"، التي تصر على دعوة الشخصيات الوطنية إلى مؤتمر الحوار كأفراد، وليس ككتل سياسية أو حزبية أو قوى مجتمع مدني، وبذلك تسلب قوى حقيقية وطنية من المشاركة على شكل كتل سياسية، وبالتالي تجردها من وزنها وزخمها.

الاستمرار على هذه الحالة سيحول دون السماح للكتل السياسية بالدخول والمشاركة ككيانات، ويجعل قسمًا كبيرًا من الشعب السوري يتحصن خلف طوائفه وأجسامه الدينية ومجتمعاته العشائرية، ويحتمي بصيغ ما قبل الدولة.

نحن أمام استحقاق وطني كبير لا يمكن تنفيذه بهذه الطريقة، ولا يمكن فرضه على السوريين، المؤتمر ليس فقط لشرعنة التحول الديمقراطي السوري، فالتحول حصل ونظام الأسد سقط، لكن يبدو أنه شرعنة لسيطرة "تحرير الشام" على السلطة اليوم، ومحاولة لفرض سلطة أمر واقع في سوريا.

المرحلة الحالية أصعب مما مضى، ولا بد من الشفافية، وتعيين أسماء بالعلن سواء للجنة التحضيرية، وغيرها من الهيئات والتعيينات السياسية، فهناك قسم كبير ممن عينهم أحمد الشرع غير ملتزمين بالديمقراطية، ونحن أمام استحقاق وطني تنعدم فيه الشفافية، ولا معلومات فيه، في محاولة لفرض شيء ما على السوريين.

حاليًا، توجد عدة مشكلات، منها أن "تحرير الشام" بدأت بإقرار نقاط سيادية أكبر من دور حكومة انتقالية، دون العودة للشارع السوري، وتحاول استخدام مؤتمر الحوار الوطني لتفرض على الشعب السوري نوعًا من التفويض لها.

فكرة جمع ألف شخص في قاعة ليومين دون تحضير وإعداد أوراق وأفكار مسبقًا وطرحها ومناقشتها هي فوضى، وفي حال كان المؤتمر وطنيًا، ما إمكانية إشراك عدة أطياف ومكونات منها حزب "التحرير" الذي هو على خلاف مع "هيئة تحرير الشام"؟ وماذا عن مكونات من الطائفة العلوية التي تعرضت لبعض الانتهاكات مؤخرًا؟

جسور وأموال مخصصة لمساعدة السوريين بعد سقوط الأسد

الجسر الجوي القطري:

7 طائرات وصلت

أعلنت قطر عن تسيير جسر جوي في 10 من كانون الأول 2024

حملت مواد غذائية وطبية وسيارات إسعاف

الجسر الجوي السعودي:

5 طائرات وصلت

أطلقته السعودية في 1 من كانون الثاني 2025

حملت مواد غذائية وإيوائية وطبية

وصلت أيضًا مساعدات عبر طائرات أو قوافل برية من دول الكويت ومصر والأردن

مساعدات غربية:

500 طن دقيق قمح قدمتها أوكرانيا

63 مليون دولار خصصتها بريطانيا موزعة على:

12.6 مليون للسوريين في لبنان
12.6 مليون للسوريين في الأردن
37 مليونًا للسوريين في الداخل

60 مليون يورو خصصتها ألمانيا موزعة على:

25 مليونًا لمشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
6 ملايين لدعم منظمة تدير مدارس تحوي 3000 طفل وشاب
19 مليونًا لتمويل برامج توظيف قصيرة الأمد للنازحين
7 ملايين لدعم منظمات سورية غير حكومية
3 ملايين لصندوق خاص تابع للأمم المتحدة يدعم منظمات نسائية

عبر شبكة منظمة

فلول الأسد يتسلحون بالتضليل الإعلامي لنشر الفتنة

عنب بلدي – هاني كرزي

انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية الكثير من الفيديوهات المضللة التي تسببت في انتشار الفوضى والفلتان الأمني في عدة مناطق سورية، ولا سيما في الساحل السوري، حيث استغلت فلول نظام الأسد السابق، التضليل الإعلامي كسلاح لنشر الفتنة، وخلخلة الوضع الأمني بعد إسقاط النظام.

الفوضى اشتعلت بشكل كبير على خلفية انتشار مقطع فيديو، في 25 من كانون الأول 2024، زعم ناشروه أنه صُوّر حديثًا، وبأن مسلحين دخلوا إلى مقام "أبو عبد الله حسين الخصيبي" الذي يحمل رمزية كبيرة لأتباع الطائفة العلوية، وقاموا بحرق المقام وقتل الأشخاص الذين يحرسونه.

الفيديو انتشر خلال فترة وجيزة على نطاق واسع، ليتسبب بخروج مظاهرات في مدن اللاذقية وطرطوس وحمص وجبلة والقرداحة، اعتراضًا على مزاعم الاعتداء على مقام الشيخ "الخصيبي" في حلب.

وحمل المتظاهرون رايات ورددوا شعارات طائفية، ما تسبب بفوضى وقلق من صدامات على خلفية تحريض طائفي، تحاول السلطة الجديدة تجنبه، وفق خطاباتها المعلنة.

منصة "تأكد" المتخصصة بالتحقق من صحة الأخبار، حاولت التحري عن صحة الفيديو، حيث تبين أنه صحيح لكنه قديم وجرى تصويره مطلع كانون الأول 2024، خلال المعارك التي كانت جارية في مدينة حلب .

وذكرت منصة "تأكد" نقلًا عن مصادر محلية في حلب، أن المقام يقع في منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها إلا بموجب تصريح من "القيادة العامة"، التي اتخذت من عدة مبانٍ محيطة مقار أمنية وعسكرية لها، مثل "ثكنة هنانو" التي يفصلها عن حرم المقام جدار واحد فقط.

وأكدت المصادر أن عناصر "إدارة العمليات العسكرية" يوجدون داخل المقام وتعهدوا بمحاسبة المعتدين، وأوضحوا أن القتلى الذين ظهروا في التسجيل يتبعون لقوات النظام، التي كانت تشتبك مع فصائل المعارضة من داخل المقام، وأنهم ليسوا حراس المقام كما قيل على منصات التواصل الاجتماعي.

دوافع لنشر الفتنة

الفيديوهات المضللة لم تقتصر على فيديو حرق المقام في حلب، بل انتشرت كذلك كثير من المقاطع الأخرى التي تزعم القيام بقتل أشخاص من الطائفة العلوية، لكن تبين أنها فيديوهات قديمة مأخوذة من إصدارات تنظيم "الدولة الإسلامية".

كما انتشر مقطع فيديو يزعم متداولوه أنه يوثّق تجمعًا لمدنيين من الطائفة العلوية تمهيدًا لقتلهم، لكن تبيّن بعد التحقق أن الفيديو يعود لجنود سوريين متجمعين على الحدود العراقية استعدادًا لعودتهم الى سوريا.

وقالت منصة "تأكد"، إن أحد الموظفين في شركة "ميتا" (مالكة "فيس بوك") أخبرها أن إحدى الصفحات التي نشرت فيديو حرق المقام بحلب، تم إنشاؤها من قبل حساب يدعى "رعد الأسد"، والذي يظهر عبر معلومات الـ"IP" أنه نشط في دمشق.

كما تبيّن أن هذا الحساب مرتبط بشبكة كبيرة تدير صفحات أخرى تعمل على نشر الفيديوهات بشكل مضلل وبأهداف واضحة.

ويرى الكاتب السوري حافظ قرقوط، أن إيران وعملاءها من "حزب الله" اللبناني، قد يكونون وراء تلك الفيديوهات الجديدة بغية زعزعة الاستقرار في سوريا، فمنذ بداية الثورة السورية قدمت طهران مساعدات للنظام في كيفية مراقبة الهواتف والإنترنت، وقدمت فريقًا تقنيًا لبث الإشاعات والتحريض الطائفي بما يخدم مصالحها.

وأضاف قرقوط لعنب بلدي، أن فلول النظام السابق لديهم خبرات كذلك في التضليل الإعلامي، وبالتالي فإن من مصلحتهم خلق فتنة وحرب طائفية، لكي يصبحوا بعيدين عن المحاسبة أو إفشال قيام دولة يمكن أن تحاكمهم، خاصة من شارك في القتل والتعذيب والفساد وتجارة المخدرات.

كان وزير الخارجية في حكومة دمشق المؤقتة، أسعد حسن الشيباني، حذر إيران من نشر الفوضى في سوريا، وحملها مسؤولية تداعيات تصريحاتها بشأن سوريا.

يأتي ذلك بعد تصريحات لوزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، قال فيها إنه لا يمكن الحكم على التطورات في سوريا، إذ إن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في مستقبل البلاد، وإنه ستكون هناك العديد من التطورات، و"من المبكر إصدار حكم بهذا الخصوص".

وحذرت جامعة الدول العربية، في 28 من كانون الأول 2024، من "إشعال فتنة" في سوريا، وقالت إنها "تتابع بقلق الأحداث التي تشهدها عدة مدن ومناطق سورية بهدف إشعال فتيل فتنة في البلاد".

وأعربت عن ثقتها في تمكن أبناء الشعب السوري بكل مكوناته وقياداته، ومن خلال التحلي بالحكمة، من الحفاظ على السلم الأهلي واللحمة الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة، بحيث تخرج سوريا من هذه المحنة الطويلة أقوى مما كانت، وتستعيد دورها الفاعل في محيطها العربي والإقليمي والدولي.

استخدمت لتثبيت نظام الأسدين

النقابات تتحرر من قبضة "البعث"

عنب بلدي – موفق الخوجة

يتطلع الصيدلاني ضياء الدين الزامل (53 عامًا) إلى الإسهام في بناء ما أسماها "سوريا الحديثة" بعد إعادة قيده إلى نقابة الصيادلة في حلب، من خلال العمل بموقعه كصيدلاني.

وتعني العودة إلى النقابة للزامل الكثير، إذ يعتبرها علامة لتعافي سوريا، وتحولها إلى وطن "حقيقي" يحتضن أبناءه بدلًا من أن يطردهم.

ويعتبر الدكتور قتيبة سيد عيسى (58 عامًا) عودته إلى نقابة الصيادلة نصرًا على الصعيد الشخصي، وعلى الصعيد المهني، وتهيئ له العودة إلى مزاولة مهنته التي أحبها في سوريا.

المحامي عبد الرزاق الرزوق، يعتقد أن عودة المحامين المفصولين إلى نقابة المحاماة، هي رد اعتبار لكل المحامين الذين ضحوا في سبيل نصرة قضية الشعب "المحقة".

ويسعى الرزوق إلى استعادة الحقوق "المسلوبة" من النظام السابق ومجلس نقابته، وإلى متابعة حياته المهنية في سوريا.

وبعد سقوط النظام السوري، في 8 من كانون الأول 2024، تغير المشهد السياسي كليًا في البلاد، مع بقاء بعض الكوادر الإدارية على رأس عملها، إلا أن العمل النقابي شهد تغيرًا في معظم كياناته، التي كانت محسوبة على حزب "البعث".

وأصدرت عدة نقابات مهنية في سوريا قرارات تقضي بإعادة قيد المفصولين لأسباب أمنية، ومنها نقابة الأطباء والمحامين والمهندسين والفنانين وغيرها.

أسباب سياسية

فصلت نقابة الصيادلة في حلب الصيدلاني الزامل تحت غطاء قانوني، بزعم صدور أحكام بحقه من محكمة "الإرهاب"، إلا أن السبب الحقيقي كان مشاركته بالثورة السورية، بحسب ما أوضحه لعنب بلدي.

كما اكتشف النظام السابق تأسيس الزامل فريقًا سريًا لعلاج المصابين جراء قمع نظام الأسد للمظاهرات المناهضة له، منذ 2011.

"في ثقافة نظام الأسد، يجب على كل جريح أن ينزف حتى الموت، ليكون عبرة لغيره، وليردع الشعب عن مواصلة طريق الثورة"، كما قال الزامل لعنب بلدي، موضحًا أن النظام السابق تعمد التضييق على الكوادر الطبية التي كانت تسعى لعلاج المصابين من المتظاهرين، عبر إخضاع النقابات لإملاءاته، وإيقاف قيودهم.

القرار نفسه طُبّق على الدكتور عيسى الذي فصلته نقابة الصيادلة المركزية على خلفية مشاركته بالثورة السورية، وانضمامه كناشط سياسي لتجمع يضم مجموعة من أعضاء النقابات السورية.

ويضم التجمع نحو 150 إلى 200 عضو، ضمن نقابات متعددة في سوريا، منهم أطباء ومهندسون ومحامون، بحسب ما أوضحه عيسى.

وقال الدكتور عيسى في حديثه لعنب بلدي، إن النظام السوري السابق كان يتخوف من انضمام المثقفين إلى الثورة السورية، إذ كان يصورها على أنها مجموعة من الإرهابيين والجهلة.

وبحسب المحامي الرزوق، كل محام شارك بالثورة ضد نظام الأسد، أزيلَ اسمه من قائمة النقابة، ولأسباب مختلفة .

وتعود أسباب "الشطب" (إزالة القيد) من النقابة، بحسب الرزوق، إلى أحكام أمنية بحق المحامين، أو لخروجهم من البلاد، أو بسبب عدم تثبيت وجودهم على رأس عملهم أو لعدم سداد الرسوم.

ورقة ضغط

قرارات الفصل أثرت على النقابيين في حياتهم المهنية، فبعدما اضطر عيسى للخروج إلى تركيا، ومحاولة تعديل شهادته، طُلب منه إحضار أوراق من نقابة الصيادلة، وحاول عن طريق معارفه وأصدقائه الحصول على هذه الأوراق، إلا أن النقابة رفضت منحه الوثائق، بحجة أنه مفصول.

ولهذا السبب، لم يستطع عيسى مزاولة مهنته، واضطر لتغييرها والدخول في العمل الإنساني والإغاثي، بعد خروجه من سوريا وانتقاله إلى تركيا.

وأوضح المحامي الرزوق، أن فصل المحامين من النقابات أثر على جانبين، أولها المادي، فقد حرم من حقوقه النقابية والمادية، كذلك أثر على الجانب المعنوي.

ويفترض بالنقابات المهنية أن تكون كيانات منفصلة عن سلطة الدولة، إلا أنها في سوريا كانت تخضع لقرارات حزب "البعث" الحاكم وتستخدم للضغط على معارضي النظام السابق.

وفي آخر التعيينات النقابية التي جرت بضغط من حزب "البعث"، قبل سقوط النظام، عينت نقابة المحامين في سوريا حيدر فرداوي نقيبًا للمحامين، في تشرين الثاني 2024، ما أثار جدلًا حول آلية التعيين

النقابة قالت إن تعيين فرداوي جرى باعتباره أقدم الفائزين، إلا أن موقع "صوت العاصمة" المحلي قال إن تعيينه جاء بضغط أمني بعد فوز منافسه أسامة أبو الفضل.

وفي آب 2024، أصدرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" تقريرًا اتهمت فيه النظام السابق باستخدام حزب "البعث" كأداة للسيطرة على النقابات المهنية في سوريا.

التقرير جاء على خلفية إعفاء نقيب المهندسين الزراعيين في سوريا، وتعيين بديل عنه، في تموز 2024، وهو ما اعتبرته "الشبكة السورية" خرقًا للقانون الناظم للمهنة.

عناصر من إدارة العمليات العسكرية أثناء عملية مداهمة المنزل لفلول النظام المخلوع في حمص – 2 كانون الثاني 2024 (AFP)

تحرك لمكافحة التضليل

عقب تزايد انتشار الفيديوهات والمعلومات المضللة خلال الأيام الماضية، والتي أسهمت في خلق نوع من الفوضى، خاصة في مناطق الساحل السوري، بدأت التحركات تتسارع للوقوف في وجه التضليل الإعلامي.

ولضمان الحصول على المعلومات والفيديوهات والصور من مصادر موثوقة منعًا للتضليل الإعلامي، نشرت الوكالة السورية للأنباء (سانا) روابط المعرفات الرسمية الخاصة بجميع الوزارات ومجالس المحافظات التابعة لحكومة دمشق المؤقتة.

كما أصدرت وزارة الإعلام بيانًا، قالت فيه إنه يُمنع منعًا باتًا تداول أي محتوى إعلامي أو نشره، أو محتوى خبري ذي طابع طائفي، يهدف إلى بث الفرقة والتمييز بين مكونات الشعب السوري، مع التشديد على أن أي مخالفة لأحكام هذا القرار ستُعرّض أصحابها للمحاسبة القانونية.

في السياق ذاته، أصدرت منصة "تأكد" بيانًا، قالت فيه إنها تواصلت مع شركة "ميتا" من أجل مطالبتها بحذف الفيديوهات المضللة التي أثارت الفتنة في الساحل السوري خلال الأيام الماضية، حيث نصحهم موظف لديها بضرورة إبلاغ وزارة الخارجية في حكومة دمشق المؤقتة لمراسلة مقر شركة "ميتا" في الإمارات، ومطالبتهم بإغلاق تلك الصفحات.

وقال مدير منصة "تأكد"، أحمد بريمو، لعنب بلدي، إنه بعد إصدار البيان تواصل مصدر دبلوماسي من وزارة الخارجية السورية مع منصة "تأكد"، وأبلغ القائمين عليها بأنه سيتم إصدار بيان والتواصل بشكل رسمي مع "ميتا" من أجل إغلاق الصفحات المضللة.

وأشار بريمو إلى أن مدير السياسات العامة لشركة "ميتا" في منطقة بلاد الشام، أرسل لهم وسائل تواصل مباشرة معه، من أجل الإبلاغ بشكل مباشر عن أي صفحات وفيديوهات مضللة، مضيفًا، "عقب التواصل المباشر مع (ميتا) بدأنا نلمس تحركًا مباشرًا من الشركة عبر حذف أي فيديوهات أو منشورات تحرض على العنف، بناء على بلاغات نقدمها بشكل دوري".

لكن بريمو قال، إن حذف فيديوهات مضللة من قبل إدارة "فيس بوك" غير كاف، بسبب عدم إغلاق تلك الصفحات، كما أن الأمر بحاجة لتفكيك شبكة واسعة تعمل على نشر الفتنة من خلال تكثيفها المحتوى المضلل والشائعات والمنشورات الطائفية.

الوعي سلاح مواجهة الفتنة

تمتلك بعض المنصات والمؤسسات الإعلامية قناة تواصل مباشرة مع موظفين في شركة "ميتا" ضمن برنامج الشركاء الموثوقين، حيث يمكن من خلال هذه القناة تقديم بلاغات عن المحتوى المضلل أو الذي يحض على الكراهية والعنف بشكل مباشر إلى "ميتا".

أما المستخدم العادي، حين يبلغ شركة "ميتا" عن محتوى مضلل أو عنيف أو فيه تشويه سمعة، فإن البلاغ يمر بعدة مراحل وبرمجيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ووفق معايير معينة تعمل على تقييم خطورة تلك البلاغات، قبل أن تصل إلى موظفي "ميتا"، وبالتالي فإن الأمر يستغرق وقتًا قبل التعامل معه.

ويرى أحمد بريمو أن هناك حملات على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل صحفيين وناشطين، تدعو للتبليغ عن تلك الصفحات، وهذا الشيء مهم جدًا، لأن "فيس بوك" أو "ميتا" عندما تتلقى عددًا كبيرًا من البلاغات على صفحات تحرّض على العنف والطائفية، فإنه سيكون هناك تحرك أسرع من قبلها لحذف تلك الفيديوهات أو ربما إغلاق الصفحات المضللة.

وشدد بريمو على أهمية الوعي لدى مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، عبر قيامهم بالتحري عن مصدر أي معلومة وتحليلها بعقلانية، والتأكد هل المصدر معروف ويتحلى بالمصداقية والنزاهة، أي أن تكون تلك الصفحة معروفة بأنها لا تنشر في العادة معلومات مضللة أو أخبار كاذبة.

وأكد بريمو أن إعلان حكومة دمشق المؤقتة عن المعرفات الرسمية التابعة لها، خطوة مهمة جدًا تم اتخاذها في الوقت المناسب، وتسهم في مساعدة المستخدمين على الحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، مطالبًا الحكومة بأهمية التعامل السريع مع أي تجاوزات فردية وإصدار بيانات متابعة رسمية، وفتح الأبواب المغلقة أمام الصحفيين لتوثيق الأحداث بحرية.

من جهته، نصح الأستاذ الجامعي محمد الأحمد، أحد مؤسسي تجمع الساحل، في حديثه لعنب بلدي، جميع السوريين بالتهدئة وتوخي روح الوحدة الوطنية، قائلًا، "أعرف حجم الانتهاكات التي ارتكبها الأسد بحق الشعب السوري، لكن علينا التصرف بمنطق الدولة التي تريد أن تبني استقرارًا وطنيًا لخير الجميع".

السويداء تجربة ناجحة

اتبع النظام السوري السابق سياسة "التضليل الإعلامي"، خاصة بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011 وارتفاع حدة الاحتجاجات، حين أنشأ جيوشًا إلكترونية لدعمه إعلاميًا والمبالغة في تمجيده، واستهداف مواقع معارضة له، واختراقها وإسكات ناشطي الداخل.

أبرز هذه الصفحات كانت "الجيش السوري الإلكتروني"، وهي مجموعة افتراضية استهدفت بعملياتها المواقع المعارضة للنظام السابق، ونُسب إليها اختراق موقع تابع لمشاة البحرية الأمريكية عام 2013.

ويرى حافظ قرطوط أن للمجتمع المحلي المدني دورًا كبيرًا في التوعية والتصدي للتحريض الطائفي، وذلك عبر وجهاء الساحل وبقية المدن، بحيث يستنفرون بكل طاقاتهم لأجل سد كل الثغرات الممكنة، "لكي نثبت للعالم أننا قادرون على خلق بيئة ملائمة والسيطرة على أي بؤرة قد تخلق إشكالًا طائفيًا".

ولفت قرقوط إلى أن للنظام السابق تجارب كثيرة في محاولة خلف الفتنة، والسويداء خير مثال على ذلك، حيث حاول النظام خلق فتنة بين الدروز والسنة، وبين الدروز والعشائر، وبين السويداء ودرعا، وسخّر أجهزته المخابراتية واستعان بشخصيات معينة، منها وئام وهاب وطلال أرسلان وسمير قنطار لنشر التحريض الطائفي.

وشدد قرقوط على أن النظام فشل في نشر الفتنة في السويداء، بسبب دور وجهاء المناطق والوعي لدى أهلها، لذلك يجب على باقي مناطق سوريا اليوم أن يتعلموا من تجربة السويداء في مواجهة الحالة الطائفية التي غذاها النظام لسنوات قبل انتصار الثورة، عبر الادعاء أن هناك متطرفين يريدون أن يحكموا سوريا وينكلوا بالأقليات، لكن الواقع على الأرض أثبت "كذب" بشار الأسد المخلوع.

وقالت "الشبكة السورية" في تقريرها، إن قرار تغيير نقيب المهندسين الزراعيين، يأتي في سياق تعزيز مركزية اتخاذ القرارات وحصرها في يد حزب "البعث"، ويشكّل امتدادًا لسياسة الحزب في السيطرة على أي حراك سياسي أو عمل مدني أو نقابي أو اجتماعي.

وأضافت الشبكة الحقوقية، أن البعث عمل على "شرعنة" سيطرته المطلقة على الدولة والمجتمع عبر المادة الثامنة من دستور 1973.

وذكرت المنظمة الحقوقية، أن نظام الأسد الأب حلّ النقابات واعتقل أعضاءها، واستبدل مجالسها بأخرى جديدة تابعة للسلطة ومرتبطة بالأجهزة الأمنية.

وفي عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد، ومع الحراك المناهض الذي بدأ عام 2011، عمد النظام إلى إعادة تقييم أدوار المؤسسات المجتمعية لدمجها في شبكاته المساهمة في قمع الحراك.

وأصدر أوامر للاتحادات والنقابات المهنية بإقصاء أعضائها المشاركين في الاحتجاجات، وفق ما ذكرته المنظمة الحقوقية.

وبحسب "الشبكة"، رفعت التقارير الأمنية بحق المشاركين في الثورة، تمهيدًا لملاحقتهم وفصلهم وحرمانهم من حقوقهم المالية.

وبالرغم من إلغاء النظام السوري المادة الثامنة من دستور 1973، فإن حزب "البعث" ظل يمارس نفس الصلاحيات والامتيازات والدور "الاستعلائي والوصائي" على الدولة والمجتمع السوري، وفق توصيف "الشبكة".

نقابات الثورة

الباحث المساعد في مركز "عمران للدراسات" محمد السكري قال في ورقة بحثية، إن فترة حكم نظامي الأسد (الأب والابن) اتسمت بصدام مستمر مع البنى النقابية، كما استطاعا استئصال معظم البنى المدنية ومنها النقابية.

وأضاف السكري أنه مع انعدام الحياة السياسية في سوريا، يصعب ممارسة أي عمل نقابي في ظل غياب فضاء حر ونزيه، معتبرًا أن ذلك من الدوافع الأساسية للقيام بانتفاضة، جراء الاحتقان الكبير.

وبعد اندلاع الثورة عام 2011، حاول النقابيون العودة إلى المشهد النقابي من خلال الثورة نفسها، على أمل استعادة دورهم، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، نتيجة تطويع النظام لهذه النقابات التي باتت إحدى أهم الأذرع الأمنية، وفق ما يرى السكري.

وبعد تقسيم الجغرافيا السورية لمناطق نفوذ لأطراف الصراع، وخروج بعضها من يد النظام، إضافة إلى تهجير الكوادر النقابية، تشكلت نقابات رديفة معارضة، معظمها كان في مناطق سيطرة المعارضة أو في بلاد المهجر.

واتسمت هذه النقابات بإضافة مفردات من قبيل "الحرة، الأحرار" مثل "نقابة المهندسين الأحرار"، و"المحامين الأحرار"، وغيرهما، للتمييز بينها وبين النقابات التابعة للنظام.

مقاتل من "إدارة العمليات العسكرية" في مبنى حزب البعث بدمشق – 12 كانون الأول 2025 (AFP/ لؤي بشارة)

عبادة مزيك.. من ظلمات المعتقلات إلى مسار العدالة

عنب بلدي – نوران السمان

"أكثر ما آلمني هو سماع أصوات أطفال تحت التعذيب، أصوات لا تفارق ذاكرتي، ولا أستطيع تخيل ما كان يحدث لهم خلف الأبواب المغلقة".

بهذه الكلمات يروي عبادة مزيك، المواطن السوري-الأمريكي، معاناته خلال رحلته القاسية مع الاعتقال الذي بدأ في عام 2011، واستمر 35 يومًا وهو اعتقاله الأول، مخلفًا أثرًا نفسيًا عميقًا ورهابًا من الأجهزة الأمنية، ليعاد اعتقاله مجددًا في كانون الثاني 2012.

بعد اعتقاله الأول، أجبر عبادة على مغادرة سوريا في نفس يوم إصدار طلب مراجعة أمنية بحقه، ثم عاد إليها بعد أربعة أشهر بعد التحقق من إلغاء المراجعة الأمنية و"تفييش" اسمه على الحدود السورية للتأكد من عدم إدراجه على لائحة المطلوبين.

وعند وصوله إلى مطار "دمشق"، تم توقيفه، وتنقل بين أجهزة الأمن المختلفة، ليواجه سلسلة من الانتهاكات والتعذيب داخل أجهزة المخابرات، بدءًا من الأمن الجنائي، مرورًا بالأمن السياسي، ووصولًا إلى المخابرات الجوية.

ورغم وجود بعثة من جامعة الدول العربية وحقوقيين في سوريا، في كانون الثاني عام 2012، لتقييم الأوضاع الأمنية في السجون السورية، لم تكن هذه الرقابة كافية لتخفيف الانتهاكات.

قال عبادة لعنب بلدي، "أول يوم كان الوحيد الذي كان فيه التعذيب محدودًا مقارنة بالأيام التالية، ومع ذلك، سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها في الأيام التالية، رغم الحديث عن توقف التعذيب لسبعة أيام في فرع المخابرات الجوية قبل انتقالي إليه".

في الزنزانة "رقم 3"

أوضح عبادة مزيك لعنب بلدي تفاصيل مروعة عن ظروف اعتقاله في فرع "المخابرات الجوية" بمطار "المزة" العسكري، مشيرًا إلى تعرضه لـ"حفلة استقبال" عند وصوله، شملت الضرب والشتم ومحاولة خنق كادت تودي بحيا ته .

وفي الزنزانة "رقم 3" مكث مزيك، وكانت مواجهة لغرفة التحقيق، حيث تصيبه أصوات التعذيب القادمة بشعور من العجز والخوف.

وأوضح أن أكثر ما أثقل عليه نفسيًا في تلك الفترة كان سماع أصوات تعذيب الأطفال، "كنت أحاول تخيل ما يحدث للأطفال طوال الوقت، وكان من الصعب علي استيعاب ما يجري خارج زنزانتي. وكلما فُتحت الزنزانة، كنت أخشى أن يأتي دوري للتعذيب".

"كان الحديث أو الصلاة أو القيام بأي نشاط ممنوعًا تمامًا، أما فترات الذهاب إلى الحمام فكانت محدودة بثلاث مرات يوميًا ولمدة لا تتجاوز 30 ثانية. أما المرضى من المعتقلين، فكانوا يتعرضون للضرب عند طلب العلاج"، أضاف مزيك.

وفي أثناء التحقيق، وُجهت له تهديدات بالشبح والتعذيب باستخدام الكهرباء، وشهد أمام عينيه تعذيب أحد أقاربه، "كنت أنتظر في بهو التعذيب لمدة ثماني ساعات، أرى

وأسمع العديد من المعتقلين وهم يتعرضون للتعذيب والشبح، حتى انتهى بي المطاف في الزنزانة، وفي اليوم التالي، بدأ تحقيق جديد معي حول موضوع مختلف، حيث جرى تداول شكوك حول علاقتي بدبلوماسيين أمريكيين".

كان عبادة يظن في ذلك الوقت أن التحقيق الجديد بدأ بسبب تسليط الضوء على اعتقاله في وسائل إعلام أمريكية، لكنه اكتشف لاحقًا بعد الإفراج عنه أن تدخل الوساطة لعب دورًا في تسريع إجراءات التحقيق، لينتهي اعتقاله الثاني والأخير لمدة 23 يومًا، منها 15 يومًا في فرع المخابرات الجوية.

ما بعد الاعتقال

عبادة بعد الاعتقال ليس عبادة قبله، وفي محاولة للحد من الآثار النفسية عليه، كتب قصته في أواخر 2012 كوسيلة للتخفيف من المشاعر السلبية التي خلفها الاعتقال، لافتًا إلى أن الكثير من المعتقلين لا يحصلون على الدعم النفسي اللازم بعد الإفراج عنهم، ما يترك آثارًا طويلة الأمد على حياتهم.

وفي عام 2020، تعاون عبادة مع "المركز السوري للعدالة والمساءلة" (CJA) لرفع قضية ضد النظام السوري بهدف تسليط الضوء على معاناة المعتقلين ورفض التطبيع الدولي مع النظام.

في 2023، أعلن عن الدعوى المرفوعة ضد نظام الأسد، وفي 20 من كانون الأول 2024، عرض عبادة على المحكمة الأمريكية أدلة بشأن محاسبة النظام السوري على التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة له.

أكد عبادة أن هذه القضية ليست فقط عن نفسه، بل هي "صوت لكل المعتقلين المنسيين الذين دفعوا أثمانًا باهظة في سبيل الحرية والكرامة".

"مهما طال الزمن، سيبقى الظلم والاستبداد عرضة للعدالة، وستكون العقوبة هي النهاية الحتمية للمجرمين"، بحسب عبادة.

ما القضية؟

عرضت على المحكمة الفيدرالية الأمريكية، في 20 من كانون الأول 2024، أدلة حول التعذيب والاختفاء القسري في سجون النظام السوري السابق، تضمنت شهادات أكثر من 30 معتقلاً سابقًا.

يهدف هذا الإجراء إلى محاسبة النظام السوري على ممارساته المنهجة للتعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة له.

كما قدم خمسة خبراء دوليين تقارير موسعة حول الانتهاكات التي يرتكبها النظام السابق، والتي تشمل التعذيب الجسدي والنفسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى تداعيات الاحتجاز والتعذيب على الضحايا وأسرهم والمجتمع السوري ككل.

وتقدم "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، بالتعاون مع شركة "فريشفيلدز" للمحاماة الأمريكية، وبدعم من أكثر من 20 منظمة مجتمع مدني سورية، بطلب لإصدار حكم ضد سوريا بسبب التعذيب في سجون الأسد.

جاء ذلك بعد تقديم "المركز السوري" بالتعاون مع شركائه، في عام 2022، شكوى عبر القنوات الدبلوماسية إلى الحكومة السورية السابقة، ولكنها لم ترد على الدعوى.

يأتي هذا التحرك بعد نحو عام من الإعلان عن فتح القضية ضد النظام السوري، والتي يطالب فيها عبادة مزيك بمحاسبة النظام على التعذيب الذي تعرض له في فرع "المخابرات الجوية" بمطار "المزة" العسكري عام 2012.

هذه الجلسة في إطار الدعوى المدنية التي تهدف إلى تحميل النظام السوري المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة في مراكز الاحتجاز، وتسليط الضوء على استخدامه المنهج للتعذيب كسياسة تقرها الدولة.

ويرتكز هذا الإجراء القانوني على "قانون الحصانات السيادية الأجنبية"، وهو قانون فيدرالي يسمح للضحايا بمقاضاة الدول الراعية للإرهاب، مثل سوريا، على تعذيبها مواطنين أمريكيين.

استمرار الكارثة الإنسانية

أصدرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بيانًا، في 28 من كانون الأول 2024، قالت فيه إنه على الرغم من فتح جميع مراكز الاحتجاز، عقب سقوط رئيس النظام السوري المخلوع، بشار الأسد، لا تزال هناك كارثة إنسانية مستمرة.

وأضافت الشبكة أن 112414 شخصًا لا يزالون مختفين قسرًا، بينما أُفرج عن حوالي 24200 شخص خلال الأسابيع الأخيرة.

وأوضحت أن نظام الأسد بدأ منذ عام 2018 بتسجيل آلاف المختفين قسرًا على أنهم "متوفون" دون تسليم جثامينهم أو إبلاغ ذويهم بملابسات وفاتهم، ما يبرز استمرار الجرائم المنهجية.

كما أشارت إلى إصدار أحكام إعدام جماعية بحق آلاف المختفين قسرًا، خاصة في مراكز الاحتجاز مثل سجن "صيدنايا" العسكري.

"التفكير الصفري" بعد حكم الوحوش في سوريا

أحمد عسيلي

شهد المجتمع السوري خلال الأسبوع الماضي ثلاثة حوادث مهمة، كانت محور حديث السوريين، سواء في الواقع، أو على وسائل التواصل الاجتماعي.

الحدث الأول تصريح السيدة عائشة الدبس، رئيسة مكتب شؤون المرأة، في مقابلة مع قناة "TRT"، حين قالت، "إذا كان الدعم يدعم النموذج الذي نبنيه فأهلًا وسهلًا، لكنني لن أفتح المجال لمن يختلف معي بالفكر. عانينا من المنظمات التي كانت لها أجندات مضرة بأطفالنا ونسائنا، إذ كانت تقدم برامج غير ملائمة نتجت عنها نتائج كارثية". وكانت هنا تتحدث عن المنظمات الغربية التي تطرح أفكارًا ومشاريع ذات مضمون أخلاقي غربي، ترى الدبس أنها لا تتلاءم مع المجتمع السوري، وقد رأى الكثيرون فيها تصريحات إسلامية متزمتة، فيها نفي لوجود الآخر، وخصوصًا اقتطاع جملة "لن أفتح المجال لمن يختلف معي بالفكر" من سياقها، لتصبح "ترينـد" لدى السوريين (يشاركها هذه الرؤية أيضًا بعض تيارات اليسار المتطرف وحراك ما بعد الاستعمار، لكن لم يطرح أحد هذا الرأي نتيجة محدودية انتشار هذا التيار في عالمنا العربي).

الحدث الثاني كان محاولة قوات النظام الجديد دخول محافظة السويداء، دون تنسيق مع قيادات المحافظة، ما أدى إلى رفض الشيخ حكمت الهجري، الزعيم الروحي للطائفة الدرزية، لهذا الإجراء، فاحترمت القيادة موقف الهجري وأهالي المحافظة، وعادت إلى دمشق مؤجلة هذه العملية (خطوة عنّها أهل الساحل كيلًا بمكيالين).

الحدث الثالث والأهم، والذي شغل معظم كتابات السوريين، كان خطة وزارة التربية لتعديل بعض الفقرات في المنهاج الدراسي، منها حذف اسم زنوبيا كإحدى البطلات العربيات من مادة التربية الدينية، بالإضافة إلى تغييرات أخرى، بعضها رفض بشدة من مختلف الناس (كحذف مادة تطور الدماغ في مقرر العلوم)، وبعضها إشكالي في كتابة التاريخ، كالحكم على العثمانيين إن كانوا احتلالًا أم لا، وهي قضية خلافية بين الكثير من المثقفين، سواء من المتدينين أو العلمانيين، ولكل منهم أدلته وبراهينه.

هنا أيضًا، لن أخوض في صحة أو خطأ أي موقف، فهي بالنهاية قضايا شائكة، ولها أبعاد متشعبة، بل سأتناول الموضوع من زاوية أسلوب تعاطي الرأي العام معها (أصبح لدينا وأخيرًا رأي عام)، وطريقة التفكير السائدة حاليًا في المجتمع السوري، لتحليل سبب هذا الأسلوب في التفكير والعوامل التي أدت إليه.

أول ما يلفت النظر في ردود الفعل، وبعد قراءة أكبر عدد ممكن من الكتابات والأحاديث المتداولة، فإن هناك طريقة تفكير سائدة حاليًا، أقرب ما تكون لـ"التفكير الصفري"، بمعنى أن الحكم على الأشياء يكون دومًا بالنصر أو الهزيمة، الواحد أو اللاشيء، وهي طريقة تفكير مستمدة أساسًا من الألعاب، ففي كل لعبة هناك منتصر ما، وأي نصر لفريق يعني حتمًا هزيمة للفريق الآخر، فحين تلعب إيطاليا وفرنسا مثلًا في كرة القدم، ونقول إن فرنسا فازت، فهذا يعني حكمًا أن إيطاليا هزمت، لا مجال هنا لحل آخر، مع أنه حتى في الألعاب، لو كانت لدينا رؤية أوسع، قد لا تكون خسارة فريق تعني خروجه من السباق، فأحيانًا تتوقف النتائج على مباراة أخرى، وأحيانًا يكون التأهل محسومًا بنتيجة نتائج بقية الفرق، لكن في اللعبة الواحدة هناك إما منتصر أو مهزوم، والإحساس بأي خسارة يوحي بالخسارة الشاملة وضياع كل شيء.

وقد دلت الدراسات والأبحاث النفسية على أن هذا الشكل من التفكير يزداد كلما تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في الدول، وبالتالي ازدياد الإحساس بعدم الأمان، والعكس بالعكس، يقل كلما ازداد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي حالتنا السورية، فإن هذا التهويل يعتبر طبيعيًا في مجتمع خرج للتو من الجحيم، بعد أكثر من نصف قرن من حكم الوحوش، لذلك يسيطر علينا الخوف وكأن العودة إلى هذا الجحيم ممكنة مرة أخرى، سلوك نشاهده أيضًا عند الناجين من ضحايا العنف والاغتصاب والتعذيب في السجون، فيمكن لأي لمسة حتى لو كانت بريئة، أن تثير الذعر عند الضحية، هذا الخوف من المستقبل ومن أي فعل يقوم به النظام الجديد، موجود حتى عند المثقفين والكتّاب، فقد قرأنا الكثير خلال الأيام الماضية عن هواجس "حرب أهلية شاملة"، بينما استحضر الكثيرون لغة وسلوك النظام السابق بعد حديث الدبس، مستعيدين بعض كلمات متل عودة التشبيح وعودة نظام الأسد بشكل مختلف، وحركة تصحيحية أخرى ونظام دكتاتوري جديد، بل وذهب البعض لمدى أبعد ليتحدث عن مستقبل مظلم وكوارث وقتل، لمجرد تغييرات في مناهج الدراسة أو تصريح صحفي لرئيسة شؤون المرأة أو تنسيق لعملية دخول مدينة لم يجرِ فيها أي احتكاك ولا قتل (جرت عمليات قتل في السويداء في نفس الفترة، لكن بظروف مختلفة ليس هنا مكان نقاشها، وإنما ذكرتها لرسم الصورة كاملة).

هذا التفكير يكاد ينعدم تقريبًا كلما استقرت الدول وازدادت ثقة الناس بهذا الاستقرار. كحالة فرنسا مثلًا، وهي جمهورية مستقرة منذ عهد الجمهورية الثالثة عام 1875 (بعد أحداث كومونة باريس)، لذلك ورغم كل الصدمات التي تلقاها الشعب في عهد ماكرون، وصلت إلى مرحلة عدم الاستماع لرأي الأغلبية حول قانون التقاعد، وتجاهل عرضه حتى على البرلمان، في سابقة تعتبر نادرة جدًا في السياسة الفرنسية، لم يفقد الناس الثقة في ديمقراطية البلاد، ورغم أنه سمى رئيس وزراء من التكتل الرابع في البرلمان، في سابقة تعتبر أيضًا الأولى في عمر الجمهورية الخامسة، دون أي اهتزاز للثقة.

وهذا لا يعبر عن اختلاف في عقلية الشعبين، بل للظروف التي حكمت كلا البلدين، فلا خوف عند الفرنسيين من دكتاتور قادم، ولا من "صيدنايا" جديد، بينما ما زالت كل هذه الذكريات حاضرة في ذاكرة السوريين (إن كنا نستطيع أن نقول عنها ذاكرة، وليس حاضرًا).

فهذا الأسلوب في التفكير وإن كان خطيرًا على المدى البعيد، لكنه طبيعي جدًا في السياق الحالي، لفقدان الأمان والثقة، نتيجة القرب الزمني من لحظة انهيار النظام البائد، وفشل معظم التجارب الديمقراطية في منطقتنا بعد الربيع العربي (هنا الضغط النفسي مضاعف)، لذلك فإن أي حدث مهما كان صغيرًا يفسره السوريون بقرب انهيار تلك التجربة، لذلك فالجميع بحاجة إلى الوقت لنسيان مآسي تلك العائلة المجرمة، وللكثير من الإنجازات لتحقيق الثقة في النفس والقدرة على بناء وطن ديمقراطي، عندها فقط يخف هذا التشنج في المواقف ويصبح التواصل أكثر صحية فيما بيننا.

عقوبات تكبّل قطاع التكنولوجيا في سوريا

تتجه الأنظار اليوم بعد التحوّل الكبير الذي شهدته سوريا عقب سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، نحو العقوبات المتراكمة في رفوف المؤسسات الغربية باتجاه سوريا منذ ثمانينيات القرب الماضي، إذ تطالب السلطات الجديدة برفعها، في حين تكتفي الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالحديث عن أنها تراقب سلوك هذه السلطات.

العقوبات الغربية لم تكن وليدة عام 2011، إذ تظهر سجلات وزارة الخزانة الأمريكية أن عمرها يمتد إلى ما يوازي عمر عائلة الأسد في سدة الحكم بسوريا.

ويذكر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، أن سوريا صنفت لأول مرة "كدولة راعية للإرهاب" في كانون الثاني عام 1979، ترافق ذلك مع عقوبات، وأضيفت إليها عقوبات وقيود إضافية في أيار 2004، مع إصدار "الأمر التنفيذي 13338" تنفيذًا لقانون "محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية" لعام 2003.

ومنذ انتفاضة السوريين ضد حكم الأسد في آذار 2011، سعت واشنطن إلى فرض عقوبات لحرمان النظام المخلوع من الموارد التي يحتاج إليها لمواصلة العنف ضد المدنيين، والضغط عليه للسماح بالانتقال الديمقراطي كما يطالب الشعب السوري، وفق الخارجية الأمريكية.

وكانت الخطوة الأولى في هذا السياق صدور الأمر التنفيذي "رقم 13572" في نيسان 2011، الذي قضى بتجميد ممتلكات المسؤولين السوريين وغيرهم من المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقمع، إلى جانب عقوبات طالت قطاعات مختلفة منها قطاع التكنولوجيا.

وتضمّن السجل الفيدرالي (المجلد 89، العدد 110)، في 6 من حزيران 2024، النسخة النهائية للعقوبات حول سوريا.

وحظرت الولايات المتحدة السماح بتقديم أي دعم مالي أو تكنولوجي للنظام في سوريا، وهو لا يزال ساريًا حتى اليوم، بموجب سلسلة العقوبات التي أقرتها على مدار السنوات الماضية، وهو ما ذكّر فيه السجل الفيدرالي الأمريكي بنسخته النهائية.

ويتحدث السجل الفيدرالي نفسه عن أن واشنطن فرضت عقوبات شملت حظر نقل معدات إنفاذ القانون، وتكنولوجيا المراقبة، أو التكنولوجيا الحساسة.

وأسندت الولايات المتحدة عقوباتها إلى قانون "قيصر" الذي منع توريد أي منتجات تدخل الشركات الأمريكية في صناعتها، ما وضع سوريا على هامش التكنولوجيا التي تتطور بسرعة في العالم، وسبب تضييقًا على حياة السوريين، وصولًا إلى حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومنعت واشنطن أيضًا توريد منتجات التكنولوجيا من الولايات المتحدة، أو من قبل أفراد أمريكيين، ما جعل من السوريين عاجزين عن الوصول إلى خدمات عديدة تقدمها شركات مثل "مايكروسوفت"، و"آبل"، و"ميتا"، و"إكس"، وإعلانات "يوتيوب" وغيرها العشرات من الشركات، باعتبارها أمريكية المنشأ.

منذ بداية نيسان 2021، لاحظ مستخدمو الإنترنت في سوريا توقف عدد من الخدمات التي تقدمها شركة "جوجل"، ومن أبرزها متجر "جوجل بلاي" الذي يتيح لمستخدمي الأجهزة الخلوية التي تعمل بنظام "أندرويد" الوصول إلى التطبيقات والألعاب، ولم يقتصر هذا التوقّف على منطقة جغرافية واحدة أو منطقة سيطرة معينة، بل شمل جميع الأراضي السورية حينذاك.

ويبقى قرار رفع العقوبات رهن تطبيق القرارات الأممية في سوريا، وأبرزها "2254"، وفق ما أعلنت عنه واشنطن عقب هروب الرئيس المخلوع بشار الأسد، وتولي المعارضة المسلحة مقاليد السلطة في العاصمة دمشق.

وفي 12 من كانون الأول 2024، أكدت واشنطن دعمها الكامل لعملية انتقال سياسي بقيادة وملكية سورية.

وأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية عبر بيان، أنه ينبغي أن تؤدي العملية الانتقالية إلى "حكم موثوق وشامل وغير طائفي يفي بالمعايير الدولية للشفافية والمساءلة، ويتفق مع مبادئ قرار "2254".

وسبق أن أجاب مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية عن أسئلة طرحتها عنب بلدي حول متطلبات الولايات المتحدة من السلطات الجديدة في سوريا، وقال فيما يتعلق برفع العقوبات: "نحن لا نقوم بإجراء معاينة مسبقة حول العقوبات، أو تصنيفات الإرهاب، أو الشطب من القوائم، إن الهدف النهائي للعقوبات هو إحداث تغيير إيجابي في السلوك. وسوف نستمر في مراقبة الوضع وتقييم تصرفات (هيئة تحرير الشام) لاتخاذ موقفنا في المستقبل".

سينما

"الأجهر".. عين على كنوز إفريقيا

في المسلسل المصري "الأجهر" تناول جديد لفكرة وآلية السرقة خارج الحدود بصورة تراوح بين المبالغة والواقعية، وتأخذ السرقة إلى مفهوم النهب والاستيلاء.

تدور أحداث العمل المكون من 30 حلقة حول يوسف، اليافع الذي يتهم ظلمًا بقتل والدته، قبل أن يفر لاحقًا من السجن ويتجه إلى حياة مختلفة تحول فيها ذلك اليافع إلى شاب ضيّع طريق العائلة واهتدى إلى رجل علّمه مهنة صناعة وصياغة الأحجار والمعادن الثمينة والكريمة.

مدارك الشاب حول هذه المهنة لم تكن محصورة بين جدران المحل الذي عمل به، فعن طريق سعداوي، وهو رجل آمن به وقوّى عوده، يتجه الشاب إلى إحدى الدول الإفريقية للبحث عن مناجم للأحجار الكريمة، ثم العمل على تهريب كميات منها إلى مصر، بعد التعاقد مع رجال أعمال كبار قادرين على منح هذه الأحجار أوراق تسجيل تجارية قانونية.

هذه المهمة المحفوفة بالمخاطر في إفريقيا ومصر بالنسبة للشاب تقوده نحو مغامرات لم تكن محسوبة يحاول تجاوزها بصعوبة لتظهر أخرى جديدة في الوقت الذي يشكل به البحث عن إخوته الضائعين بعد غيابه هاجسًا يؤرقه.

ككثير من الأعمال المصرية، يبالغ المسلسل في تصوير البطل بقالب لا يقهر، ما يفقده شيئًا من الأنسنة، فالعمل في مجالات من هذا النوع لا يقوم على باعة دكاكين عادة، وهو محط احتكار كبار التجار والأثرياء ورجال الأعمال في العالم، لا سيما في بلدان منهكة ومتبعة ويعاني مواطنوها مستويات عالية من الفقر والإهمال والتجهيل، إلى جانب أطماع القوى الكبرى، والدول الاستعمارية التي تمنح أصلًا الغطاء لرجال الأعمال المتنفذين، وهذا كله يعني أن وجود البطل في مكان كهذا مسألة مبالغ بها، وإن كانت تتيح تسليط الضوء على التوجه الإقليمي والعالمي نحو إفريقيا لنهب كنوزها المدفونة تحت أرض يعيش فوقها شعب من الجياع.

هذا التوجه الذي صوّره العمل في تحركات يوسف ووجود رجل أعمال عربي في ذلك البلد، يحتكر إلى حد بعيد تجارات من هذا النوع، تعكسه تحركات كثير من دول العالم التي استنزفت حضورها في الشرق الأوسط، وباتت على قناعة أن البقاء يعني الخسارة، لتتجه الأنظار إلى القارة السمراء التي تمتد على مساحات واسعة منها دول ضعيفة السيادة وغارقة في بحار من الفوضى، لكنها عائمة في الوقت نفسه على كنوز لا تحصى، وهو ما جعل إفريقيا حاليًا الوجهة التالية لقوى عالمية وأخرى تلملم متاعها من الشرق الأوسط.

يحمل العمل جوانب تقليديه في سرده للقصة، تتجلى بالبطل الفذ الذي لا يشبهه رجل في الحي المصري البسيط الذي يسكنه، ويصارع طبقة رجال الأعمال الكبار دون أن يصيبه الأذى، إلى جانب مكايد الفتيات وتنافسهن على قلبه، والصراع بين الطبقات وبين الخير والشر، دون محاولة قفز إلى صراع بين الصوابات.

المسلسل من إخراج ياسر سامي، وتأليف أحمد حلبة ومحمد فوزي وأحمد بكر، وبطولة عمرو سعد وسيد رجب ودرة وسارة سلامة ومصطفى أبو سريع وعمرو عبد الجليل ومحمد جمعة وندى بهجت، ومتاح للمشاهدة عبر منصة "شاهد".

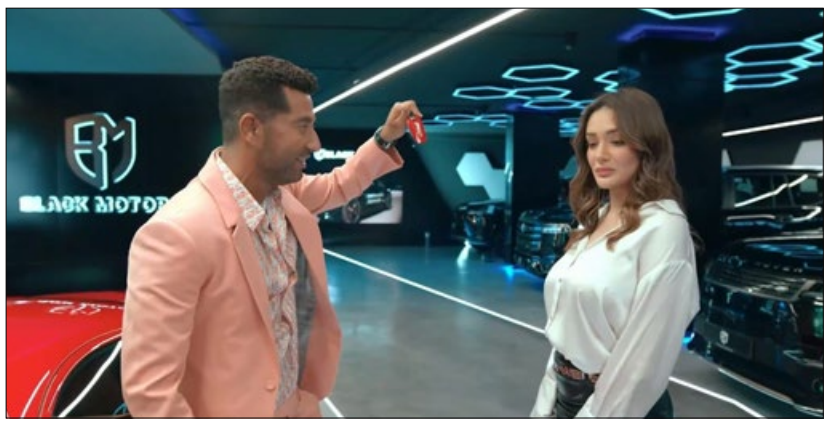

كتاب

"خيانات اللغة والصمت" عن المعتقلات تحت حكم عائلة الأسد

يحمل كتاب "خيانات اللغة والصمت"، بعنوانه الفرعي "تغريبتي في سجون المخابرات السورية"، مفهومًا واسعًا عن العمل الذي كتبه الشاعر والأديب السوري فرج بيرقدار، حول معاناته الشخصية في سنوات الاعتقال الطويلة بزمن حكم حافظ الأسد الذي جاء إلى السلطة مطلع السبعينيات بانقلاب عسكري أسماه "حركة تصحيحية"، ليورث الحكم بعد ثلاثة عقود لابنه بشار الذي أسقط السوريون نظامه في 8 من كانون الأول 2024.

الرواية التي تشكل رحلة مريرة بين فروع معدّة بأساليب الشر لترويع الشعب وتغييبه، شكّلت أيضًا تاريخًا فرديًا وجمعيًا في الوقت نفسه للمعاناة والألم في منشآت إخراج البشر عن آدميتها، تلك المباني محكمة الأقفال وكاتمة الأصوات، التي شكّلت للشارع غولًا وفيلم رعب طويلًا لم يدركه بشكل ملموس إلا ضحاياه، فخرج من نجا منهم ليروي الكثير عن الويلات التي يصبها السجّان على السجين برضا ذاتي، وكأن بين الطرفين ثأرًا ما، تنفيذًا لأوامر قادته الأعلى رتبة في الجريمة.

هذا التأريخ فردي لأنه تجربة فرج بيرقدار نفسها، التي عاينها وعاشها وقاساها، وجمعي نسبيًا لأن آلافًا من المعتقلين مروا بهذا الطريق المظلم مع اختلافات طفيفة في السيناريو ربما.

في الرواية شروح لبعض وسائل التعذيب الوحشية التي كانت تمارس بحق المعتقلين، وحديث طويل عن أسباب عبثية لإنزال الألم بمدنيين عزّل مجوّعين ومنهكين ويخضعون لاعتقالات طويلة لا يحدّها أجل معلوم، فالحكم يطول بجرّة قلم.

الظروف التي عاينها بيرقدار الذي عاشها عمرًا في المعتقلات والسجون وخبرها وخبر معاناتها لم تختلف حين جاء بشار الأسد إلى السلطة بلا انتخابات عام 2000، ولم تشفع شعارات "التطوير والتحديث" التي أغرى الشعب بها، بإخلاء المعتقلين منذ عهد حكم أبيه، بل زاد عليهم أكثر من 130 ألف معتقل موثقين لدى منظمات حقوقية، ليكشف سقوط حكمه وفتح أبواب السجون والزنازين عن العالم الموازي لشعارات الأسد التي قاربت في بعضها معسكرات الاعتقال النازية.

وشكّلت سجون حكم عائلة الأسد مادة دسمة لوسائل الإعلام الغربية التي راحت تتلقف الصور والمقابلات مع أناس ينتظرون دون جدوى خروج أفراد من عائلتهم من تلك السجون التي كانت تصّدر الجثث إلى مقابر جماعية بشكل منظم بعد إطفاء جسد المعتقل بالتجويع والمرض والتعذيب.

في الكتاب الصادر عام 2012، يذمّ الكاتب الصمت وينادي بكسره، ليأتي التنفيذ بعد 12 عامًا من الدعوة، حمل السوريون خلالها على عاتقهم التخلّص من حكم عائلة الأسد، دافعين أثمانًا لا تحصى.

فرج بيرقدار شاعر سوري، ولد عام 1951، ودرس اللغة العربية، وتعرض للاعتقال مرتين، أولاهما عام 1978، بسبب مشاركته في إصدار مطبوعة أدبية بجامعة "دمشق"، والثانية عام 1987 بسبب الانتماء للحزب "الشيوعي" حينها، وبعد اعتقال استمر ست سنوات، أُحيل إلى محكمة "أمن الدولة العليا"، التي قضت بسجنه 15 عامًا مع الأشغال الشاقة والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، لكن حملة دولية دفعت النظام السوري للإفراج عنه في تشرين الثاني 2000، بعد 14 عامًا من الاعتقال.

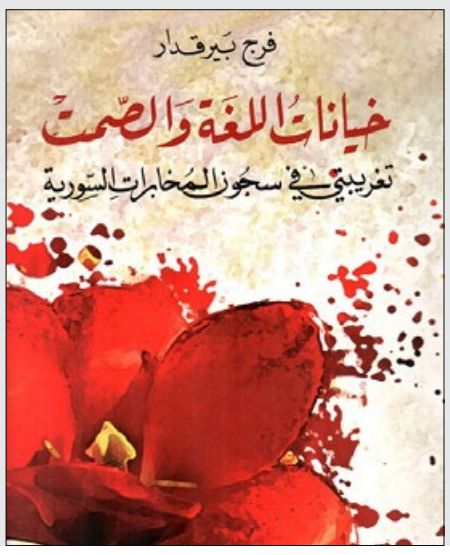

	1				7	5	2	
4		2	1					9
	5				3			
1		5	2					7
				4				
8					5	3		6
			3				8	
6					9	7		2
	4	1	7				6	

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9.
تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بدايةً، وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9، في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

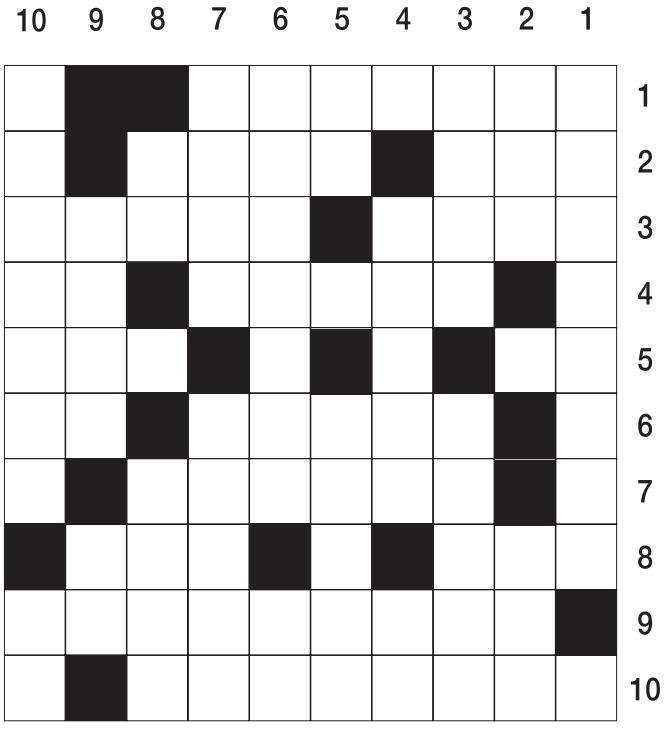

أفقي
1. الحمداني الذي غنت من شعره أم كلثوم
2. من يبني o صندوق صغير
3. من السماء o من أدرك الجاهلية والإسلام
4. النتيجة والتالي o حسم
5. أداة نفي جازمة o عبء ثقيل
6. ممثلة مصرية من أفلامها جميلة o متشابهان
7. أبنائي
8. نضب وانتهى o وراء
9. طبيب وعالم وفيلسوف مسلم ولد في دمشق وتوفي في القاهرة
10. مدينة أفريقية بناها عقبة بن نافع

عمودي
1. مقدمته أساس علم الاجتماع
2. لون من ألوان الخشب o توقع الخير أو الشر
3. مراقب مؤنب o ما لصق
4. شراب ساخن لذيذ o غير ناضج
5. فرعون o اسم مؤنث أعجمي
6. لا يمكن كسره أبدا o ليت
7. نقعة مائية وسخة o بدانة (مبعثرة)
8. نصف بيضة o يصبح عفنا
9. من تربى عند أحدهم o طرف (معكوسة).
10. شاعر شعراء العرب o حاجز

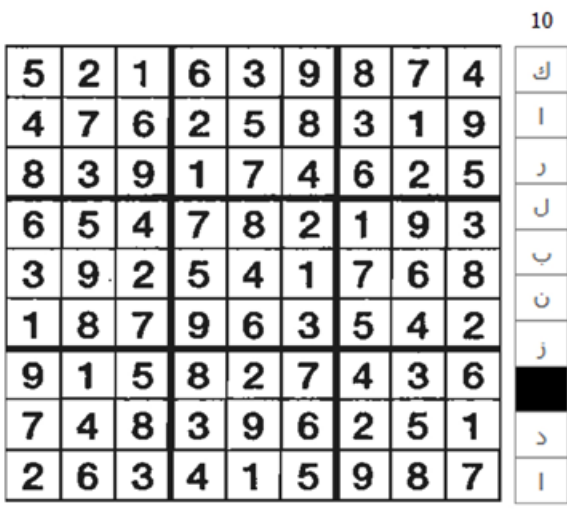

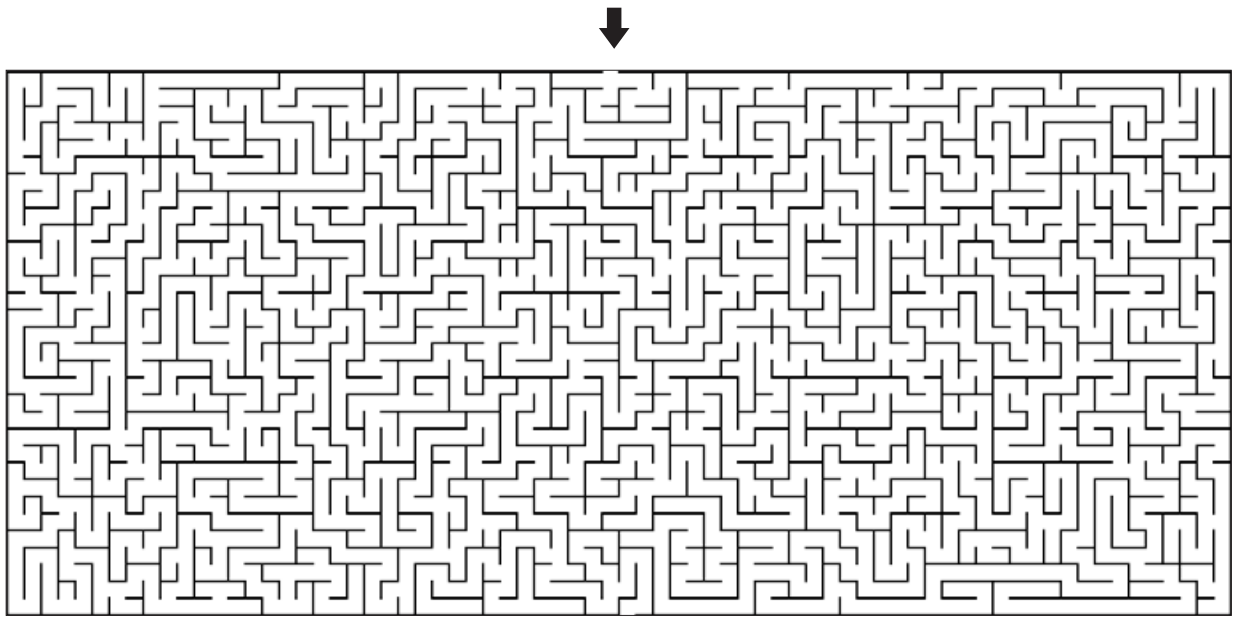

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

السوبر الإيطالي والإسباني..
بين الديربي والكلاسيكو

عروة قنواتي

انطلقت مسابقة السوبر الإيطالي قبل يومين في المملكة العربية السعودية التي اعتادت ملاعبها الشهيرة استضافة الحدث الإيطالي المميز في النسخ السابقة، ومع نهاية السوبر الإيطالي، في 6 من كانون الثاني الحالي، تتجه الأنظار إلى كأس السوبر الإسباني في المملكة أيضًا، والجماهير العربية تشتاق إلى كلاسيكو جديد مع بداية العام 2025، بحسب نتيجة القطبين الشهيرين (برشلونة وريال مدريد) في الدور نصف النهائي للمسابقة.
بنكهة الكالتشيو كان إنتر ميلان أول الواصلين لنهائي السوبر بعد أن تجاوز حاجز الفيولا بهدفين نظيفين وقع عليهما الظهير الهولندي دومفريس في الشوط الثاني من المواجهة، وعلى الرغم من تراجع مستوى لاوتارو مارتينيز نجم البوابة الهجومية في النيراتزوري وإضاعته العديد الفرص، فإن الإنتر فرض هويته على اللقاء، وأكد حضوره لانتزاع اللقب التاسع تاريخيًا والرابع على التوالي في المسابقة، ليقتسم صدارة ترتيب الفرق الأكثر حصولًا على اللقب مع السيدة العجوز نادي يوفنتوس بـ9 ألقاب.
على الضفة الثانية، كاد أصدقاء المدرب موتا أن ينجزوا مهمة اللحاق بإنتر ميلان نحو النهائي بعد تقدمهم بهدف في شباك اي سي ميلان، إلا أن 5 دقائق من لهيب كروي وسرعة في الهجوم الميلاني بددت نشوة الفوز في عيون لاعبي اليوفي، وتم قلب الطاولة تمامًا بهدفين مقابل هدف، ليكون الميلان على موعد مع خصمه وجاره في ديربي الغضب كما يطلق عليه عالميًا، حيث يتطلع المدرب كونسيساو للقفز بالميلان نحو منصة التتويج للمرة الثامنة في تاريخ المسابقة ومجاورة خصمه على سلم ترتيب المسابقة، فتبقى الأفضلية في صدارة المسابقة للسيدة العجوز.
كسبنا مشاهدة الديربي إذًا بنغمة إيطالية ميلانية خالصة، ماذا عن السوبر الإسباني؟ هل يأذن لنا العام الجديد في أول أيامه بكلاسيكو الأرض؟
تنطلق، في 8 من كانون الثاني الحالي، منافسات كأس السوبر الإسباني بضيافة سعودية لأقطاب السوبر هذا العام، وهم برشلونة صاحب الألقاب الأكثر في سلم المسابقة بـ14 لقبًا، وريال مدريد صاحب المركز الثاني بـ13 لقبًا، وحامل لقب النسخة السابقة أتلتيك بلباو وله 3 ألقاب في تاريخ البطولة، وريال مايوركا وله لقب وحيد.
وعلى هدير التبدلات والتحولات في سلم ترتيب بطولة الدوري وقفز النادي الملكي نحو الصدارة بعد الفوز على فالنسيا، في 3 من كانون الثاني الحالي، بالمباراة المؤجلة بهدفين لهدف، ونزيف النقاط غير المفهوم من مجموعة السيد هانز فليك في برشلونة، والتي وضعت الفريق في المركز الثاني، تدور أمنيات الجماهير العاشقة للفريقين بمشاهدة كلاسيكو جديد قبل أن يأتي أوان كلاسيكو الإياب في الدوري، حيث حسم برشلونة مواجهة الذهاب برباعية نظيفة في معقل النادي الملكي.
لقب تحفيزي في منتصف الموسم تستعد له خزائن الأندية الأربعة بنسب متفاوتة وبحسب جاهزيتها وأسماء نجومها في أرض الملعب، ومن يتابع مسيرة المباريات الأخيرة في الدوري يدرك أن الفريق الكتالوني ليس على ما يرام، وأن المدرب فليك عجز عن تحويل نزيف النقاط بالهزائم إلى تعادلات كأضعف الإيمان، بعد الانطلاقة المميزة في الموسم والتي نالت استحسان القارة الأوروبية بخليط الشباب مع المخضرمين، والنتائج المهمة والمباشرة التي حققها الفريق في دوري الأبطال والليغا خلال الأسابيع الأولى للبطولتين.
هذه العوامل تجعل من مهمة الفريق صعبة في حال تخطيه عقبة بلباو، الأربعاء، في نصف النهائي، لأن النادي الملكي وبعد تعافيه من ناحية المستوى وأداء التخطيط للفريق مع السيد كارلو أنشيلوتي لا يريد أن يتلقى هزيمة جديدة في الكلاسيكو تنعش آمال وهمة خصمه برشلونة في العودة للدوري والشامبيونز ليغ، على العكس تمامًا، حال السيد أنشيلوتي حال المنتظر في النهائي على الرغم من مواجهته لريال مايوركا، الخميس، في نصف النهائي، ولا مستحيل في كرة القدم إن آمن أبناء مايوركا بقدرتهم على هزيمة الريال والتوجه للنهائي واستكمال حلم الصعود لمنصة التتويج للمرة الثانية تاريخيًا.
ريال مدريد بأوراقه الحاضرة نحو السوبر الإسباني يبدو الأقرب لنيل اللقب، ويأتي من بعده برشلونة بنسبة أقل، فيما تبدو نسبة بلباو ومايوركا الأقل رهانًا وحظًا، ونحن نهتم لشأن الكلاسيكو أكثر لنكسب المتعة والندية والأداء بجودة عالية في نهائي السوبر، كلاسيكو الأرض في النهائي؟ لربما!

دعوا لتحسين الرواتب والملاعب

حكام سوريون ينتقدون تأثير المحسوبية والفساد على أدائهم

عنب بلدي - هاني كرزي

عانى الدوري السوري على مدار سنوات من سوء أداء الحكام، وانعكس مستواهم على نتائج المباريات، فضلًا عن تفشي الفساد في المنظومة التحكيمية، ما أثر بشكل كبير على النزاهة والمتعة في الدوري، ودفع أندية للانسحاب من بطولات كروية اعتراضًا على أداء الحكام.

عقب سقوط النظام السوري، تعالت الأصوات التي تطالب بإحداث تغييرات جوهرية لتحسين جودة الحكام في الدوري السوري، إذ يأمل السوريون أن يكون في دورياتهم حكام متمكنون أسوة بحكام الدوريات الأوروبية.

عوامل تضعف مستوى الحكام

شهدت الكثير من مباريات الدوري السوري مشكلات تحكيمية، ولا تكاد تمر مباراة دون أن يتعرض حكامها للشتائم من قبل الجمهور، ويتبعها حبر يُسال على صفحات الجرائد الرياضية المحلية التي تنتقد التحكيم، وقد يتخللها أحيانًا ضرب واعتداء جسدي من رؤساء الأندية واللاعبين للحكم.

وقال رئيس لجنة حكام حمص، صفوان العثمان، لعنب بلدي، إن هناك عدة عوامل تسببت في انخفاض مستوى الحكام في الدوري السوري، أبرزها ضعف الدوري المحلي، بسبب انخفاض مستوى اللاعبين والمدربين، وسوء أرضيات الملاعب، ما ينعكس سلبًا على أداء الحكام، وبالتالي كلما ارتقى مستوى المباريات في الدوري ارتقى مستوى التحكيم.

ولفت العثمان، وهو حكم دولي منذ عام 2008، إلى عدم اهتمام الاتحاد الرياضي بتنظيم دورات لتطوير مستوى الحكام، الذين من حقهم أن يكونوا مطلعين على كل التعديلات التي تطرأ على قوانين كرة القدم.

وأضاف العثمان، "عندما كنا نشارك كحكام دوليين في بطولات خارجية بدوري أبطال آسيا أو كأس الاتحاد الآسيوي، كنا نصاب بالصدمة عندما نعود إلى الدوري السوري ونرى تدني مستوى اللاعبين وسوء الملاعب والتجهيزات اللوجستية مقارنة بالخارج، ما يؤثر نفسيًا على مستوانا".

وتشتكي الأندية السورية من سوء أرضيات الملاعب، التي تمتلئ بحفر المياه والوحل خاصة في فصل الشتاء، ما يشكل صعوبة في حركة اللاعبين، كما أن انقطاع التيار الكهرباء وندرة المحروقات، كان يعوق إقامة المباريات في المساء تحت الأضواء الكاشفة ولا سيما مع اشتداد درجات الحرارة.

أجور ضئيلة

من المشكلات البارزة التي اشتكى منها الحكام أيضًا في الدوري السوري تدني الأجور التي يتقاضونها مقابل كل مباراة، والتي تؤثر كذلك على أداء الحكم.

في حزيران 2020، هدد حكام الدوري السوري بالإضراب، في حال عدم رفع الأجر المالي لإدارة المباريات والعقوبات المتخذة بحقهم من قبل اللجنة، بعد قرارات تحكيمية جدلية وأخطاء ارتكبها الحكام في مباريات الدوري.

وقال مازن زيزفون، الحكم السابق في الدوري السوري، إن الحكم السوري جندي مجهول في الدوري، يعاني من ضغط الجماهير ومشقة السفر والأجور الزهيدة دون أي اكتراث من الاتحاد الرياضي، مشيرًا إلى أن الأخير لم يكن يهتم بتكريم الحكام على مستواهم في المباريات، أو حصولهم على الشارة الدولية، أو تقديم مكافآت لهم على الأقل.

وأضاف الحكم زيزفون لعنب بلدي، أن الحكم دائمًا يقدم جهدًا وأداء عاليًا، لكنه في المقابل يتقاضى أجرًا زهيدًا، وأن "بعض الحكام كانوا يضطرون للاستدانة لتأمين نفقات السفر والإقامة واللباس، عند تحكيمهم مباراة في محافظة أخرى".

بدوره، انتقد الحكم صفوان العثمان تدني أجور الحكام قائلًا، إن الحكم في السابق كان يتقاضى 40 ألف ليرة سورية فقط على كل مباراة، لكن بسبب الاعتراض الكبير من الحكام رُفعت الأجور إلى 400 أو500 ألف ليرة للحكم الدولي في الدوري الممتاز قبل عامين، و200 ألف في دوري الدرجة الأولى، بينما يتقاضى الحكام في دوريات الناشئين والأشبال بين 50 ألفًا و100 ألف ليرة.

وأضاف العثمان أن الحكم يتقاضى عن كل يوم بين 300 و500 دولار في البطولات الآسيوية، فإذا كان الحكم مطالبًا بالإقامة في تجمع خارجي لـ20 يومًا، فإنه يتقاضى حوالي 6 آلاف دولار، وحين يعود إلى سوريا ويشرف على مباراة مصيرية في الدوري السوري يتقاضى حوالي 30 دولارًا فقط، "فكيف تطلب من الحكم أن يقدم مستوى كبيرًا بلا أخطاء وأنت تمنحه أجورًا كهذه".

وأشار العثمان إلى أن الحكام في دول الجوار كلبنان وفلسطين والأردن يتقاضون كذلك أجورًا أعلى في المباريات المحلية، تصل إلى 200-150 دولار عن كل مباراة، بينما يتقاضى الحكم في الدوري السوري أجرًا لا يتجاوز 30 دولارًا، يدفع نصفها تكاليف مواصلات ونوم وطعام عند السفر لمحافظة أخرى.

منظومة فساد

عبر سنوات طويلة، شهدت كرة القدم السورية عشرات قصص الفساد التحكيمي، منها ما بقي مخفيًا وبعضها وصل إلى الإعلام، بما يشمل التهديد والابتزاز والضرب وتلقي الرشى، دون تحرك حقيقي لحل هذا الملف الذي يؤثر بشكل مباشر على الرياضة الأكثر شعبية.

في عام 2007، شهدت مباراة جمعت ناديي القرداحة وشباب الرقة في دوري الدرجة الثانية حالة فساد، إذ تلقى فريق التحكيم تهديدًا مباشرًا من قبل رئيس نادي القرداحة، محمد خير بيك. نزل خير بيك حينها إلى غرفة تبديل الملابس، وتحدث بصوت عالٍ مع حكم الساحة، وطلب منه ركلة جزاء لمصلحة فريقه، ثم توجه للطاقم المساعد طالبًا بنبرة من التهديد ألا يرى راية التسلل مرفوعة، لكن لم يستجب طاقم التحكيم يومها لطلبات خير بيك.

في نهاية عام 2023، أعلن ناديا الحرية والساحل انسحابهما من الدوري السوري الممتاز لكرة القدم، بعد مباراتين شهدتا جدلًا حول قرارات اتخذها حكما اللقاءين.

وقررت لجنة الحكام الرئيسة في الاتحاد السوري حينها إيقاف الحكم محمد قرام حتى إشعار آخر، بعد دراسة الحالات التحكيمية التي رافقت الجولة التاسعة من ذهاب الدوري السوري الممتاز لكرة القدم لموسم 2024-2023.

الحكم مازن زيزفون، تحدث عن فساد الاتحاد الرياضي انطلاقًا من تجربته، وقال إنه مصنف ضمن نخبة حكام آسيا منذ عام 2013، ورغم ذلك قام اتحاد كرة القدم بإيقافه عن التحكيم في الدوري السوري لأنه انتقد سوء أداء المؤسسة الرياضية وفشلها في مساعدة منتخب سوريا بالتأهل لكأس العالم.

وأضاف زيزفون أن الاتحاد الرياضي الذي كان يديره النظام السابق كان يوجه اتهامات لبعض الحكام بالفساد لأغراض شخصية، حيث "قام بإيقافي عن التحكيم بحجة أني بلغت الـ45، علمًا أن الاتحاد الدولي سمح لأي حكم بالتمديد في حال كان يملك اللياقة البدنية الممتازة".

وشدد زيزفون على أنه لم يكن أحد يتجرأ على فضح فساد الاتحاد الرياضي وبعض الحكام أصحاب النفوذ خوفًا من القبضة الأمنية، مشيرًا إلى أن مسؤولي الرياضة السورية كانوا يتعمدون إرسال كتب دعم للاتحاد الدولي من أجل التمديد لبعض الحكام وإهمال حكام آخرين بسبب العمر.

كما تحدث زيزفون عن أنه لو اتخذ الحكم قرارًا لا يعجب الجمهور قد يتعرض للضرب والشتائم، كون الحكم غير محمي من قبل الاتحاد الرياضي.

من جهته قال هاني عنطون، حكم في الدوري السوري، إن التحكيم هو "الحلقة الأضعف" في كرة القدم السورية، وتعلّق عليه الأخطاء والمشكلات كافة، لافتًا إلى أن مكافحة الفساد بحاجة إلى عمل منظم، ولا يستطيع فرد واحد القضاء عليه، فيمكن للحكم النزيه أن يرفض الفساد في موقف ما، لكنه لا يستطيع بالتأكيد محاربة كل منظومة الفساد.

وأشار عنطوز لعنب بلدي، إلى أن الأندية تتولى دفع أجور الحكام التي تدير مبارياتها، حيث يدفع الفريق المستضيف الأموال لمراقب المباراة الذي يعطيها بدوره للحكم، لكن هذه الطريقة قد تفتح بابًا للرشى، والمفترض أن يكون لدى كل حكم حساب بنكي، بحيث تحوّل أجوره إليه تحت إشراف الاتحاد الرياضي.

مطالب ملحّة

يأمل الحكام أن يتم اتخاذ خطوات فعالة لتطوير مستوى الحكام وحل مشكلاتهم، ولا سيما في ظل تولي إدارة رياضية جديدة وطرد الشخصيات التي كانت تعمل تحت كنف النظام.

ويرى الحكم مازن زيزفون أنه يجب عدم الاستغناء عن الحكام أصحاب الخبرة في حال تقدمهم قليلًا في السن، بل يجب الجمع بين روح الشباب والخبرة، فالشباب امتداد لأي عمل، وأصحاب الخبرة لهم دور كبير في ترسيخ هذا العمل، "لذا يجب التمديد لأي حكم يستحق، وتقديم الدعم له ومكافأته على أدائه، والأهم أن نطوي صفحة أي خلافات شخصية في الماضي".

وأشار زيزفون إلى أن البعض يقوم بتقديم تحليلات خاطئة عن أداء الحكام بغرض تفشيلهم وفرض عقوبات عليهم، مستغلين عدم وجود تقنيات تصوير تثبت صحة قرار الحكم من عدمه، "لذا نطالب بإدخال تقنية الفيديو (الفار) إلى الملاعب السورية التي تساعد في تقليل الأخطاء وإنصاف الفرق والحكام".

بدوره، طالب الحكم الدولي صفوان العثمان بتوفير الأمور اللوجستية الأساسية للحكام من لباس موحد وأجهزة تواصل بين الحكام، لافتًا إلى أنه بعد مناشدات كثيرة جلب الاتحاد الرياضي العام الماضي ستة أجهزة تواصل لكنها غير متطورة، وفي ظل غياب الكهرباء فإن تلك الأجهزة تتوقف أحيانًا في منتصف المباراة بسبب نفاد شحنها".

كما دعا العثمان إلى رفع أجور الحكام بما يوازي الجهد الذي يقدمونه خلال المباراة وتحملهم ضغط الجماهير، إضافة إلى إنهاء موضوع المحسوبيات التي كانت في الدوري السوري، حيث كان بعض رؤساء الأندية يدفعون رشى للحكام من أجل قلب نتيجة المباراة لمصلحتهم.

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـــد 05 كانون الثاني / يناير 2025
العـــدد 672 – الســـنة الرابعة عشـرة
www.enabbaladi.net
20 صفحة

بعدسة نسوية

نزع السلاح والتسريح في سوريا

لمى قنوت

تمثل عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل جزءًا مهمًا من مراحل تعزيز الأمن والاستقرار وإنهاء دورات العنف، لكنها، وكي تعزز السلام المستدام، لا بد وأن يرافق تلك العملية إجراءات تحفيزية، عينية أو نقدية، مقابل تسليم السلاح والذخائر، وتأهيل المقاتلين الذين تم تسريحهم للعودة إلى الحياة المدنية وتعزيز قدرتهم على مقاومة حمل السلاح مرة أخرى، فغالبًا، لا يُسلم المقاتلون المنضوون تحت الفصائل والعناصر والضباط التابعون للقوات النظامية أسلحتهم وذخيرتهم طوعًا، والتي يُخشى أن تُستخدم في أعمال عنف، وبضمنها العنف الأسري.

ثلاثية نزع السلاح والتسريح والتأهيل، خطوات مهمة خلال مرحلة توطيد الأمن في سياق التعافي بالمراحل الانتقالية، وخاصة في المجتمعات التي تمت عسكرتها لعقود طويلة كسوريا، فالدمج أو إعادة التأهيل يشمل العديد من الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية، للتشجيع والمساعدة على العودة إلى الحياة المدنية، وخاصة للمنخرطين في القتال لسنوات طو يلة .

سهولة الحصول على الأسلحة والاتجار بها في المرحلة الانتقالية ازدادت بعد انهيار الجيش وفرار قواته ورمي أسلحة عناصره وبزاتهم العسكرية في الشوارع، وترك المقار الأمنية بمحتوياتها عرضة للنهب، الأمر الذي سيزيد من الجرائم وعسكرة الحياة اليومية والعنف ضد النساء والفتيات بتنوعاتهن، فالروابط وثيقة بين النزعة العسكرية والعنف ضدهن، ويضاف إليها ازدياد حجم العنف الأسري بعد انتهاء الصراعات والحروب والذي تناولته الدراسات النسوية.

تقوم المؤسسات الأمنية، وبضمنها مؤسسة الجيش وبنى الفصائل العسكرية، على تراتبية عسكرية هرمية ذكورية عمادها الإخضاع والهيمنة وطاعة الأوامر دون اعتراض، وتحطم تلك المؤسسات الهوية المدنية الفردية لعناصرها، وتستفيد من الأيديولوجيا الأبوية المرتكزة على الاستعلاء الذكوري وامتيازاته، وتكريس الأدوار الجندرية النمطية التي تعيد إنتاجها بشكل مستمر، كصورة الرجل القوي المقاتل الذي يحمي، وصورة المرأة الممتنة التي تقوم بالدور الرعائي في المساحات الخاصة وهي تنتظره، مما يديم التمييز ضد النساء بتنوعاتهن وتنوع سياقاتهن ويجعل مواطنيتهن غير مكتملة.

وبالتالي فإن تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل المرتبطة مع العدالة الانتقالية التحولية يجب أن تعي الآثار العنفية المديدة للعسكرة وانتشار السلاح على المجتمع بشكل عام، وعلى النساء والفتيات بشكل خاص، إذا لم تكن شاملة ومنهجية وعميقة، وعلى التدابير ألا تقولب نفسها وتتقوقع في الطابع الأمني للعملية الجارية حاليًا، والتي تقتصر على شقيها المتمثلين بنزع السلاح والتسريح، وإهمال إعادة التأهيل من جهة، وألا تكون منفصلة عن التحضير لمسار وطني للعدالة الانتقالية التحولية من جهة أخرى.

تكشف الدراسات النسوية الأمنية أهمية الاعتراف بتجارب النساء مع العنف وهياكل البنى القمعية، وتنتقد أطر تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، والأطر القانونية للعدالة الانتقالية، والتي تعتبر أن دوائر العنف ضدهن هي أضرار جانبية، غير مهمة، غير سياسية وخاصة، طالما كانت في إطار المنزل، فعلى سبيل المثال، كانت مبادرات نزع السلاح من الجماعات شبه العسكرية في كولومبيا تهدف إلى إنهاء العنف في الفضاء العام، وتجاهلت أن تلك الجماعات نقلت العنف إلى المنازل وأجساد النساء.

لقد وضحت عدة عالمات ومختصات كعالمة الاجتماع إليزابيث ليرا وعالم الأنثربولوجيا ناي بارسن أوجه التشابه بين ديمومة آثار العنف والصدمات الناجمة عن العنف الجنسي والأسري، وعنف الدولة الاستبدادية، ودرست الطبيبة النفسية جوديث هيرمان في كتابها "الصدمة والتعافي" خصائص اضطرابات ما بعد الصدمات التي يعاني منها المقاتلون السابقون، ومعظمهم من الذكور، وضحايا العنف الجنسي والأسري، ومعظمهم من الإناث، وصاغت مفاهيم عيادية واجتماعية توحد هذه التجارب المتباينة للصدمات، وبموجب العلم والنتائج البحثية، يجب تطوير عدسة الرؤية لمفهوم شبكة الأضرار ودوائر العنف الناجمة عن العسكرة وانتشار السلاح وأثرهما المديد في ا لمجتمع .

إن فجوات العدالة في سياقات التعافي وبناء الدولة، سواء في اعتبار العنف الأسري عنفًا وضررًا جانبيًا، أو في سياق أمننة تدابير نزع السلاح والتسريح، أو في سياق ارتكاب انتهاكات جديدة خلال عمليات البحث عن مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية في هذه المرحلة التأسيسية، هي وصفات لتقويض العدل وإعادة إنتاج العنف.

عناصر من إدارة العمليات العسكرية أثناء عملية مداهمة المنزل لفلول النظام المخلوع في حمص – 2 كانون الثاني 2025 (AFP)

هل ستصالحون إسرائيل بجد؟

خطيب بدلة

لا بد أنكم تتذكرون الحملة التي تعرضتُ لها، في آب 2024، إثر نشر زاويتي "لماذا لا نصالح إسرائيل؟" في صحيفة عنب بلدي. لم يبقَ شبيح (نصير أو عضو عامل)، ولا ممانع، ولا مقاوم، ولا ضراب حَنَك خطابي، إلا وهاجمني، واتهمني بالتخاذل والانبطاح والتصهين.

لم أدعُ في تلك الزاوية، ولا في غيرها، إلى التنازل عن حقوق الشعب السوري، ولا بالخضوع لإسرائيل. ما أقوله، لأهلي السوريين، دائمًا، إن إسرائيل متفوقة علينا عسكريًا، فلماذا لا نفاوضها، ونوقع معها صلحًا، أو هدنة، أو تسوية؟ هل من اللائق أن نعيد التجربة ذاتها، ونتكبد الخسائر ذاتها، ثم نكررها وكأن شيئًا لم يكن؟

بعد فترة قصيرة من تلك الحملة (المباركة) علي، قتلت إسرائيل أكبر أعداء الشعب السوري، حسن نصر الله، فذهب الشباب الذين كانوا يهاجمونني، أنفسهم، إلى دكاكين الشعيبيات والهريسة والنمورة، اشتروا منها كميات كبيرة، ووزعوها، احتفالًا بهذا النصر العظيم.. واليوم، ولأن (قائدهم) أحمد الشرع مهادن لإسرائيل، ساكت عنها، ساعٍ لإرضائها، صارت مشاعرهم تجاهها حيادية، وصاروا يستخدمون العبارات التي هاجموني لأجلها، نفسها!

المشكلة التي تعاني منها الشعوب التي تحمل صفة "العربية" كلها، ومنها الشعب السوري، أنها لا تقرأ التاريخ، ولا تعرف السياسة، وتعالج قضاياها الكبرى بالخطابات، وبالمبدأ الشهير "سيروا على ما يسر الله". فمثلًا، عندما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 من تشرين الثاني 1947، الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، لم يفكروا بشيء غير الصياح والخطابات: لا نقبل، لا نقسم، سنحارب، سنحرر تراب فلسطين الغالي من شذاذ الآفاق، فلسطين عربية وستبقى عربية.. واليوم، مطلبهم الأساسي، أن تقبل إسرائيل بحل الدولتين! والمضحك المبكي في هذه القضية، أن إسرائيل لا توافق.

خذ مثالًا آخر. في 26 من تموز 1956، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر، من ميدان المنشية بالإسكندرية، قرار تأميم شركة قناة السويس، فانطلقت الجماهير الطيبة، التي لا تعرف شيئًا عن تعقيدات السياسة العالمية، ولا عن خطورة هذا العمل، تصيح، وتهتف، وتعيّش ذلك القائد العربي الشجاع، وبعد ثلاثة أشهر، في 31 من تشرين الأول 1956، بدأ العدوان الثلاثي على مصر، إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، وكان هدف إسرائيل، يومئذ، ضم صحراء سيناء لأراضيها، وهدف بريطانيا إسقاط نظام عبد الناصر، واستعادة دورها الذي بدأت أمريكا تنافسها عليه، وهدف فرنسا تخفيف الضغط عن قواتها في الجزائر، ولم تكن أمريكا موافقة على الحرب، هدفها الحيلولة دون أن تستعيد بريطانيا دورها. وتدخل الاتحاد السوفييتي، وأبرق الرئيس الأمريكي أيزنهاور لرئيس وزراء إسرائيل بضرورة الامتثال لقرار الجمعية العامة. وبالنتيجة، كانت إسرائيل هي الرابحة، إذ صار بإمكانها العبور من خليج العقبة، بعدما كان عبورها منه ممنوعًا.

الأمثلة على خيباتنا، وهزائمنا، و"تخبيصنا" في اتخاذ القرارات المصيرية لا تحصى. ولعله من المفيد أن نتذكر حرب حزيران 1967، التي أشعلها عبد الناصر، بهدف تحرير فلسطين، وكانت النتيجة مطالبتنا بإعادة إسرائيل إلى حدود 4 من حزيران 1967... وهدف الفلسطينيين، اليوم، إعادة إسرائيل إلى حدود 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023!